مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ص159 - ص226 يونيه 2008
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

دُرَيْود وَآرَاؤُهُ النَّحْوِيَّةُ

د.شريف عبد الكريم النَّجّار
أستاذ مشارك في النّحو والصرّف
جامعة أم القرى - مكّة المكرّمة

تاريخ استلام البحث: 2008/3/17م ، **تاريخ قبول البحث**:2008/4/7م

مُلَخّصُ:يَتَنَاوَلُ هذا البَحْثُ وَاحِدًا من الشَّخْصيَّاتِ الأَنْدَلُسيَّةِ الّتي كَانَ لَها أَهَميَّةٌ كَبِيْرَةٌ في التُّرَاثِ النَّحْوِيِّ الأَنْدَلُسيِّ، وهو عَبْدُ الله بن سُلَيْمَانَ المَعْرُوفُ بـــ(دُرَيْود)، وتَكْمُنُ أَهمِّيَّتُهُ في أَنَّهُ عَاشَ في العَصْرِ الّذي بَدَأَتْ تَتَطَوَّرُ فِيْهِ الدِّرَاسَاتُ النَّحْوِيَّةُ ، فكَانَ من الشَّخْصيَّات الأُولَى الّتي شَارَكَتْ فـــي تَطَوّرِ هذا العلْمِ في الأَنْدلَس، وتَكْمُنُ أَيْضًا في أَنَّهُ شَخْصيَّةٌ أَنْدَلُسيَّةٌ اهْتَمَّتْ بِنَحْوِ الكُوفيِّيْن، ونَهَجَتْ نَهْجَهُم، وخَالَفَتْ بِذلكَ نَهْجَ الأَنْدَلُسيِّيْنَ البَصْرِيَّ.

لَمْ يَصِلْنَا مِنْ شَرْحِ دُرَيْودٍ عَلَى كِتَابِ الكِسَائيِّ شَيءٌ، ومَا وَصَلَنَا عَنْهُ مَجْمُوعَـــةٌ مِـــن الآرَاءِ نَقَلَهَا أَبُو حَيَّانَ مِنْ كِتَابِ التَّرْشيْحِ الّذي عَارَضَ بِهِ خَطّابُ المَارِدِيُّ كِتَابَ دُرَيْودٍ، وقَدْ فُقِــدَ الكِتَابَانِ.

تَنَاوَلَ البَاحِثُ في البِداية عَصْرَ دُرَيْود مُخْتَصَرًا، ثُمَّ عَرَضَ لِحَيَاتِه، وتَنَاوَلَ بَعْــدَ ذلــكَ آرَاءَهُ واخْتِيارَاتِهِ وتَوْجِيْهَاتِهِ النَّحْوِيَّةَ، وخَتَمَ البَحْثَ بِالحَدِيْثِ عَن مَعَالِمِ مَنْهَجِهِ النَّحْوِيّ، وعَنْ أَبْـــرَزِ مَا اسْتَخْلَصَه مِنْ نَتَائِجَ .

ويَرَى البَاحِثُ أَنَّ دُرَيْودًا شَخْصيَّةٌ نَحْوِيَّةٌ سَارَتْ عَلَى مَنْهجِ الكُـــوفيِّيْنَ فـــي التَّفْكِيْـــرِ النَحْوِيّ، وهو أَيْضًا شَخْصيَّةٌ تَفَرَّدَتْ بِجُمْلَةٍ مِن الآرَاءِ، وهذا يَدُلُّ عَلى أَنَّه قَدْ كَانَ لَهُ نَظَرُه الخَاصُّ وَفْقَ المَنْهَجِ الكُوفِيّ.

Dorywid and his Syntactic Views

Abstract: This research highlights one of the grammarians who has a great importance in the heritage of syntax in Al- Andalos. He is Abdullah bin sulyman, known as “Dorywid”. He is an important grammarian who lived in the age in which the development of syntactic studies took place. He was one of the pioneers in this field. He adopted the Kofian approach despite the popularity of the Basri one.

Nothing has reached us from the explanation that Dorywid made about Alkesa’i's book some of his views, which we have, reached by hand of Abu Hayan in *Altarshih* in which Khatab Almardi disagreed with Dorywid's book. Both of these books were lost.

At the beginning, the researcher briefly discusses the age in which Dorywid lived and his life. He then moves to discuss some of his syntactic views and beliefs. The research concluded by the features of his syntactic method and the most important findings.

The researcher believes that Dorywid followed the Kofians in their syntactic approach. He also has unique views. This indicates that he has his own vision according to the Kofian approach.

مُقدِّمَة

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمينَ، والصّلاةُ والسَّلامِ عَلَى رَسُولِه المُصْطَفَى الأَمِيْن، وعَلَى آلِه الّذينَ اهْتَدوا بِهَدْيِه، والْتَزَمُوا بِسُنَّتِه، وصَحْبِهِ والتّابِعينَ الّذينَ سَلَكُوا مَنْهَجَهُ تَطْبِيقًا وتَبْلِيغًا، فانْتَشَرُوا في الأَرْضِ فَاتِحيْنَ ولدِيْنه دَاعيْنَ، وبَعْدُ:

فَقَدْ كانَتْ الأَنْدَلُس في القَرْنِ الثّالثِ الهِجْرِيِّ تَعيْشُ بِدَايةَ التَّطَوُّرِ الحَضَارِيِّ، والبِنَاءِ العِلْميِّ في مُخْتَلَفِ العُلُومِ والفُنُونِ، وقَدْ عَرَفْنا جُهُودًا عِلْمِيَّةً قَليْلَةً في هذا القَرنْ لِعُلَمَائِهم، فَكَانُوا يَعْتَمِدُونَ في عُلُومِهم عَلَى دِرَاسَةِ جُهُودِ أَهْلِ المَشْرِق، وكَانَتْ عُلُومُ اللُّغَةِ تَعيْشُ هذه البِدَايَة، فَجَاءوا بِكِتَابِ سِيْبَوَيْه وغَيْرِه، من المَشْرِق، وتَدَارَسُوهُا.

وشَهِدَ القَرْنُ الرَّابِعُ تَطَوُّرًا في الحَرَكَةِ العِلْمِيَّة، فَبَدَأَتْ تَكْثُرُ مُؤَلَّفَاتُهُم في اللُّغَة، وظَهَرَ في هذا القَرْنِ جُمْلَةٌ من العُلَمَاءِ سَاهَمُوا في حَرَكَةِ التَّأْلِيْف، منْهُم أَبو عَلِيٍّ القَالي، صَاحِبُ الأَمَالي، والبَارِعِ، والمَقْصُورِ والمَمْدُود، وغيْرِها، ومنْهُم أَبُو بَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ، صَاحِبُ الوَاضِحِ فِي النَّحْو، وطَبَقَاتِ النَّحْوِيّيْنَ، ولَحْنِ العَوَامِّ، وغَيْرِها.

ومنْهُم عَبْدُالله بنُ سُلَيْمَانَ بن المُنْذِرِ المُلَقَّبُ بـ(دُرَيْود)، أَوْ (دَرْوَد)، فَقَدْ قَامَ هذا العَالِمُ بِشَرْحِ كِتَابِ الكِسَائِيِّ في سِتَّةِ أَجْزَاء، وكَانَ بِذلكَ أَوّلَ من اهْتَمَّ بِنَحْوِ الكُوفِيّيْنَ، وشَرَحَ وَاحِدًا منْ أَهَمِّ كُتُبِهم، ونَالَ شَرْحُهُ مُعَارَضَةً منْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ الّذينَ نَهَجُوا نَهْجَ البَصْرِيّين.

وقَدْ اخْتَارَ البَاحِثُ شَخْصِيَّةَ دُرَيْودٍ لِتَكُونَ مَوْضُوعَ هذا البَحْث مَدْفُوعًا بِعدّةِ أمورٍ: منْهَا أَهميَّةُ هذه الشَّخْصيَّة، فهي أَبْرَزُ شَخْصيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ في تِلْكَ الفَتْرة، فهو الّذي شَرَحَ كِتَابَ الكِسَائِيِّ، واتَّخَذَ نَهْجًا يُخَالِفُ نَهْجَ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ النَّحْوِيِّ، ومِنْها أَنَّ شَرْحَ دُرَيْود كَان منْ أَوّلِ كُتُبِ الأَنْدَلُسيّينَ في النَّحْو، ومِنْها أَنَّ هذه الشَّخْصيَّةَ لَمْ تَنَلْ اهْتِمَامَ البَاحِثيْن، فَلَمْ يَتَطَرَّقُوا إِلَيْها، والسَّبَبُ في ذلك أَنَّهُ لَيْسَ لِهذه الشَّخْصيَّةِ كُتُبٌ مَوْجُودَةٌ، مَخْطُوطةً كَانَتْ أو مَطْبُوعَةً، فآرَاؤُهُ واخْتِيَارَاتُهُ مَبْثُوثَةٌ فِي بُطُونِ الكُتُب، ومنْ هذه الدَّوَافِعِ مُحَاوَلَةُ إِبْرازِ الفِكْرِ النَّحْوِيِّ لِهذه الشَّخْصيَّة.

ورَأَى البَاحِثُ أَنْ يَتَحَدَّثَ عَنْ دُرَيْودٍ في عدَّةِ فصول، فَتَنَاوَلَ أَوّلاً عَصْرَهُ مخْتَصَرًا، فالبَاحِثُ يَرَى أَنَّ دُرَيْودًا كَانَ وَاحِدًا منْ أَوّلِ العُلَمَاءِ الّذين شَارَكُوا في التَّطَوّرِ الحَضَارِيِّ في هذا العَصْرِ، بِدَلِيْلِ أَنَّ كِتَابَهُ يُعَدُّ أَحَدَ الكُتُبِ النَّحْوِيَّةِ الأُولَى في هذا العَصْر، وهو يَرَى أَنَّ القَرْنَ الثّالثَ كَانَ جُزْءًا منْ المَرْحَلَةِ الأولَى للتَّطَوُّرِ الحَضَارِيِّ في الأَنْدَلُس، ولِذلِكَ لَمْ نَرَ في هذا القَرْنِ مُؤَلّفَاتٍ كَثِيْرَةً في اللُّغَة.

وتَنَاوَلَ البَاحِثُ في هذا الفَصْلِ حَيَاةَ دُرَيْودٍ، فَتَحَدَّثَ عَنِ الإشْكَالِ الّذي وَقَعَ فِي لَقَبِه، والشّخْصيّات الّتي لقّبت بهذا اللّقب، فعَرَضَ لِجَمِيعِ مَن ذَكَرَتْهُ كُتُبُ التَّرَاجِمِ ممن لُقّبَ بذلك.

أَمّا الفَصلُ الثّاني فَتَناوَلَ البَاحِثُ فيه العَلاقَةَ بَينَ خَطَّابٍ المَارِديّ ودُرَيْودٍ، فلــم نَتَعَــرّفْ على دُرَيودٍ وآرائِه إلاّ من خلال خَطّاب الماردِيّ في كِتابِه التّرْشيحِ، وهو موضوعٌ في مُعَارَضَـــةِ كتاب دريود.

وكَانَ المَوْضُوعُ الرّئيسُ في هذه الدّرَاسَةِ آرَاءَ دُرَيْودٍ النَّحْوِيَّةِ، وقد جاء هذا في الفَــصْلِ الثّالِث، وقَامَ البَاحِثُ فيه بدِرَاسَة الآرَاءِ الّتي جَمَعَهَا من بطُونِ الكُتُبِ، وهي الآراء الّتي نُسِبَت إلى دُرَيودٍ تصَريحًا، ورَجَّحَ فِيْها الرَّأيَ المُنَاسِبَ بَعْدَ تَحْلِيْلٍ وَتَوْجِيْهِ جَمِيْعِ الآرَاءِ.

وخَتَمَ البَاحِثُ هذا البَحْثَ بِالحَدِيْثِ عَنْ نَتَائِجِهِ، وقَدْ تَضَمّنَتْ هذه الخَاتِمَةُ الحَــديثَ عَــنْ مَعَالِمِ مَنْهَجِ دُرَيْودٍ النَّحْوِيِّ، وقَدْ حَاوَلْتُ اسْتِخْلاصَها من المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ الَّتي دَرَسَــها، ثُــمَّ قَــامَ باسْتِخْلاصِ أَهَمّ النَتَائِجِ الّتي اسْتَطَاعَ التَّوَصُّلَ إِلَيْها في دِرَاسَتِه.

وختَامًا أَرْجُو أَنْ تَكُونَ هذه المُحَاوَلَةُ قَدْ أَعْطَتْ هذا العَالِمَ شَيْئًا منْ حَقّهِ عَلَيْنا، ولا أَزْعُمُ أَنّي قَدْ وَفَّيْتُ هذا العَالِمَ كَامِلَ حَقّهِ، فأَرْجُو أَنْ يَظْهَرَ شَرْحُ دُرَيْودٍ حَتّى يُدْرَسَ دِرَاسَةً أَكْثَرَ عُمْقًا.

وَختَامًا هذا جَهْدِي قَدَّمْتُ فِيْه مَا أَقْدَرَني اللهُ عَلَى تَقْدِيْمِه،كَمَا يَفتَحُ البَاحِثُ صَدْرَه لأيِّ نَقْدٍ مُفِيْدٍ، وأَرْجُو أَنْ يَفِيْدَ البَاحِثُونَ منْ هذا البَحْثِ كَمَا أَفَادَ البَاحِثُ مِنْ غَيْرِه، كَمَا أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ لِــي رَبُّ العَالَمِيْن مَا في هذا البَحْثِ مِنْ نَقْصٍ وزَلَلٍ .

والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ

الفَصْلُ الأوّلُ

عَصْرُه وحَيَاتُه

أَوّلاً: عَصْرُه

عَاشَ دُرَيْودٌ عَبْدُاللهِ بنُ سُلَيْمَانَ في قُرْطُبَةَ في القَرْنِ الثّالِث والنِّصْفِ الأوّلِ مِــن القَــرْنِ الرّابِعِ الهِجْرِي، وقَدْ مَرَّتْ قُرْطُبَةُ في عَصْرِهِ بِمَرْحَلَتَيْنِ، هُما: مَرْحَلَةُ الإِمَارَةِ (138-316هــــ) ومَرْحَلَةُ الخلافَةِ (316-400هــ).

أَمّا مَرْحَلَةُ الإِمَارَةِ فقَدْ عَاصَرَ فيْها عَالِمُنا ثَلاثَةً مِن الأُمَرَاءِ، هم مُحَمَّدُ الأَوّلُ بــن عَبْــدِ الرَّحْمن الأَوْسَطِ (238-273هــ)، والمُنْذِرُ بنُ مُحَمَّد (273-275هــ)، وعَبْــدُالله بــنُ مُحَمَّــدٍ (275-300هــ)، وأَمَّا مَرْحَلَةُ الخلافَةِ فقَدْ عَاصَرَ فِيْها الخَلِيْفَةَ النَّاصِرَ لِدِيْنِ اللهِ عَبْدِ الرَّحْمن بــنِ مُحَمَّدٍ (300-350هــ).

وقَدْ شَهِدَت الأَنْدَلُسُ في الفَتْرَةِ الأُولَى هُجُومَ النُورْمَانِ عَلَى الشَّوَاطِئِ الأَنْدَلُسِيَّةِ، وكَــانَ الهُجُومُ الأَوّلُ سَنَة229هــ، وصَدَّهُ المُسْلِمُونَ، وكَانَ مِنْ نَتَائِجِهِ أَنْ أُرْسِلَتْ سَفَارَةٌ بِرِئاسَةِ الشّاعِرِ

يَحْيى بنُ الحَكَمِ المَعْرُوفُ بالغَزَالِ، فانْتَهى الهُجُومُ الأَوَّلُ للنُّورْمَانِ الدّنَمَارِكِيّيْن بقِيَام مُعَاهَدَة، ثُـمَ عَادُوا إلى مُهَاجَمَةِ الأَنْدلَسِ مَرَّةً ثَانيَةً سَنَةَ 245هـ، ومَرَّةً ثَالثَةً سَنةَ247هـ، ولَمْ تَشْهَدْ الأَنْـدَلُسُ هُجُومًا للنُّورْمَانِ بَعْدَ ذلكَ إلاّ في سَنَةَ355هـ[1].

فالظّاهِرُ أَنّ هذه المَرْحَلَةَ لَمْ تَكُنْ مَرْحَلَةَ اسْتِقْرَارٍ في الأَنْدَلُس، حَيْثُ اسْتَمَرَتْ الحَمْـلاتُ الإسْلاميَّةَ عَلَى مَنَاطِقِ الشَّمَالِ الإسْبَاني، وقَدْ نُقِلَ عَنِ الأميْرِ مُحَمَّدُ الأَوّلُ بن عَبْدِ الرَّحْمن الأَوْسَطِ (238-273هـ) أَنَّهُ كَانَ غَزّاءً لأَهْلِ الشِّرْكِ والضَّلال[2].

أَمّا قُرْطُبَةُ فَقَدْ نَالَتْ اهْتِمَامًا بَالِغًا مُنْذُ بِدايَةِ عَهْدِ الإمَارَة، حَيْثُ تَمَّ بِنَاءُ مَسْجِدِ قُرْطُبَـةَ الجَامعِ سَنةَ170هـ بِأَمْرٍ مِن عَبْدِ الرَّحْمن الدّاخِل، قَالَ في نَفْحِ الطِّيْب: "وَقَالَ بَعْضُ المُؤَرّخيْنَ في تَرْجَمَةِ عَبْدِ الرَّحْمنِ الدّاخِلِ مَا صُورَتُهُ: إنَّه لَمّا تَمَهّدَ مُلْكُهُ شرَعَ في تَعْظِيْمِ قُرْطُبَة، فَجَدّدَ مَغَانيْها، وشَيّدَ مَبَانِيْها، وحَصَّنَها بالسُّورِ، وابْتَنَى قَصْرَ الإمَارَة، والمَسْجِدَ الجَامعَ، ووَسّعَ فِنَـاءَهَ، وأَصْـلَحَ مَسَاجِدَ الكُورِ، ثُمَّ ابْتَنَى مَدِيْنَةَ الرّصَافَةِ مُنْتَزّهًا لَهُ، واتَّخذَ بِهَا قَصْرًا حَسَنًا، وجِنَانًا وَاسِـعَةً، نَقَـلَ إلَيْها غَرَائِبَ الغِرَاسِ وكَرَائمَ الشَّجَرِ مِنْ بِلادِ الشّامِ وغَيْرِها مِن الأَقْطَـارِ. انتهـى"[3]، فالاهْتِمَـامُ بقُرْطُبَةَ كَانَ مُنْذَ قَدمَ عبْدُ الرّحم الدّاخِلِ إلَيْها.

أَمّا النّاحيَةُ العِلْميَّةُ في عَهْدِ الإمَارَة، فالأَنْدَلُسُ كَانَتْ في الفَتْرَةِ الأُولى في مَرْحَلَـةِ بِنَـاءٍ حَضَارِيًّ، وقَدْ تَمَيَّزَ هذا البِنَاءُ بِإِقْبَالِ الأَنْدَلُسيّيْنَ عَلَى العُلُومِ، فانْتَعَشَتْ الحَيَاةُ العِلْميَّةُ مُبَكِّرًا، وكَانُوا في هذه الفَتْرَةِ حَرِيصيْنِ عَلَى تَدَارُسِ كُتُبِ المَشْرِقِيّيْنَ، وقد بَدَأَتْ تَظْهرُ في نِهَايَةِ هـذه المَرْحَلَـةِ جُهُدُهُم في مُخْتَلَفِ العُلُومِ.

أَمّا مرْحَلَةُ الخلافَةِ فَبَدَأَتْ بِالنّاصِرِ لِدِيْنِ الله عَبْدِ الرَّحْمن بن مُحَمَّدٍ (300-350هـ)، فَلَقّبَ نَفْسَه بالخَلِيْفَةِ سَنَةَ316هـ[4]، وكَانَتْ حَاضِرَةَ الخلافَة، فَأَخَذَ النّاصِرُ يَعْمَـلُ عَلَـى تَوْسِـيْعِ الإنْشَاءاتِ المِعْمَارِيَّة، فابْتَنى مَدِيْنَةَ الزَّهْرَاء، ومَدِيْنَةَ سَالِم، ومَدِيْنَةَ النَّاعُورَة، وغَيْرَها[5].

وأَصْبَحَتْ قُرْطُبَةُ مُنْتَجَعًا، وسَبِيْلُها الكَرِيْمُ مَهْيَعًا لِطُلاّبِ العِلْمِ والمَعْرِفَة، منْ كُلِّ مَكَـانَ، قَصدَها عَدَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّرْقِ الإسْلاميِّ كأَبِي عَليٍّ القَالي (إسْمَاعِيْلَ بن القَاسِمِ البَغْدَادِيّ) صَاحِب كِتَابِ الأَمَالي الّذي تَرَكَ بَغْدَادَ إلى الأَنْدَلُسِ سَنَةَ 330هـ أَيَّامَ النّاصِرِ[6].

وقَدْ وُجِدَ في قُرْطُبَةَ في عَصْرِ دُرَيْدٍ جُمْلَةٌ مِن العُلَمَاءِ الّذين اهْتَمّـوا باللّغَـةِ والنَّحْـوِ والأَدَب، منْهُم:

1- قَاسِمُ بنُ أَصْبَغ بن مُحَمّد بن يُوسُف بن نَاصِح القُرْطُبِيّ (340هـ)، رَحَلَ إلى المَشْرِقِ، وسَمِعَ مِن المُبَرّدِ وثَعْلَب، وغَيْرِهم[7].

2-ابْنُ القُوطِيّةِ، مُحَمّدُ بنُ عُمَرَ بن عبد العَزِيْزِ(367هـ) كَانَ عَالِمًا بالنَّحْوِ، حَافظًا للّغَةِ، مُتَقَدِّمًا عَلَى أَهْلِ عَصْرِهِ، لَهُ عِدَّة مُؤلّفاتٍ مِنْهـا كِتَـاب تَـصارِيْف الأفعـال، وكتـاب المَقْـصُور والمَمْدُود[8].

3- أَبُو بَكْرٍ الزَّبِيْدِيّ، مُحَمَّد بنُ الحَسَن (379هـ) له الوَاضِحُ في النَّحْـو، وطَبَقَـات النَّحـويّين، ولَحْنُ العَوَامّ[9].

4- أبُو عَلِيّ إسْمَاعِيلُ بنُ القَاسِمِ القَالِي البَغْدَادِي (356هـ) رَحَلَ إِلى قُرْطُبَةَ، ودَرّسَ فِيْها[10].

ثانيًا: حَيَاتُهُ

اسْمُهُ وكُنْيَتُهُ ولَقَبُه ومَوْلِدُهُ

هو[11] عَبْدُ اللهِ بنُ سُلَيْمَانَ بن المُنْذِرِ بن عَبْدِ اللهِ بن سَالِمٍ الأَنْدَلُسِيُّ القُرْطُبِـيُّ المَـالِكِيُّ، وقِيْلَ: عَبْدُ اللهِ بنُ عُثْمَانَ بن المُنْذِرِ، لُقِّبَ بـ(دُرَيْوِدٍ)، و(دَرْوَدٍ)[12].

وذَكَرَتْ بَعْضُ كُتُبِ التَّرَاجِمِ أَنَّ (دُرَيْوِدًا) لَقَبٌ لعَالِمٍ اسْمُهُ : مُحَمَّدُ بنُ أَصْـبَغَ[13]، ولَـمْ يَزِيْدُوا عَنْ ذلكَ، ولَمّا بَحَثْتُ عَنْ (مُحَمَّدِ بن أَصْبَغَ) وَجَدْتُهُ اسْمًا لجُمْلَةٍ من العُلَمَـاءِ فـي فُنُـونٍ مُخْتَلِفَةٍ وعُصُورٍ مُخْتَلَفَةٍ، فَمِنْهُم مَنْ عَاشَ في عَصْرِ عَبْدِالله بن سليمان (دُرَيْوِد)، ومنهم من عَاشَ بَعْدَه، ومِنْ هؤلاء:

1- مُحَمّدُ بنُ أَصْبَغَ بن مُحَمّدِ بن يُوسُفَ بنِ نَاصِحِ بنِ عَطَاءٍ، مَوْلَى أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ الوَلِيْدِ بنِ عَبْـدِ المَلِك، مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةَ، كَانَتْ وَفَاتُه سَنَةَ ستٍّ وثَلاث مائة[14].

2- مُحَمّدُ بنُ أَصْبَغَ بن لَبِيْبِ الإسْتَجي أبو عبد الله، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وعِشْرِينَ وثَلاثمَائة[15].

3- مُحَمّدُ بنُ أَصْبَغَ، أَبُو بَكْرٍ الكَاتِبُ، شَاعِرٌ، لُغَوِيٌّ، جَيّدُ الخَطِّ، حَسَنُ التَّقْيِيْدِ، سَهْلُ الكَلامِ، سَـبْطُ اللّفْظِ، سَكَنَ إِشْبِيْلِيَةَ، تُوفِي سَنَةَ خَمْسٍ وخَمْسِين وثَلاثمئة[16].

4- مُحَمّدُ بنُ أَصْبَغَ بْنُ مُحَمّد الأَزْدِيِّ، قَاضِي الجَمَاعَـةِ بِقُرْطُبَـةَ، تُـوفي سَـنَة سـتٍّ وثلاثـين وخَمْسمائة[17].

5- مُحَمّدُ بنُ أَصْبَغَ البلوي، من أَهْلِ قُرْطُبَةَ، رَحَلَ إِلى المَشْرِقِ[18].

ولَمْ أَجِدْ في تَرْجَمَةِ هؤلاءِ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ أَحَدَهُم يُلَقَّبُ بـ(دُرَيْودٍ)، أَو ذَكَرَ أَنَّ لَهُ كِتَابًا فـي النَّحْوِ، وقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُم لُقِّبَ بـ(دُرَيْودٍ) تَشْبِيْهًا بصَاحِبِنا، خَاصَّةً أَنَّ مُعْظَمَهُم مِنْ عُلَمَاءِ قُرْطُبَةَ.

وأَرَى أَنَّ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ دُرَيْوِدًا هو مُحَمَّدُ بنُ أَصْبَغَ قَدْ نَقَلَ ذلكَ عَنْ القُـضَاعي صَـاحِبِ التَّكْمِلَةِ، وهذا صَرَّحَ بِأَنَّهُ نَقَلَ ذلكَ عَن الرّازِي، ومِن التَّنَاقُضِ العَجِيْبِ في هذا الأَمْرِ أَنَّ القُضَاعِي يَنْقُلُ عَن الرّازِي أَنَّ دُرَيْوِدًا هو عَبْدُالله بنُ سُلَيْمَانَ[19]، ثُمَّ يَنْقُلُ عَنْ الرّازِي أَيْضًا أَنَّ دُرَيْوِدًا لَقَـبٌ

لِمُحَمَّد بن أَصْبَغَ، وهذا لَهُ كِتَابٌ في شَرْحِ كِتَابِ الكِسَائِي، يَقَعُ في سِتَّةِ أَجْزَاءٍ[20]، فالخَلْطُ في هذا جَاءَ مِنْ تَرْجَمَةِ الرَّازِي الّذي نَقَلَ عَنْهُ القُضَاعِيّ.

وأَرَى أَنَّ الثّابَتَ أَنّ عَبْدَالله بنُ سُلَيْمَانَ بن المُنْذرِ بن عَبْدِ الله بن سَالِمٍ الأَنْدَلُسِيُّ القُرْطُبِيُّ المَالِكِيُّ كَانَ يُلَقَّبُ بدُرَيْودٍ، أَوْ دَرْودٍ، وهو النَّحْوِيُّ الّذي نَبْحَثُ في آرَائِه، وذلكَ لعدَّةِ أُمُورٍ:

الأوّل: أَنَّ أَقْرَبَ مَنْ تَرْجَمَ لهذا العَالِمِ هو أَبُو بكْرٍ الزَّبِيْدِي، والظّاهِر أَنَّه قَدْ عَاصَرَه عدَّةَ سَنَوَاتٍ، فَقَوْلُهُ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِه.

الثّاني: أَنَّ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ لَقَبَ دُرَيْودٍ لِمُحَمَّدِ بن أَصْبَغَ لَمْ يُعَرِّفْ بهذا العَالِمِ، واكْتَفَى بِمَا ذَكَرَه من اسْمِه.

والثّالث: أَنَّ مَنْ تَرْجَمُوا للعُلَمَاءِ الّذين يُسَمَّوْنَ بِمُحَمّدِ بن أَصْبَغَ لَمْ يُشِيْرُوا إِلى هذا اللّقَبِ، ولا إِلى كِتَابِ دُرَيْودٍ.

والرّابع: التَّنَاقُضُ الّذي وُجِدَ في كَلامِ القُضَاعِيِّ والرّازِيّ في تَرْجَمَةِ الشَّخْصِيَّتَيْنِ، فلا يُعْقَلُ أَنْ يُتَرجَمَ لشَخْصِيَّتَيْنِ التَّرْجَمَةُ ذَاتُها.

والخَامسُ: يُجْمِعُ كُلُّ مَنْ تَرْجَمُوا لدُرَيْودٍ أَنَّهُ عَبْدُالله بن سُلَيْمَانَ، ولَمْ يَخْرُجُ عَنْ هذا إلاّ القُضَاعِي واثْنَانِ من الّذين نَقَلُوا عَنْهُ، وفي كَلامِ القُضَاعِيِّ مَا فيْهِ من التَّنَاقُضِ.

ولهذا كُلِّه أَذْهَبُ إِلى تَرْجِيْحِ قَوْلِ الزَّبِيْدي ومَنْ تَبِعَهُ في تَرْجَمَتِهم، ولَعَلّ دُرَيْودًا الآخَرَ إِنْ وُجِدَ يَكُونُ لَقَبًا لعَالِمٍ آخَرَ تَشَبُّهًا بعَبْدالله بن سُلَيْمَانَ.

والرَّأْيُ عِنْدي أَنَّ (دُرَيْودًا)، و(دَرْوَدًا) لَقَبٌ لعَالمَيْنِ عَاشا في عَصْرٍ وَاحِدٍ، وهُما عَبْدُ الله بنُ سُلَيْمَانَ صَاحِبُ كِتَابِ (شَرْحِ كِتَابِ الكِسائيّ)، وهو الشَّخْصِيَّةُ الّتي نَبْحَثُ فِي آرَائِها، والآخَر هو مُحَمَّدُ بنُ أَصْبَغَ الَّذي لا نَدْرِي أَيُّهُم هو.

أَمّا (دَرْوَدُ)، وتَصْغِيْرُهُ (دُرَيْودٌ) فهو لَقَبٌ لُقِّبَ بِه عَبْدُالله بنُ سُلَيْمَانَ، وقَدْ يَكُونُ أَيْضًا لغَيْرِه مِن العُلَمَاءِ، ولَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ شَيئًا عَنْ سَبَبِ هذا اللّقَبِ، والظّاهِرُ من المَعْنى اللُّغَوِيِّ أَنَّهُ وُجِدَ عِنْدَ هذا العَالِمِ عَيْبٌ في أَسْنَانِه، نَتَجَ عَنْهُ عَيْبٌ في نُطْقِه.

جَاءَ في الصِّحَاحِ: "رَجُلٌ أَدْرَدُ: لَيْسَ في فَمِه سِنٌّ، بيِّنَ الدَرَدِ، الأنثى دَرْداءُ. ودُرْدِيُّ الزَيتِ وغَيْرِه: مَا يَبْقَى في أَسْفَلِه. ودُرَيْدٌ: تَصْغِيْرُ أَدْرَدَ مُرَخَّمًا"[21]، وفي اللّسَانِ: "الدّرَدُ ذَهَابُ الأَسْنَانِ"[22].

فَظَاهِرُ المَعْنى اللّغَوِيِّ يُشِيْرُ إِلى أَنَّ عَبَدَالله بنَ سُلَيْمَانَ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ، فَلُقِّبَ بهذا اللّقَبِ، وقَدْ يَدُلُّ هذا عَلَى أَنَّه لُقِّبَ بِذلِكَ في آخرِ عُمرِه، فالمَرءُ لا تَذْهَبُ أَسْنَانُه إلاّ عِنْدَ الاقْتِرَابِ من الشّيْخُوخَةِ.

وتَذْكُرُ المَصَادِرُ أنَّه كَانَ مَكْفُوفًا[23]، مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةَ[24]، وهو من المَوَالِي[25]، وذُكِرَ أَنَّهُ كَانَ مُقَرَّبًا من الحُكَّامِ، فاتَّخَذَهُ النَّاصِرُ عَبدُ الرّحمن بن محمّد صاحِبُ قُرْطُبَـةَ مُؤَدِّبًـا لوَلَـدِه[26]، ويَبْدُو أَنَّ هذا كَانَ بَعْدَ تَوَلِّي النَّاصِرِ حُكْمَ قُرْطُبَةَ، وقَدْ تَوَلّى الحُكْمَ سَنَةَ ثَلاثِمَائةٍ عِنْدَ وَفَـاةِ جَـدِّهِ الأَميْرِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ[27].

ولَمْ تُشِرِ المَصَادِرُ إلى سَنَةِ مَوْلِدِه، والظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ كَبيْرًا في السِّنِّ عِنْدَ تَوَلِّيْـهِ تَأْدِيْـبَ أَوْلادِ النَّاصِرِ، فالرَّاجِحُ أَنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ مُنْتَصِفِ القَرْنِ الثَّالِثِ الهِجْرِيِّ.

عِلْمُه ومَنْزِلَتُه

ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ أَنَّهُ كَانَ من أَهْلِ العِلْمِ والعَرَبيَّةِ، والآدَابِ[28]، قَالَ الزُّبَيْدِيُّ: "كَـانَ لَهُ حَظٌّ جَزِيْلٌ من العَرَبِيَّةِ"[29]، والظَّاهِرُ أَنَّهُ بَلَغَ مَرْتَبَةً عَاليَةً في العِلْمِ لَمْ يَصِلْها غَيْرُه، يَدُلُّ عَلَـى ذلكَ أَنَّ النَّاصِرَ عبدُ الرّحمن بن مُحَمَّدٍ قَد اتَّخَذَهُ مُؤَدِّبًا لأَوْلادِه[30]، وهذا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى المَنْزِلَـةِ العَالِيَةِ الّتي بَلَغَها عِنْدَ الخَليْفَةِ.

شُيُوخُهُ

لَمْ تُسْعِفْنا كُتُبُ التَّرَاجِمِ الّتي تَرْجَمَتْ لِعَبْدِالله بنِ سُلَيْمَانَ إلاّ بالقَليْلِ عَنْ حَيَاتِه؛ ولِذلك لَـمْ أَجِدْ منْهُم مَنْ صَرَّحَ بشَيءٍ عَنْ شُيُوخِهِ، وهذا لا يَتَّفِقُ مَع مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ مَنْزِلَةٍ عَالِيَةٍ من العِلْمِ والمَعْرِفَةِ، ومَنْزِلَةٍ عِنْدَ الحُكَّامِ.

ولكنَّ مَنْ تَرْجَمَ لدُرَيْودٍ المُسَمّى بمُحَمَّدِ بنِ أَصْبَغَ ذَكَرَ أَنَّ دُرَيْودًا أَخَذَ النَّحْوَ عَنْ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ الكَرِيْمِ الجَيّانِيِّ[31] المُلَقَّبُ بالرّيُوكِيِّ[32]، وهو مِنْ أَهْلِ جَيّانَ، سكَنَ قُرْطُبَةَ، وعَلَّمَ فيْها[33].

تَلامِيْذُهُ

نَقَلَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ أَنَّ عَبْدَالله بنَ سُلَيْمَانَ عَلَّمَ دَاخِلَ قَصْرِ الخَليْفَةِ، وكَـانَ لَـهُ مَجْلِـسٌ بالزَّهْرَاءِ، ولكنَّها لَمْ تُسْعِفْنا بشَيءٍ عَنْ تَلامِيْذِه، وقَدْ ذَكَرَتْ لَنَا اسْمَ عَالِمٍ واحدٍ تَتَلْمَذَ عَلى دُرَيْـودٍ المُسَمّى عَبْدَالله بنَ سُلَيْمَانَ، ونَقَلَ عَنْ شَيْخه كتَابَهُ (شَرْحُ كتَـابَ الكِـسَائيِّ)، وهـو هـلالُ بـنُ عُرَيْبٍ[34]، وقَدْ ذَكَرَ ابْنُ خَيْرٍ أَنَّ هلالاً هو مَنْ نَقَلَ كتَابَ دُرَيْوَدٍ، وقَرَأَهُ عَلَيْه خَطّابُ المَارِدِيِّ.

أَمّا مُحَمَّدُ بنُ أَصْبَغَ، فَذَكَرَتْ لَهُ كُتُبُ التَّرَاجِمِ أَكْثَرَ مِنْ تِلْميْذٍ، منْهُم أَبُو أَيُّوبٍ بنُ عَمْرونَ القَاضِي، وأَبُو القَاسِمِ سَلَمَةُ بنُ سَعْدِ الله النَّحْوِيِّ[35].

وتُؤَكِّدُ رُوَايَةُ ابْنِ خَيْرٍ الإشْبيْلِيِّ في رِوَايَةِ كتَابِ دُرَيْودٍ أَنَّ عَبْدُالله، وأَنَّ تِلْميْذَهُ هو هلالٌ بن عُرَيْبٍ، قَالَ: "كِتَابُ دُرَيْودٍ في النَّحْوِ، واسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بنُ عُثْمَانَ بنُ المُنْذِرِ، حَـدَّثَني بِـهِ أَبُـو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ عَيّادٍ بنِ أَيّوبٍ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ خَطّابٍ بنِ يُوسُفَ عَـنْ أَبِيْـهِ،

قِرَاءَةً عَلَيْه عَنْ هِلالِ بنِ عُرَيْبٍ عَنْ مُؤَلِّفِه دُرَيْودٍ رَحِمَهُ الله"[36]، فهذا سَنَدٌ وَاضِحٌ فــي رِوَايَــةِ كِتَابِ دُرَيْودٍ.

وهذا يُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْتُه سَابِقًا أَنَّ دُرَيْودًا، ودَرْوَدًا لَقَبٌ لُقِّبَ به عَالِمَانِ هُمــا عَبْــدُالله بــنُ سُلَيْمَانَ صَاحِبُ كِتَابِ (شَرْحِ كِتَابِ الكِسَائِيّ)، والآخَرُ هو مُحَمَّدُ بنُ أَصْبَغَ.

آثَارُهُ

يَبْدُو لي أَنّ حَرَكَةَ التَّأْلِيفِ في القَرْنِ الثّالثِ والرّابعِ كَانَتْ قَلِيْلَةً في الأَنْدَلُسِ، والظّاهِرُ أَنَّ هذه الفَتْرَةَ كَانَتْ فَتْرَةَ بِنَاءٍ حَضَارِيٍّ، فالتَّرْكِيْزُ فيها كَانَ عَلَى تَنَاوُلِ العِلْمِ أَكْثَرَ مِنَ التَّأْلِيْفِ النَّحْوِيِّ، وكَانَ اعْتِمَادُ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ في هذه الفَتْرَةِ عَلَى مَا يَصِلُ مِن المَشْرِقِ مِنْ كُتُبٍ، فَتَكَالَبُوا عَلَى كِتَــابِ سِيْبَوَيْه، وتَدَارَسُوهُ، ثُمَّ شَرَحُوهُ شُرُوحًا كَثِيْرَةً، وَوَصَلَ إِلَيْهِمْ كِتَابُ الجُمَلِ للزَّجّاجِيّ(ت340هـــ)، فَتَدَارَسُوهُ، وَشَرَحُوهُ، وقِيْلَ: إِنَّ شُرُوحَهُ عِنْدَ المَغَارِبَةِ بَلَغَتْ مائةً وعِشْرِيْنَ شَــرْحًا[37]، وأَرَى أَنَّ تَوَالِيْفَ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ في النَحْوِ بَدَأَتْ تتكَاثَرُ في بِدَايَةِ القَرْنِ الرّابعِ الهِجْرِي.

ومن الكُتُبِ الّتي وَصَلَتْ إلى الأَنْدَلُسِ (كِتَابُ الكِسَائِيّ)، وهو كَمَا يَقُولُ ابنُ النَّدِيْمِ يَتَعَلَّــقُ في مَقْطُوعِ القُرْآنِ ومَوْصُولِه[38]، فهو في مَعَانِي القُرآنِ الكَرِيْمِ، وكَانَ أَوّلُ مَــنْ أَوْصَــلَهُ إِلــى الأَنْدَلُسِ جُودِيّ بنُ عُثْمَانَ النَّحْوِيّ العَبْسِيّ، وهو مِنْ أَهْلِ طُلَيْطِلَةَ، رَحَلَ إِلــى المَــشْرِقِ، فَلَقِــيَ الكِسَائِيّ والفَرّاءَ وأَبا جَعْفَرٍ الرُّؤاسِي وغَيْرَهُم، وتُوفِيّ سَنَةَ ثَمَانٍ وتِسْعِينَ ومائة[39]، وَيَبْدُو أَنَّ هذا كَانَ مُعْجَبًا بِنَحْوِ الكُوفِيِّيْنَ، فَلَمْ يَلْتَقِ إلاّ بهم.

ولَمْ يَجِدْ نَحْوُ الكِسَائِيِّ اهْتِمَامًا مِنْ عُلَمَاءِ الأَنْدَلُسِ، فَلَمْ يَقُومُوا بِشَرْحِه كَمَا شَرَحُوا كِتَــابَ سِيْبَوَيْه، والجُمَلَ، ولَمْ أَجِدْ ذِكْرًا لأَحَدٍ من النُّحَاةِ قَامَ بِشَرْحِ كِتَابِ الكِسَائِيِّ إِلاّ دُرَيْــودًا، فالكِتَــابُ الوَحِيْدُ المَنْسُوبُ لِدُرَيْودٍ هو (شَرْحُ كِتَابِ الكِسَائِيِّ)، وهو شَرْحٌ كَبِيْرٌ يَقَعُ في سِتَّةِ أَجْزَاءٍ[40].

وقَدْ ذَكَرَ ابنُ خَيْرٍ أَنَّ خَطّابًا المَارِدِيَّ قَرَأَ هذا الكِتَابَ عَلَى تِلْمِيْــذِ دُرَيْــودٍ هِــلالِ بــنِ عُرَيْبٍ[41]، والظّاهِرُ أَنَّ خَطّابًا لَمْ يَقْبَلْ بِالنَّهجِ الّذي اتّخَذَهُ دُرَيْودٌ في شَرْحِه، فَوَضَــعَ كِتَابًــا فــي مُعَارَضَتِه سَمّاه: (التَّرْشِيْحَ)، ولَمْ يَصِلْنَا كِتَابُ الكِسَائِيِّ، أَو كِتَابُ دُرَيْودٍ، أَوْ كِتَابُ خَطّابٍ.

شِعْرُهُ

قِيْلَ عَنْ دُرَيْودٍ، عَبْدالله بنِ سُلَيْمَانَ: كَانَ شَاعِرًا مُجَوِّدًا[42]، قَالَ الزُّبَيْدِيُّ: "كَانَ يَقْــرِضُ الشِّعْرَ، وَيَمْدَحُ المُلُوكَ، ولَهُ في ذلك قَصَائِدُ حِسَانٌ"[43]، وذُكِرَ أَنَّ لَهُ شِعْرًا كَثِيْرًا[44]، ولَمْ يَــصِلْنَا مِنْ شِعْرِه إِلاّ أَبْيَاتٌ قَلِيْلَةٌ كَرَّرَتْها كُتُبُ التَّرَاجِمِ، وهي[45]:

تَقُولُ مَنْ للعَمَى بالحُسْــنِ قُلْتُ لَهَا ... كَفَــى عَنِ اللــه فــي تَصْدِيْقِــه الخَبَرُ

القَلْبُ يُــدْرِكُ مَا لا عَيْــنَ تُدْرِكُــه ... والحُسْنُ مَا اسْتَحْسَنَتْهُ النَّفْسُ لا البَصَرُ

ومَا العُيُونُ الّتي تَعْمَى إِذَا نَظَرَتْ بَلْ القُلُوبُ الّتي يَعْمَى بِهَا النّظَرُ

وَفَاتُهُ

ذَكَرَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ في وَفَاتِه رِوَايَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وعِشْرِينَ وثَلاثمَائةٍ، وهذه رِوَايَةُ الزُّبَيْدِيِّ[46].

والثَّانية: أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ وعِشْرِيْنَ وثَلاثِمَائةَ[47]، واخْتَلفُوا في هذه الرِّوَايَةِ، فَمِنْهُم مَنْ قَالَ: تُوفِيَ في شَعْبَانَ[48]، ومِنْهُم مَنْ قَالَ: توفي في رَجَبٍ[49].

وقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ التَّكْمِلَةِ أَنَّ"وَفَاتَهُ وبَعْضَ خَبَرِه عَن الزُّبَيْدِيّ وابنِ حَيّانَ"[50]، فالظَّاهِرُ أَنَّ أَقْرَبَ مَنْ تَرْجَمَ لَهُ هو الزُّبَيْدِيُّ كَما أَشَرْتُ سَابِقًا، فَتَنْقُلُ عَنْهُ كُتُبُ التَّرَاجِمِ، وكَلامُ صَاحِبِ التَّكْمِلَةِ يُؤَكِّدُ هذا؛ ولِذلكَ أَرَى أنّ وَفَاتَه كَما ذَكَرَ الزُّبَيْدِيُّ كَانَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ وعِشْرِينَ وثَلاثِمَائةٍ.

الفَصْلُ الثّاني

دُرَيْودٌ وَخَطَّابٌ المَارِدِيّ

نَسَبَتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ إِلى دُرَيْودٍ شَرْحًا عَلَى كِتَابِ الكِسَائِي يَقَعُ في سِتَّةِ أَجْزَاءٍ، ولَمْ يَصِلْ إِلَيْنا، ورَوَى ابْنُ خَيْرٍ الإشْبِيْلِيُّ أَنَّ خَطّابَ بنَ يُوسفَ المَارِدِيَّ قَرأَ هذا الكِتَابَ عَلَى تِلْمِيْذِ دُرَيْودٍ هِلالِ بنِ عُرَيْبٍ[51]، ويَبْدُو أَنَّ نَهْجَ دُرَيْودٍ في شَرْحِه لِكَتَابِ الكِسَائيِّ قَدْ دَفَعَ خَطَّابَ المَارِدِيَّ إِلى مُعَارَضَتِه، فَعَارَضَهُ بِشَرْحٍ سَمَّاهُ (التَّرْشِيْحَ)[52]، والظّاهِرُ أَنَّ التَّرْشِيْحَ كِتَابٌ كَبِيْرٌ جِدًّا، وذلكَ يَعُودُ إِلى أَنَّ الكِتَابَ المُعَارَضَ كَبِيْرٌ، فهو يَقَعُ في سِتَّةِ أَجْزَاءٍ، فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ التَّرْشِيْحُ أَكْبَرَ مِنْ ذلكَ.

ولَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا كِتَابُ التَّرْشِيْحِ أَيْضًا، وإِنَّ ما وَصَلَ عِبَارَةٌ عَنْ نُقُولٍ وآرَاءٍ مِنْه[53]، وقَدْ ضَاعَ بِضَيَاعِ هذين الكِتَابَيْنِ عِلْمٌ كَثِيْرٌ، فَضَاعَ بِذلِكَ عِلْمُ الكِسَائيِّ، ونَظَرُ دُرَيْودٍ، وخَطّابِ المَارِدِيّ، وأَرَى أَنَّ كِتَابَ دُرَيْودٍ كَانَ يُمَثِّلُ مَرْحَلَةً مِنْ مَرَاحِلِ التَّأْلِيْفِ النَّحْوِيِّ في الأَنْدَلُسِ، فقَدْ كَانَ في بِدَايَةِ تَطَوَّرِ التَّأْلِيْفِ النَّحْوِيِّ، ولَمْ يُعْرَفْ قَبْلَهُ إلاّ القَلِيْلُ من المُؤَلّفَاتِ النَّحْوِيَّةِ.

وأَرَى أَيْضًا أَنَّ هذا الكِتَابَ يُعَدُّ رَمْزًا للتَّفكِيْرِ النَّحْوِيِّ الكُوفيِّ، فَلَمْ نَعْرِفْ عِنْدَ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ اهْتِمَامًا كَبِيْرًا بالنَّحْوِ الكُوفيِّ، فهذا الكِتَابُ هو أَوّلُ كِتَابٍ في الأَنْدَلُسِ يَنْظُرُ في نَحْوِ هذه المَدْرَسَةِ، وأَرَى أَنَّ دُرَيْودًا لَمْ يَشْرَحْ كِتَابَ الكِسَائيِّ إلا لإعْجَابِه بِه، فهو بِهذا الشّرْحِ يُعَدُّ رَأْسًا للمَدْرَسَةِ الكُوفِيَّةِ في الأَنْدَلُسِّ، وبِضَيَاعِ هذه الكُتُبِ ضَاعَ عِلْمٌ كَثِيْرٌ.

ويَعُودُ قِلَّةُ الاهْتِمَامِ بِآرَاءِ دُرَيْودٍ، وبِشَرْحِه لِكِتَابِ الكِسَائيِّ، إلى سَيْطَرَةِ نَحْوِ المَدْرَسَةِ البَصْرِيَّةِ، وبُعْدِ النُّحَاةِ عَنْ تَنَاوُلِ آرَاءِ الكُوفِيّيْنَ، وجَعْلِها مَادَّةً للدِّرَاسَةِ، فَلَمْ نَعْرِفْ إلاّ القَلِيْلَ مِنَ النُّحَاةِ الّذين قَامُوا بِشَرْحِ كُتُبٍ لِشُيُوخِ الكُوفِيِّيْنَ.

وقَدْ نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ الأَنْدَلسيُّ في تَذْكِرَتِهِ مُلَخَّصًا للسِّفْرِ الأَوَّلِ من كِتَابِ التَّرْشِيْحِ، فَقَالَ في أَوَّلِ نَقْلِه: " أَبُو بَكْرٍ خَطَّابُ بنُ يُوسُفَ بنُ هلالٍ المَارِدِيِّ، أَنْدَلُسِيٌّ منْ مَارِدَةَ، لَه تَصَانِيْفُ في النَّحْوِ، منْها كِتَابُ التَّرْشِيْحِ، عَارَضَ به كِتَابَ دُرَيْوِدٍ في شَرْحِه لكِتَابِ الكِسَائِيِّ"[54]، وقَالَ في آخرِ نَقْلِه: "انْتَهى مَا لُخِّصَ من السِّفْرِ الأَوَّلِ منْ كِتَابِ التَّرْشِيْحِ"[55]، وبَلَغَ مَجْمُوعُ مَا نَقَلَهُ في التَّذْكِرَةِ خَمْسًا وعِشْرِيْنَ صَفْحَةً.

وصَرَّحَ أَبُو حَيّانَ في هذا المُلَخَّصِ باسْمِ (دُرَيْوِدٍ) أَرْبَعَ مَرّاتٍ، وذَكَرَه مَرَّةً خَامِسَةً في مَوْضِعٍ آخر[56]، وأَرَى أَنَّ في هذا المُلَخَّصِ آرَاءً كَثِيْرَةً لدُرَيْوِدٍ لَمْ يُصَرِّحْ أبوحيّانِ بنِسبَتِها إلى دُرَيْوِدٍ، وذلكَ لأَنّ هذا الكِتَابَ في أَصْلِ وَضْعِه نَقْدٌ لشَرْحِ دُرَيْوِدٍ عَلى كِتَابِ الكِسَائِيِّ.

ونَقَلَ أَبُوحَيّانَ أَيْضًا مَجْمُوعَةً من النُّصُوصِ من التَّرْشِيْحِ في كِتَابِه ارْتِشَافِ الضَّرَبِ، فَجَاءَ ذِكْرُ خَطّابٍ المَارِدِيِّ وكِتَابِه التَّرشِيْحِ مَا يَزِيْدُ عَلَى خَمْسِيْنَ مَرَّةً، منْها ذِكْرٌ لآرَاءِ خَطّابٍ، ومنْها نَقْلٌ لنُصُوصٍ من التَّرشِيْحِ، وقَدْ وَرَدَ اسْمُ (دُرَيْوِدٍ) صَرِيْحًا في الارْتِشافِ ثَلاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً، ولَمْ أَجِدْ في كُتُبِ أَبي حَيّانَ الأُخْرَى كالتَّذْيِيْلِ ومَنْهَجِ السّالِكِ والنَّكَتِ الحِسَانِ لدُرَيْوِدَ ذِكْرًا.

ووَرَدَتْ عِدَّةُ آرَاءٍ لدُرَيْوِدٍ عنْدَ السُّيُوطِي والبَغْدَادي نَقْلاً عَنْ أَبِي حَيَّانَ، فيَعُودُ الفَضْلُ لأَبِي حَيَّانٍ في نَقْلِه لآَرَاءِ دُرَيْوِدٍ منْ كِتَابِ التَّرْشِيْحِ، ويَعُودُ إِلَيْه الفَضْلُ أَيْضًا في نَقْلِه لآرَاءِ خَطّابٍ المَارِدِيِّ، فَلَمْ تَصِلْنا آرَاؤُهُما إلاّ منْ خلالِ هذا العَالِمِ المَوْسُوعِيِّ.

والظّاهرُ من النُّصُوصِ الّتي نَقَلَهَا أَبُوحَيَّانَ أَنَّ خَطّابًا قَدْ عَارَضَ دُرَيْوِدًا في كُلِّ مَا ذَهَبَ إِلَيْه، ولَيْسَ ذلكَ بغَرِيْبٍ، فالظّاهِرُ أَنَّ دُرَيْوِدًا يَنْتَمي إلى المَدْرَسَةِ الكُوفيَّةِ، وإِنْ كَانَ لَهُ اجْتِهَادَاتُهُ وآرَاؤُهُ الخَاصَّةُ، فَمِنْ مُتَابَعَتِه لآَرَاءِ الكُوفيِّيْنَ _كَما سَيَأْتي _ مُتَابَعَتُه للكِسَائيِّ في إِعْرَابِ المَنْصُوبِ بَعْدَ (نِعْمَ) حَالاً، وجَوَازُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ اللّفْظِيِّ المُنْتَهِي بالتّاءِ بحَذْفِ التّاءِ، فَيَجُوزُ: (طَلْحُونَ).

وَقَدْ صَرَّحَ خطّابٌ بمُخَالَفَته لدُرَيْوِدٍ وتَغْلِيْطِه لَهُ في جَمِيْعِ المَوَاضِعِ الّتي صُرِّحَ فيْها باسْمِ دُرَيْوِدٍ، وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنّه قَدْ خَالَفَه في غَيْرِها من الآرَاءِ، وأَنّ الغَالِبَ في الآرَاءِ الّتي وَرَدَتْ في مُلَخَّصِ أَبِي حَيّانَ وخَالَفَها خَطّابٌ أَنّها لدُرَيْوِدٍ، ولذلكَ سأُحَاوِلُ رَصْدَ هذه الآرَاءِ باخْتِصَارٍ فيما بَعْدُ.

ويَخْتَلِفُ خَطّابٌ في طَرِيْقَةِ رَدِّه عَلَى دُرَيْوِدٍ، فَأَحْيَانًا يُصَرِّحُ بتَغْلِيْطِه، فيَقُولُ مَثَلاً: (وهذا غَلَطٌ منْهُ)، أَو(وهو غَلَطٌ منه)، وذلكَ كَمَا جَاءَ في رَأْيِه في التَّخْفِيْفِ والتّثْقِيْلِ في (سِيِّمَا)، قَالَ: "وهو غَلَطٌ منْهُ؛ لأَنّها اسْمٌ مُضَافٌ في كِلا الحَالَيْنِ، وإنّما عِلّةُ الخَفْضِ زِيَادَةُ (مَا)، وعِلّةُ الرّفْعِ كَوْنُ (مَا) بِمَعْنى الّذي"[57].

ومِنْهُ مَا جَاءَ في رَدِّهِ عَلَى مَنْعِ جَوَازِ رَفْعِ الظَّرْفِ المحْدُودِ عِنْدَ الإِنَابَـةِ عَـن الفَاعِـلِ: "وهذا غَلَطٌ مِنْهُ؛ لأنّكَ تَقُولُ: (ائْتِني شَهْرَ رَمَضَانَ)، و(ائْتِني أَيَّامَ التَّشْرِيْقِ)، ثُمَّ تُقِـيْمُ ذلِـك مَقَـامَ الفَاعِلِ، فَتَقُولُ: (سِيْرَ عَلَيْهِ شَهرُ رَمَضَانَ)، و(أَيّامُ التَّشْرِيْقِ)"[58].

ومِنْهُ رَدُّهُ عَلَى جَوَازِ صَرْفِ (غُدَيَّةَ)، وبُكَيْرَةَ)، قَالَ: "وذلك غَلَطٌ منه، وإِنَّمَا صَرَفْتَهُ في تَصْغِيْرِهِ، وهو مَعْرِفَةٌ؛ لأنّهُ قَدْ تَغَيَّرَ لَفْظُ البِنَاءِ الّذي كَانَ فِيْهِ مَعْدُولاً"[59].

وكَانَ أَحْيَانًا يَكْتَفِي بِمَخَالَفتِهِ، قَالَ في مُخَالَفَتِهِ لَهُ في رَأْيِهِ في هَـاءِ الـسَّكْتِ: "ولا أَرَى قَوْلَهُ؛ لأَنَّ العِوَضَ يَكُونُ لازِمًا، وهَاءُ السَّكْتِ لَيْسَتْ لازِمَةً إلا في كُلِّ فِعْلٍ يَعُودُ إلى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (قِهْ، و(عِهْ) انْتَهى"[60].

وقد ذَكَرْتُ سَابِقًا أَنَّهُ لَمْ يَصِلْنَا شَيءٌ مِنْ نَحْوِ دُرَيْودٍ إلاّ مِنْ خِلالِ كِتَابِ التَّرْشِيْحِ لِخَطّابِ المَارِدِيِّ، ولَمْ يَصِلْنَا مِنْ كِتَابِ التَّرْشِيْحِ شيءٌ إلاّ مِنْ خِلالِ مُؤَلَّفَاتِ أَبِي حَيَّانَ، وذَكَرْتُ أَيْـضًا أَنَّ كِتَابَ التَّرْشِيْحِ كَانَ في مُعَارَضَةِ شَرْحِ كِتَابِ الكِسَائِيِّ لِدُرَيْودٍ، والمُعَارَضَةُ تَعْنِـي فـي ظَاهِرِهـا المُخَالَفَةَ.

وقَدْ نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ في تَذْكِرَتِهِ مُلَخَّصًا للسِّفْرِ الأَوّلِ مِنْ كِتَابِ التَّرْشِيْحِ، ونَقَلَ أَيْضًا فـي الارْتِشَافِ مَجْمُوعَةً أُخْرَى مِن النُّصُوصِ، وقَدْ تَعَرَّفْنَا مِنْ خِلالِ مَا نَقَلَهُ عَلَى عِـدَّةِ آرَاءٍ نُـسِبَتْ لِدُرَيْودٍ.

وأَرَى أَنَّ لِدُرَيْودٍ آرَاءً أُخْرَى لَمْ يُصَرِّحْ بِها في هذا المُلَخَّصِ، ويَدُلُّ عَلَـى ذلِـكَ عِـدَّةُ أُمُورٍ:

الأَوّل: أَنَّ الكِتَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى مُعَارَضَةِ دُرَيْودٍ، فَلَيْسَ ممّا يُعْقَلُ أَنْ يُعَارِضَهُ فـي الـسِّفْرِ الأَوّلِ في أَرْبَعَةِ آرَاءٍ فَقَط، وهي المرّاتُ الّتي صُرِّحَ فِيْها بِاسْمِ دُرَيْودٍ في المُلَخَّصِ، فـلا بُـدَّ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ آرَاءٌ غَيْرُها لَمْ يُصَرِّحْ بِها أبو حَيّانَ لِغَايَةِ الاخْتِصَارِ.

الثّاني: وَرَدَ رَأْيٌ في شَرْحِ أَبْيَاتِ مُغْنِي اللَّبِيْبِ مَنْسُوبًا لِدُرَيْودٍ، وهو في المُلَخَّصِ بِـلا نِسْبَةٍ، ووَرَدَ آرَاءٌ مَنْسُوبَةٌ في الارْتِشَافِ لِدُرَيْودٍ، وهي في المُلَخَّصِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وهـذا يُـشِيْرُ أَيْضًا إلى أَنَّ هَنَاكَ آرَاءً أُخْرَى لِدُرَيْودٍ لَمْ يُصَرِّحْ بها أَبُو حَيّانَ في المُلَخّصِ.

والثّالثُ: مَا نَقَلَهُ أبو حَيّانَ في تَلْخِيصِهِ يَتَضَمَّنُ كَثِيْرًا مِنْ مُعَارَضَةِ خَطّابٍ لآَرَاءٍ نَحْوِيَّةٍ مَنْسُوبَةٍ لِبَعْضِ النُّحَاةِ، ولَمْ يَأْتِ هذا الكِتَابُ إلاّ مُعَارَضَةً لِدُرَيْودٍ، فالأَرْجَحُ عِنْدِي أَنّ الآرَاءَ الّتـي عَارَضَهَا هي لِدُرَيْودٍ.

ولِذلِكَ أَرَى أَنَّ كُلَّ رَأْيٍ وَرَدتْ مُعَارَضَةُ خَطّابٍ المَارِدِيِّ لَهُ يَحْتَمِـلُ أَنْ يَكُـونَ رَأْيًـا لِدُرَيْودٍ، بَل الأَصْلُ فِيْهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ، وقَدْ قُمْتُ بِرَصْدِ جُمْلَةٍ مِن الآرَاءِ الّتي عَارَضَها خَطّابٌ فـي

التّرْشيْحِ منْ خلالِ مُلَخَّصِ أَبِي حَيّانٍ في تَذْكِرَتِهِ، والنُّصُوصِ الّتي نقَلَها في الارْتِشَافِ، وأَنْقُلُها ها هنا مُخْتَصَرَةً كَمَا جَاءَتْ عِنْدَ أَبِي حَيّان:

1) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشيْحِ: "أَدْخَلَ قَوْمٌ (مَع)، و(سِوَى) في عِدَادِ الحُرُوفِ، و(مَعْ) عِنْدَ كَثِيْرٍ مِن النَّحْوِيّيْنَ ظَرْفُ مَكَانٍ، واحْتَجُّوا بِقَوْلِهِمْ: (حَيْثُ مِنْ مَعَهُم) أَيْ: مِنْ عِنْدهم، وقَالَ ابْنُ النَّحّاسِ: مَنْ أَسْكَنَها فهي حَرْفٌ، ومَنْ فَتَحَها فهي ظَرْفٌ، وأَمّا (سِوَى) فهي ظَرْفٌ عِنْدَ سِيْبَويْه"[61]، فأَرَى أَنَّ دُرَيْوِدًا هو مَنْ أَدْخَلَ (مَع)، و(سِوَى) في عِدَادِ الحُرُوفِ، وعَارَضَهُ خَطّابٌ.

2) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشيْحِ: "وإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ شَيءٍ مِن هذه الظُّرُوفِ بِخَبَرٍ رَفَعْتَها بالابْتِدَاءِ، وكَانَتْ أَسْمَاءً لا تَتَضَمَّنُ شيئًا كَسَائِرِ الأَسْمَاءِ، فَتَقُولُ: (خَلْفَكَ وَاسِعٌ)، و(أَمَامَكَ ضَيِّقٌ)، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ: إِنَّمَا يَجُوزُ هذا فِيْمَا كَانَ في الجَسَدِ، كَقَوْلِكَ: (فَوْقَكَ رَأْسُكَ)، و(خَلْفَكَ ظَهْرُكَ)، و(تَحْتَكَ رِجْلاكَ)، فهذا كُلُّهُ مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ، ويَعْنُونَ بِالخَلْفِ الظَّهْرَ، وبالأَمَامِ الصَّدْرَ، وبِالفَوْقِ الرَّأْسَ، وبالتَّحْتِ الرِّجْلَيْنِ، والأَكْثَرُ أَنْ تَكُونَ ظُرُوفًا، في الجَسَدِ كَانَتْ أَوْ غَيْرِهِ"[62]، فَأَرَى أَنَّ دُرَيْوِدًا ذَهَبَ إِلى أَنّ هذا لا يَجُوزُ إلاّ فِيْمَا كَانَ في الجَسَدِ.

3) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشيْحِ: "وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (لَيْتَما زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)، ولا يَجُوزُ هذا في غَيْرِ (لَيْتَ)، وقَدْ أَجَازَ بَعْضُ النَّحْوِيّيْنَ النَّصْبَ بهذه الحُرُوفِ قِيَاسًا عَلَى (لَيْتَما)، فَتَقُولُ: (لكنّما زَيْدًا مُقْبِلٌ)، و(لَعَلَّما عَمْرًا خارِجٌ)، و(إِنّما أَخَاكَ ذَاهِبٌ) وهو مَذْهَبُ أَبِي القَاسِمِ الزَّجَّاجِيّ وأَبِي بَكْرِ بنِ السَّرّاجِ، والقَوْلُ الأَوّلُ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وهو أَقْوَى؛ لأَنَّهُ المَسْمُوعُ من العَرَبِ"[63]، فالظّاهِرُ أَنَّ دُرَيْوِدًا كَانَ ممّن أَجَازَ النَّصْبَ بِغَيْرِ (لَيْتَ).

4) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشيْحِ: "و(أَرَأَيْتَكُما)، و(أَرَأَيْتَكُم)، و(أَرَأَيْتَكِ يَا امْرَأَةُ) بِفَتْحِ التّاءِ وكَسْرِ الكَافِ، و(أَرَأَيْتَكُما)، فالكَافُ لا مَوْضِعَ لَها من الإعْرَابِ، وقَالَ بَعضُ النَّحْوِيّيْنَ: الكَافُ في مَعْنَى رَفْعٍ"[64]، فالكَافُ -واللهُ أَعْلَمُ- في مَوْضِعِ رَفْعٍ عِنْدَ دُرَيْوِد.

5) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشيْحِ: "مَنْ زَعَمَ أَنَّ (زَيْدًا) بَدَلٌ مِنْ (ذَا) لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ: (حَبّذان الزَّيْدَانِ)، و(حَبَّذَه هِنْدٌ) وهذا لَمْ يَقُلْه أَحَدٌ علمْنَاهُ"[65]، فهذا رَأْيٌ لِدُرَيْوِدٍ واللهُ أَعْلَمُ.

6) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشيْحِ: "ومَنْ زَعَمَ أَنّها اسْمٌ مَخْفُوضٌ بالإِضَافَةِ فَقَد غَلِطَ مِنْ جِهتَيْنِ: إِحْدَاهُما: أَنَّ (ذَا) مَعْرِفَةٌ بالإِشَارَةِ، ولا يُضَافُ إِلى المَعْرِفَةِ لئلاّ يجْتَمِعَ تَعْرِيْفَانِ لِشَيءٍ وَاحِدٍ، والجِهَةِ الأُخْرَى أَنَّكَ تَقُولُ في التَّثْنِيَةِ (ذَانِكَ)، فلولا أَنّ الكَافَ في مَوْضِعِ اسْمٍ

مُضَاف إِلَيْهِ لَسَقَطَتْ نُونُ الاثْنَيْنِ للإِضَافَةِ"[66]، فأَرَى هُنا أَنَّ دُرَيْودًا كَانَ يَرَى أَنَّ الكَافَ فـي (ذاكَ) في مَحَلِّ جَرٍّ بالإِضَافَةِ.

7) قَالَ أَبُو حَيّانَ في تَذْكِرَتِه نَقْلاً عن التَّرْشِيْح: "وكَانَ بَعْضُ النَّحْوِيّيْنَ بالأَنْدَلُس يَخْتَارُ إذا قُلْتَ: (كُسِيَ زَيْدٌ ثَوبًا) أَنْ يُرْفَع (زَيْدًا) لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، ويَنْصُبَ النَّكِرَةَ، ولَيْسَ قَوْلُهُ بشَيْءٍ؛ لأَنَّهُ لا يُنْكَرُ أَنْ يُقَالَ: (ضُرِبَ رَجُلٌ عَمْرًا) فَيَكُونُ الفَاعِلُ نَكِرَةً، ومَعْرِفَةً، وإِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ المَفْعُولُ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أو الفَاعِلُ نَكِرَةً..."[67].

هذه مَجْمُوعَةٌ مِن الآرَاءِ الّتي عَارَضَها خَطّابٌ، وجَاءَتْ فـي تَلْخِيْصِ أَبِـي حيّـانَ للتّرْشِيْحِ، وأُرَجِّحُ أَنْ تَكُونَ هذه الآرَاءَ لدُرَيْودٍ للأَسْبَابِ الّتي ذَكَرْتُها، أَمّا مَا نَقَلَهُ فـي الارْتِشَافِ فَأَرَى أَنَّهُ أَكْثَرُ دِقَّةً ممّا نَقَلَهُ في التَّذْكِرَة، وذلكَ لأَنَّ مَا جَاءَ في الارْتشَافِ لَيْسَ تَلْخِيْصًا للتّرْشِيْحِ، ولوُرُودِ اسْمِ دُرَيْودٍ فيْهَ ثَلاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً، عِلْمًا أَنَّ النّصّ الّذي لخَّصّه في التَّذْكِرَةِ سِفْرٌ كَامِلٌ، ولَيْسَ كَذلِكَ في الارْتِشَافِ.

الفَصْلُ الثّالثُ

آرَاؤُه النَّحْوِيَّةُ

أَمّا الآرَاءُ الّتي نُسِبَتْ إِلى دُرَيْودٍ نِسْبَةً صَرِيْحَةً فهي:

1- (ذَا) في (حَبَّذا)

ذَهَبَ دُرَيْودٌ إِلى أَنَّ (ذَا) في (حَبَّذا) حَرْفٌ زَائدٌ[68]، ولَيْسَ اسْمَ إِشَارَةٍ، واسْتَدَلَّ عَلَى ذلكَ بِقَوْلِ عَبْدالله بن رَوَاحَةَ:

باسْمِ الإِلهِ وبهِ بَدِيْنا

ولَوْ عَبَدْنا غَيْرَهُ شَقِيْنا

فَحَبَّذا رَبًّا وحُبَّ دِيْنا[69]

فقَدْ حُذِفَ (ذا) في قَوْلِهِ: (وحُبَّ دِيْنا)، وهذا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَتِهِ، وممّا يُؤَكِّدُ ذلكَ أَنَّ المَعْنى لَمْ يَتَغَيَّرْ عِنْدَ حَذْفِها.

وأَخَذَ بهذا الرَّأْيِ عَلِيُّ بنُ عيسى الرَّبَعِيُّ (420هـ)، فَقِيْلَ عَنْهُ: إنّ (ذَا) زَائدَةٌ، كَمَا هـي في (مَاذا صَنَعْتَ؟)، وجَعَلَ المَخْصُوصَ بالمَدْحِ فَاعِلاً لـ(حَبّ)[70].

وقَدْ ذَهَبَ النُّحاةُ في إعْرابِ (حَبَّذا) مَذاهبَ مُخْتَلِفَةً، هي:

الأول: يَرَى الخَلِيْلُ أنّ (حَبَّ) و(ذَا) في مَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ مَرْفُوعٍ بالابْتِدَاء، ومَـا بَعْـدَهُ خَبَرُهُ، وقَدْ نَقَلَ سِيْبَويه هذا الرَّأْيَ دُونَ أَنْ يُعَارِضَهُ، فَجَازَ أَنْ يُنسَبَ إِلى سِـيْبَويه أَيْـضًا، قَـالَ: "وَزَعَمَ الخَلِيْلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ (حَبَّذا) بِمَنْزِلَةِ : حَبَّ الشَّيءُ، ولكن (ذا) و(حَبَّ) بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ،

نَحْوُ: (لَوْلا)، وهو اسْمٌ مَرْفُوعٌ، كَمَا تَقُولُ: (يَا ابْنَ عَمٍّ) فَالعَمُّ مَجْرُورٌ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ للمُؤَنَّث: (حَبَّذا)، ولا تَقُولُ: (حَبَّذَه)؛ لأَنَّهُ صَارَ مَع (حَبَّ) عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وصَارَ المُذَكَّرُ هو اللاّزِمُ؛ لأَنَّهُ كَالمَثَلِ"[71]، ونُسِبَ هذا الرَّأيُ إلى سِيْبَوَيه في الارْتِشَافِ[72]، وأَخَذَ بِه المُبَرِّدُ[73]، وابْنُ السَّرّاجِ[74]، وابْنُ عُصْفُورٍ[75]، واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلكَ بِكَثْرَةِ نِدَائِه.

الثَّاني: ذَهَبَ الأَخْفَشُ إلى أَنَّ (حَبَّذا) بِكَمَالِه فِعْلٌ، والمَخْصُوصُ هو الفَاعِلُ[76]، قَالَ ابْنُ السَّرّاجِ: "قَالَ الأَخْفَشُ: (حَبَّذَا) تَرْفَعُ الأَسْمَاءَ، وتَنْصُبُ الخَبَرَ إذا كَانَ نَكِرَةً خَاصّةً"[77]، وأَخَذَ بِهذا الرَّأيِ ابْنُ دُرُسْتُويْه[78]، وَخَطّابٌ المَارِديُّ[79].

الثّالثُ: ذَهَبَ الجَمَاهِيْرُ مِن النُّحَاةِ مِنْهُم الفَارِسيُّ[80]، والزَّمَخْشَرِيُّ[81]، وابْنُ خَرُوفٍ[82]، وابْنُ الحَاجِبِ[83]، وابْنُ يَعِيْشَ[84] إلى أَنَّ (حَبَّذا) مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلٍ وفَاعِلٍ، فَـ(حَبَّ) فِعْلٌ مَاضٍ، و(ذا) اسْمُ إِشَارَةٍ في مَوْضِعِ رَفْعِ الفَاعِلِ، ويُعْرَبُ المَخْصُوصُ بِالمَدْحِ أو الذَّمِّ عَلَى أَحَدِ الوُجُوهِ الّتي جَازَتْ في (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، ونُسِبَ هذا إلى سِيْبَوَيه، قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: "هذا قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ، وأَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ عَلَيْه غَيْرَ ذلكَ"[85].

الرّابعُ: نُقِلَ عَن ابْنِ كَيْسَانَ أَنَّه ذَهَبَ إلى أَنّ (ذا) إِشَارَةٌ إلى مُفْرَدٍ مُضَافٍ إلى المَخْصُوصِ، حُذِفَ وأُقِيْمَ المَخْصُوصُ مَقَامَهُ، والتَّقْدِيْرُ في: (حَبّذا هِنْدٌ) : حَبّذا حُسْنُها[86].

هذه آرَاءُ النُّحَاةِ في إعْرَابِ (حَبَّذا)، وكُلُّهُم يَرَى أَنَّها مُرَكَّبَةٌ، إلاّ أَنَّهُم يَخْتَلِفُونَ في مَاهِيَّتِها بَعْدَ التَّرْكِيْبِ، فَـ(ذا) عِنْدَ دُرَيْودٍ حَرْفٌ زَائِدٌ، وهي عِنْدَ الفَارِسيِّ وابْنِ كَيْسَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ، وهو اسْمُ إِشَارَةٍ عِنْدَ الخَلِيْلِ والأَخْفَشِ إلاّ أَنَّهُ خُلِعَ مِنْهُ مَعْنى الإِشَارَةِ لِغَرَضِ الإِبْهَامِ، وصَارَ عِنْدَهُم بِمَعْنى (الشّيء)[87]، فالخِلافُ في كَوْنِ (ذا) اسْمَ إِشّارَةٍ في أَصْلِه أَوْ حَرْفًا زَائِدًا.

وقَدْ ذَكَر الأَنْبَارِي أَنَّ القَوْلَ بالزِّيَادَةِ هو أَضْعَفُ الأَوْجُه[88]، وهو وَجْهٌ مُحْتَمَلٌ في التَّخْمِيْرِ[89]، وأَرَى أَنَّ السَّمَاعَ والمَعْنى يُؤَيِّدانِ مَا ذَهَبَ إِلَيْه دُرَيْودٌ، فهو قد اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ عَبدالله بن رَوَاحَةَ، وجَاءَت فيه مُجَرَّدَةً مِنْ (ذا) والمَعْنى لَمْ يَتَغَيَّرْ بِزَوَالِها، وأَمّا المَعْنى فالتَّقْدِيْرُ لِجُمْلَةِ (حَبّذا زَيْدٌ) هو: (المَحْبُوبُ زَيْدٌ)، أو (المَمْدُوحُ زَيْدٌ)[90]، ولَيْسَ في المَعْنى دَلالَةٌ عَلَى إِشَارَةٍ، ولَيْسَ المَعْنى مَا ذَهَبُوا إِلَيْه مِنْ تَأْوِيْلٍ، وهو (حَبَّ الشَّيءُ زَيْدٌ)[91] فهذا لَيْسَ المَعْنى الّذي يُرِيْدُه المُتَكَلِّمُ، وهو مَعْنىً مُتَكَلَّفٌ.

2- الإِضْمَارُ في (عَسَى)

ذَكَرَ النُّحَاةُ أَنَّ في (عَسَى)، و(اخْلَولَقَ)، و(أَوْشَكَ) إذا تَقَدَّمَ عَلَيْها اسْمٌ، نَحْوُ: (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ) اسْتِعْمَالَيْنِ، هُما[92]:

الأَوّلُ: أَنْ لا يُضْمَرَ فِيْها ضَمِيْرُ الاسْمِ المُتَقَدِّمِ، فيُجَرَّدَ الفعْلُ مِنْ عَلامَةِ التَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، والتَّأْنِيْث، وتَقُولُ: (الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُوما)، و(الزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُومُوا)، و(هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُومَ)، و(الهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ)، وتَكُونُ (عَسَى) في هذا الوَجْهِ تَامَّةً، وهي مُسْنَدَةٌ إلى (أَنْ) والفعْلِ.

والثّاني: أَنْ تُسْنَدَها إلى ضَمِيْرِ الاسْمِ المُتَقَدِّمِ، ولا بُدَّ في هذا الوَجْهِ أَنْ يُطَابِقَ الضَّمِيْرُ مَا قَبْلَ الفعْلِ في الإِفْرَاد، والتَّثْنِيَة، والجَمْعِ، والتَّأْنِيْث، فَتَقُولُ: (الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا)، و(الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا)، و(هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَقُومَ)، و(الهِنْدَانِ عَسَتَا أَنْ تَقُومَا)، و(الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ)، وهي في هذا الوجْهِ نَاقِصَةٌ، فالضَّمِيْرُ في مَحَلِّ رَفْعِ اسْمِها، والمَصْدَرُ المُؤوّلُ في مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرِها.

ويَظْهَرُ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ أَنْكَرَ الإضْمَارَ في (عَسَى)[93]، قَالَ في البَيَانِ: "اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَمْنَعُ مِن الضَّمِيْرِ في (عَسَى)، ويَقُولُ: إنَّها لَمَّا لَمْ تَتَصَرَّفْ لَمْ تَحْتَمِلْ ضَمِيْرًا، فلا يُضْمَرُ فيْها"[94].

وذَكَرَ في الارْتِشَافِ أَنَّ هذين الوَجْهَيْنِ لُغَتَانِ، ولَمْ يُشِرْ إلى أَصْحَابِها[95]، وقَدْ نُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ العَرَبِ يَنْطِقُ بالوَجْهَيْنِ، قَالَ في نَتَائِجِ التَّحْصِيلِ: "قَالَ أَثِيْرُ الدِّيْنِ: وقَدْ وَقَفْتُ قَدِيْمًا عَلَى أَنَّ التَّجْرِيْدَ إذا تَقَدَّمَ الاسْمُ لُغَةُ قَوْمٍ، وأَنَّ إسْنَادَها إلى الضَّمِيْرِ لُغَةُ آخَرِيْنَ، ونَسِيْتُ اسْمَ القَبِيْلَتَيْنِ، فَلَيْسَ كُلُّ العَرَبِ يَنْطِقُ بالوَجْهَيْنِ"[96]، وصَرَّحَ في مَنْهَجِ السّالِكِ أَنَّ التَّجْرِيْدَ من الضَّمِيْرِ لُغَةُ أَهْلِ الحجَازِ، والإضْمَارَ لُغَةُ تَمِيْمٍ[97]، وأَشَارَ إلى أَنَّهُما لُغَتَانِ غَيْرُه من العُلَمَاءِ[98].

ونُقِلَ عَنْ دُرَيْودٍ أَنَّ التَّجَرُّدَ من الضَّمِيْرِ أَجْوَدُ من الإضْمَارِ[99]، فَهو يَرَى أَنَّ الأَجْوَدَ فيْها أَنْ تَكُونَ تَامَّةً تَسْتَغْنِي بِفَاعِلِها، وأَرَى أَنَّ عَدَمَ تَصَرُّفِها، والسَّمَاعَ هو مَا دَفَعَ دُرَيْودٌ إلى هذا الرَّأْيِ، فَقَدْ جَاءَتْ هذه اللُّغَةُ في التَّنْزِيْلِ، قَالَ تَعَالَى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ"[100]، وذَهَبَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا إلى هذا الرَّأْيِ، فَذَكَرَ أَنَّها الأَفْصَحُ[101].

وقَدْ اشْتَرَطَ دُرَيْودٌ أَنْ لا يَكُونَ قَبْلَ الفعْلِ (مَا)، و(قَدْ)، و(هَلْ)، فَإِذا سُبِقَ الفعْلُ بِذلكَ وَجَبَ الإضْمَارِ، قَالَ في الارتشاف: "وقَالَ دُرَيْودٌ: تَرْكُ الإضْمَارِ أَجْوَدُ في هذا كُلِّه، إلاّ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ (مَا)، أَوْ (قَدْ) أَوْ (هَلْ)، فَلا بُدَّ من الإضْمَارِ، تَقُولُ: (مَا عَسَيْتُما أَنْ تَقُولا)، و(مَا عَسَيْتُم أَنْ تَقُولُوا)، قَالَ تَعَالَى: "فَهَلْ عَسَيْتُم إنْ تَوَلَّيْتُم أَنْ تُفْسِدُوا في الأَرْضِ"[102] انتهى"[103].

وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دُرَيْودًا أَخَذَ بالسَّمَاعِ، واسْتَدَلَّ عَلَى ذلكَ بآيَةٍ من القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وأَرَى أَيْضًا أَنَّ هذه الحُرُوفَ تُقَرِّبُها مِن الفعْلِيَّةِ وتُبْعِدُها عن الحَرْفِيَّةِ، وذلكَ لأَنَّها حُرُوفٌ، والأَصْلُ في

الحُرُوف أَنْ لا تَلِي الحُرُوفَ، فَإِذا قَرَّبْتَها مِنْ الفِعْلِيَّةِ أَزَالَتْ العِلَّةَ في التَّجَرُّدِ، وهي عَدَمُ التَّصَرُّفِ، والله أَعْلَمُ.

3- الرَّفْعُ والخَفْضُ بَعْدَ (لاسيَّما)

نُقِلَ عن الأَخْفَشِ(104)، وابْنِ الأَعْرَابِيِّ(105)، والنَّحَّاسِ(106)، وابْنِ جِنِّيٍّ(107) جَوَازُ تَخْفِيْفِ اليَاءِ في (لا سِيَّمَا)، وأَجَازَ ذلكَ أَيْضًا دُرَيْودٌ(108)، وأَشَارَ إِلى جَوَازِ التَّخْفِيْفِ جُمْلَةٌ من النَّحَاةِ(109)، وصرَّحَ القَوّاسُ المُوصِلِيُّ بِأَنَّ التَّثْقِيْلَ هو الأَصْلُ(110)، وذَكَرَ النُّحَاةُ أَنّ ذلِكَ مَسْمُوعٌ عَن العَرَبِ(111)، ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ:

فِهْ بِالعُقُودِ والأَيْمَانِ لا سِيَمَا　　　عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ القُرَبِ(112)

ورُوِيَ عَنْ ثَعْلَبٍ أَنَّهُ لَمْ يُجِزْ التَّخْفِيْفَ(113)، ونُسِبَ ذلكَ أَيْضًا إِلى ابْنِ عُصْفُورٍ(114).

ويُجِيْزُ النُّحاةُ الرَّفْعَ والجَرَّ بَعْدَ (لا سِيَّمَا)، أَمّا الرَّفْعُ فَعَلى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقْدِيْرُ: لا سِيَّ الّذي هو زَيْدٌ(115)، وقِيْلَ: يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ (مَا) نَكِرَةً مَوْصُوفَةً بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ(116)، وأَمّا الجَرُّ فعَلَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ، والاسْمُ مجرُورٌ بالإِضَافَةِ(117)، وقِيْلَ: يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ (مَا) نَكِرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ، والاسْمُ بَعْدَها بَدَلٌ مِنْها(118).

أَمَّا النَّصْبُ بَعْدَها فَقَدَ ذَكَرَ الرَّضِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ(119)، وقِيْلَ: هو قَلِيْلٌ(120)، ويَظْهَرُ في كَلامِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيْعِ التَّشْكِيْكُ في سَمَاعِ النَّصْبِ عَن العَرَبِ(121)، وقَدْ ذَكَرَ النُّحَاةُ أَنَّهُ سُمِعَ في بَيْتِ امْرِئِ القَيْسِ:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا　　　ولا سِيَّمَا يَوْمًا بِدَارَةَ جُلْجُلِ(122)

قَالَ الرَّضِيُّ: "فَتَكَلَّفُوا لِنَصْبِهِ وُجُوهًا"(123)، مِنْها النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ(124)، ومِنْها النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيْزِ(125)، ومِنْها أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ (أَعْنِي)(126).

وذُكِرَ عَن الأَخْفَشِ أَنَّهُ نَصَّ عَلَى جَوَازِ الرَّفْعِ والجَرِّ حَالَةَ التَّثْقِيْلِ والتَّخْفِيْفِ(127)، دُونَ تَفْضِيْلٍ، فَلَمْ يُخَصِّصْ الرَّفْعَ بِحَالَةِ التَّثْقِيْلِ أَو التَّخْفِيْفِ، ولَمْ يُفَضِّلْ ذلكَ في حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: " وهو الّذي لا يجوز غيره في القياس"(128).

وذَهَبَ دُرَيْودٌ إِلى أَنَّ الرَّفْعَ والنَّصْبَ مُرْتَبِطٌ بالتَّخْفِيْفِ والتَّثْقِيْلِ(129)، فَخَالَفَ الأَخْفَشَ وَجُمْهُورَ النُّحَاةِ في ذلكَ، قَالَ أَبُو حَيّانَ: "وَقَالَ دُرَيْودٌ في كِتَابِهِ: في قَوْلِكَ: (لاسِيّما) لُغَتَانِ: التَّثْقِيْلُ والتّخْفِيْفُ، فَمَنْ خَفَّفَ خَفَضَ، وَمَنْ ثَقَّلَ رَفَعَ، وهو خِلافٌ لِمَا صَرَّحَ به الأَخْفَشُ"(130).

فهو يَرَى أَنَّ عِلَّةَ رَفْعِ الاسْمِ بَعْدَها تَثْقِيْلُ اليَاءِ، وعِلَّةَ جَرِّهِ تَخْفِيْفُها، وأَرَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ عِنْدَه في الحَالَيْنِ، فكَأَنَّه يَرى أَنَّ (سِيَّ) في حَالَةِ التَّثْقِيْلِ اسْمُ لا النّافِيَةِ، وهذا مَا هو عِنْدَ غَيْرِهِ مِن النُّحَاةِ(131)، والاسْمُ المَرْفُوعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبَرَها، أَوْ أَنْ يُعْرِبَهُ كَما أَعْرَبَهُ النُّحَاةُ، وفي حَالَةِ

التَّخفيْفِ لا يَصلُحُ أَنْ تَكُونَ (سيَ) اسْمًا لــ(لا) النّافيَة؛ لأَنَّها عَلَى حَرْفَيْن، ولا تَــصلُحُ أَنْ تَكُــونَ اسْمًا أَصْلاً، فَكَانَ جَرُّ مَا بَعْدَها بِها عَلَى أَنَّه حَرْفٌ، هذا -واللهُ أَعْلَمُ- مَا أَرَادَهُ دُرَيْودٌ فــي رأْيــه، وهو رأْيٌ انْفَرَدَ به .

وقَدْ غَلَّطَهُ خَطّابٌ المَارِديُّ فَقَالَ: "وهو غَلَطٌ مِنْهُ؛ لأنّها اسْمٌ مُضَافٌ في كِلا الحَــالَيْنِ، وإنّما علّةُ الخَفْضِ زِيَادَةُ (مَا)، وعلّةُ الرّفْعِ كَوْنُ (مَا) بِمَعْنى الّذي"[132].

4- إِعْرَابُ المَنْصُوبِ في: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ)

اخْتَلَفَ النُّحَاةُ في إِعْرَابِ المَنْصُوبِ في: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ)[133]، فالبَصْرِيُّونَ يَذْهَبُون إِلــى أَنَّ فَاعِلَ (نِعْمَ) ضَمِيْرٌ، وهذا المَنْصُوبُ تَمْيِيْزٌ للضَّمِيْرِ[134]، وأَخَذَ بِرَأْيِهِم الفَرّاءُ مِــن الكُــوفِيِّيْنَ، واخْتَلَفَ عَنْهُم في أَنَّهَ لا يُوجَدُ في الجُمْلَة فَاعِلٌ مُضْمَرٌ، ونُسِبَ إِلَيْهِ أَنَّ الفَاعِلَ هو الاسْمُ المَرْفُوعُ، وهو (زَيْدٌ)، وخَالَفَهُم أَيْضًا في أَنَّ هذا التَّمييْزَ تَمْيِيْزٌ مَنْقُولٌ، فالأَصْلُ عِنْدَهُ: (رجلٌ نعــم الرّجــل زيدٌ)[135]، وذَهَبَ بَعْضُهُم إِلى أَنَّه مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ[136]، واعْتَلَّ ابْنُ يَعِيْشَ لِذلكَ أَنَّ في الفعْلِ ضَمِيْرَ فَاعلٍ[137].

وأَرَى أَنَّ قَوْلَهم: مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ العَامِلَ لَمْ يَصِلْ إِلى قُــوَّةِ الأَفْعَالِ، وقَدْ الْتَزَمَ جَمَاعَةٌ من النُّحَاةِ بهذا الإعْرَابِ في بَابِ (كَانَ) وأَخَوَاتها، فَذَكَرَ البَــصْرِيّون أَنّ خَبَرَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيْهِ بِالمَفْعُولِ[138]، كَمَا الْتَزَمُوا بهذا الإعْرَابِ في بَابِ التَّعَجُّبِ، فَنُــسِبَ إِلى الكُوفِيّيْنَ أَنَّ المَنْصُوبَ في باب التَّعَجُّب مَنْصُوبٌ عَلَى التّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ[139]، والْتَزَمُــوا بِــه أَيْضًا في إِعْرَابِ المَنْصُوبِ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ وغَيْرِها من المُشْتَقّاتِ[140].

فالأَفْعَالُ النّاقِصَةُ لَمْ تَصلْ إلى قُوّة الفعْلِ المُتَعَــدِّي، وكَــذلكَ فعْــلُ التَّعَجُّــبِ الجَامِــدِ، والمُشْتَقَاتُ أَيْضًا، وأَرَى أَنَّ هذه الأَعَارِيبَ كُلَّها تَدُورُ حَوْلَ الحَالِ والمَفْعُولِ والتَّمييْزِ، وهي أَقْرَبُ إِلى التَّمييْزِ مِنْ غَيْرِه، وأَرَى أَنّ هذا الإعْرَابَ لَيْسَ دَقِيْقًا، فَهُم لَمْ يُبَيِّنُوا المَقْصُودَ مِنْهُ، فَإِذا كَــانَ العَامِلُ فعْلاً مُتَعَدِّيًا فَلَيْسَ هُناك مَا يَمْنَعُ من القَوْلِ: إنَّهُ مَفْعُولٌ، وقَد ذَهَبَ الوَرّاقُ إِلى أَنَّ الأَصْــلَ في بَابِ التَّمييْزِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ، قَالَ: "اعْلَمْ أَنَّ التَّمْيِيْزَ إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُنْــصَبَ عَلَى التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُولِ؛ لأنَّ مَا قَبْلَه تَقْدِيْرَ الفَاعِلِ عَلى طَرِيْقِ التَّشْبِيْهِ"[141]، وأَرَى أَنَّ هذا الإِعْرَابَ يَحْتَاجُ إِلى إِعَادَةِ نَظَرٍ.

وفي إعْرَابِ المَنْصُوبِ في: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ) قَوْلٌ آخَرُ، وهو قَوْلُ الكسَائيِّ، فَقَدْ ذَهَــبَ إِلى أَنَّ الفَاعِلَ في الجُمْلَةِ هو الاسْمُ المَرْفُوعُ، ولا يُوجَدُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ كَمَــا ذَهَــبَ البَــصْرِيُّونَ، والاسْمُ المَنْصُوبُ عِنْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الحَاليّةِ[142]، وتَابَعَهُ في هذا الرَّأْيِ دُرَيْودٌ[143].

وهذه الأَعَارِيْبُ هي الأَعَارِيْبُ المُحْتَمَلَةُ لهذه الكَلِمَة، قَالَ في حَاشِيَة الصَّبَّان: "ويَبْقَى الكَلامُ في نَحْوِ: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ)، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إنَّ (رَجُلاً) تَمْيِيْزٌ عَن النِّسْبَة الّتي تَضَمَّنَها (نِعْمَ) بِمَعْنى المَمْدُوح، أَيْ: المَمْدُوحُ مِنْ جِهَةِ الرُّجُولِيَّةِ زَيْدٌ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَالٌ"[144]، فهذان هُما الإِعْرَابَانِ المُحْتَمَلانِ، وأَرَى أَنَّ القَوْلَ بالتَّشْبِيْهِ بالمَفْعُول يَدُورُ حَوْلَهُما، أَوْ أَنَّهُما يَدُورَانِ حَوْلَهُ.

ومن المُسْتَغْرَبِ في هذه المَسْأَلَة أَنَّ النُّحَاةَ يَنْسبُونَ إلى الكسائِيِّ والفَرّاء أَنَّ في الجُمْلَة فَاعلاً، وهذا يُنَاقِضُ مَا عَرَفْنَاهُ في مَسْأَلَة الخلاف المَشْهُورَة في فِعْلِيَّة (نِعْمَ)، و(بِئس)، فالمَنْسُوبُ عِنْدَ كَثِيْرٍ من النُّحَاة أَنَّ الكُوفِيّيْنَ ذَهَبُوا إلى أَنَّهُما اسْمَانِ[145]، وإذا كَانَ الأَمْرُ كَذلكَ فلا تَحْتَاجُ هذه الأَسْمَاءُ إلى فَاعِلٍ، ويَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ المَرْفُوعُ غَيْرَ ذلكَ، قَالَ في التَّصْرِيْح: "وأَمّا عِنْدَ جُمْهُورِ الكُوفِيّيْنَ القَائلِيْنَ باسْمِيَّتِهما، فَقَالَ ابْنُ العِلْجِ في البَسِيْطِ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ المَرْفُوعُ بَعْدَهُما تَابِعًا عِنْدَهُم لـ(نِعْمَ)، إمّا بَدَلاً، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، و(نِعْمَ) اسْمٌ يُرَادُ بِهِ المَمْدُوحُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (المَمْدُوحُ الرَّجُلُ زَيْدٌ)"[146].

وأَرَى أَنَّ الصَّحِيْحَ في هذه المَسْأَلَة أَنَّ الكِسَائِيَّ تَابَعَ البَصْرِيِّيْنَ في فِعْلِيَّتِهما، وهذا مَا ذَكَرَه جُمْلَةٌ من النُّحَاة[147]، أَمَّا الفَرّاءُ فالصَّحِيْحُ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ عُصْفُورٍ في المُقَرَّب، فَقد ذَكَرَ أَنَّ الفَرّاءَ ذَهَبَ إلى أَنَّ قَوْلَهُم: (نِعْمَ السَّيْرُ) اسْمٌ مُرَكَّبٌ مَحْكِيٌّ[148]، فهو مِثْلُ: (تَأَبَّطَ شَرّا)، وقِيْلَ: هذا مَذهبُ الكسائِيِّ، أَمّا الفَرّاءُ فَيَرى أَنَّ الأَصْلَ هو: (رَجُلٌ نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فَحُذِفَ المَوْصُوفُ الّذي هو (رَجُلُ)، وأُقِيْمَتْ الصِّفَةُ الّتي هي الجُمْلَةُ مَقَامَهُ[149]، ونُقِلَ عَن ابْنِ عُصْفُورٍ أَنَّهُ قَالَ: "لا يَخْتَلِفُ أَحَدٌ من النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيّيْنَ والكُوفِيّيْنَ في أَنَّ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) فِعْلانِ، وإنَّما الخِلافُ بَيْنَهُم بَعْدَ إسْنَادهما إلى الفَاعِلِ"[150]، وهذا القَوْلُ يُفَسِّرُ مَا نُسِبَ إلى الفَرّاء، وهو أَنَّ الاسْمَ المَرْفُوعَ بَعْدَ (نِعْمَ) فَاعِلٌ.

وفي هذا الرَّأْيِ يُتَابِعُ دُرَيْودٌ الكِسَائِيَّ، وهو رَأْسُ الكُوفِيّيْنَ في زَمَانِه، وَظَاهِرُ كَلامِ أَبِي حَيَّانَ والسِّيُوطِي أَنَّهُ يُتَابِعُهُ في هذه المَسْأَلَة فَقَطْ، وهي إعْرَابُ الاسْمِ المَنْصُوب، ولَمْ تَظْهَرْ في كَلامِهما إشَارَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَابَعَهُ في عَدَمِ إضْمَارِ الفَاعِل، أَوْ أَنَّ الفَاعِلَ هُو الاسْمُ المَرْفُوعُ، أَوْ القَوْلِ بِفِعْلِيَّة (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، فالظّاهِرُ أَنَّهُ تَابَعَهُ في إعْرَابِ الاسْمِ المَنْصُوبِ فَقَطْ.

5- (كلا) و(كلْتا)

يَرَى البَصْرِيُّونَ أَنَّ (كِلا) و(كِلْتا) مُفْرَدَانِ في اللَّفْظِ، مُثَنَّيَانِ في المَعْنَى[151]، فَإنْ أُضِيْفَا إلى اسْمٍ ظَاهِرٍ كَانَا بالأَلِف، فَتَقُولُ: (رَأَيْتُ كِلا أَخَوَيْكَ)، (رَأَيْتُ كِلتَا الفَتَاتَيْنِ)، أَمَّا إذا أُضِيْفَا إلى مُضْمَرٍ انْقَلَبَتْ أَلِفُهُما يَاءً في النَّصْبِ والجَرِّ، وتَثْبُتُ الأَلِفُ في الرَّفْعِ، فَتَقُولُ: (رَأَيْتُ كِلَيْهِما)، و(مَرَرْتُ بِكِلَيْهِما)، و(جَاءَنِي كِلاهُما)، ولا يُجِيْزُ البَصْرِيُّونَ غَيْرَ هذا[152].

أَمّا الكُوفيُّونَ فَخِلافُهُم البَصْرِيِّيْنَ في هذه المَسْأَلَةِ يَقَعُ في ثَلاثَةِ أُمُورٍ:

الأَوّل أَنَّهُم ذَهَبُوا إلى أَنَّهُما مُثَنَّيَانِ حَقيْقَةً[153]، واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلكَ بِأَنَّ الأَلِفَ فيْهِما "تَنْقَلِبُ إلى اليَاءِ في النَّصْبِ والجَرِّ إذَا أُضيْفَتَا إلى المُضْمَرِ، وذلكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِما)، و(مَرَرْتُ بالرّجُلَيْنِ كِلَيْهِما)، و(رَأَيْتُ المَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِما)، و(مَرَرْتُ بالمَرْأَتَيْنِ كِلْتَيْهِما) ولَوْ كَانَتْ الأَلفُ في آخِرِهمَا كَالألفِ في آخِرِ (عَصًا) و(رَحًا) لَمْ تَنْقَلِبْ"[154]، واسْتَدَلُّوا بِالسَمَاعِ، فَذَكَرُوا أَنَّهُ وَرَدَ في لُغَةِ العَرَبِ مُفْرَدٌ لـ(كِلتا)[155]، وذلكَ في قَوْلِ الشّاعِرِ:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ كِلْتاهُما مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَه[156]

والثّاني: أَنَّهُم أَجَازُوا في المُضَافِ إلى الظّاهِرِ إجْرَاءَه مَجْرَى المُضَافِ إلى المُضْمَرِ، فَأَجَازُوا أَنْ تَقُولَ: (رَأَيْتُ كِلَيْ أَخَوَيْكَ)، وقَدْ حَكَى الكِسَائيُّ[157] والفَرّاءُ[158] أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يُجْرِيْهِمَا مَع الظّاهِرِ مَجْرَاهُمَا مَع المُضْمَرِ[159]، وتَابَعَهُما دُرَيْودٌ[160] في هذه الحِكَايَةِ.

ويَبْدُو أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ البَصْرِيّيْنَ رَدٌّ عَلَى هذا الرَّأْيِ، قَالَ فِي نَتَائِجِ التَّحْصِيْلِ: "وفِي الإفْصَاحِ: وأَمّا قَلْبُ أَلِفَيْهِما مَع الظّاهِرِ فلا أَعْرِفُ للبَصْرِيَّةِ عَنْهُ اعْتِذارًا، وكُلُّهُم لا يُسَلِّمُهُ مَع حِكَايَةِ الثِّقَاتِ كَالفَرّاءِ والكِسَائيِّ إيّاه"[161].

وقَدْ عَزَا الفَرّاءُ هذه اللّغَةَ إلى كِنَانَةَ، وذَكَرَ أَنّها لُغَةٌ قَبِيْحَةٌ قَلِيْلَةٌ، وإنْ كَانَت هي القِيَاسَ، قَالَ: "إلاّ بَنِي كِنَانَةَ فَإنَّهُم يَقُولُونَ: (رَأَيْتُ كِلَي الرَّجُلَيْنِ)، و(مَرَرْتُ بِكِلَي الرَّجُلَيْنِ)، وهِي قَبِيْحَةٌ قَلِيْلَةٌ، مَضَوا عَلَى القِيَاسِ"[162].

والثّالث: أَنَّهُم أَجَازُوا أَنْ يَكُونَ (كِلا)، و(كِلْتا) بالأَلفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وذلكَ عِنْدَ الإضَافَةِ إلى المُضْمَرِ[163]، وهي لُغَةُ بَلْحَارِث، فَإنَّهُم يَجْعَلُونَ الأَلِفَ في المُثَنّى عَلَى كُلِّ حَالٍ، ويُعَرَبُ بالحَرَكَاتِ المُقَدَّرَةِ كَالمَقْصُورِ[164]، وأَنْكَرَ البَصْرِيُّونَ هذه اللُّغَةَ في (كِلا)، و(كِلْتَا)، قَالَ في نَتَائِجِ التَّحْصِيْلِ: "ولا يُمْكِنُ دَعْوَى أَنَّهُما وَرَدَا عَلَى اللُّغَةِ الحَارِثِيَّةِ، أَو غَيْرِها مِمّن يَلْزَمُ الأَلِفَ مُطْلَقًا"[165].

والظّاهِرُ مِنْ كَلامِ أَبي حَيّانَ في الارْتِشَافِ أَنَّ دُرَيْودًا قَدْ تَابَعَ الكُوفيِّيْنَ في هذه المَسْأَلَةِ، فَأَخَذَ بِحِكَايَةِ الكِسَائي والفَرّاءِ، في إجْرَاءِ المُضَافِ إلى المُظْهَرِ مَجْرَى المُضَافِ إلى المُضْمَرِ، كَمَا أَخَذَ بِرَأْيِهم في رِوَايَةِ لُغَةِ بَلْحَارِث في هذه المَسْأَلَةِ، وهذا كُلُّهُ يُشِيْرُ إلَى أَنّ دُرَيْودًا قَدْ تَابَعَ الكُوفيّيْنَ في أَنَّ (كِلا)، و(كِلْتَا) مُثَنَّيَانِ حَقِيْقَةً.

6- جَمْعُ المُنْتَهي بِتَاءِ تَأْنِيْث

أَجَازَ دُرَيْودٌ أَنْ يُجْمَعَ نَحْوُ: (طَلْحَةَ) بِالوَاوِ والنُّونِ، فَيُقَالُ فيْهِ: (طَلْحُونَ)، ويَحْذِفُ تَاءَ التَّأْنِيْثِ، ويُسَكِّنُ العَيْنَ[166]، وقَدْ تَابَعَ في هذا الرَّأْيِ الكُوفيِّيْنَ، فَقَدْ جَوَّزُوا جَمْعَ الاسْمِ المُنْتَهِي

بالتّاءِ بالوَاوِ والنُّونِ مُطْلَقًا[167]، ونَسَبَ ابْنُ بُرْهَانَ ذلكَ إلى الكِسَائيِّ[168]، فَأَجَازُوا في (طَلْحَـةَ)، و(حَمْزَةَ)، و(هُبَيْرَةَ) : (طَلْحُونَ)، و(حَمْزُونَ)، و(هُبَيْرُونَ)، ووَافَقَهُم ابنُ كَيْسَانَ في الجَمْعِ بالوَاوِ والنُّونِ، لكنَّهُ تَمَيَّزَ عَنْهُم بِفَتْحِ العَيْنِ، فَقَالَ: (طَلَحُونَ)[169].

واسْتَنَدَ الكُوفيُّونَ في هذا الرَّأْيِ إلى السَّمَاعِ، فَقَدْ جَاءَ عَنِ العَرَبِ جَمْعُهُم المُنْتَهي بالتّـاءِ جَمْعًا مُذَكَّرًا سَالِمًا، فَقَالُوا في (عَلانِيَةٍ)، وهي صِفَةٌ للرَّجُلِ المَشْهُورِ: (عَلانُـونَ)، وجَـاءَ فـي (رَبْعَةَ)، وهي صِفَةٌ للرَّجُلِ المُعْتَدِلِ القَامَةِ: (رَبْعُونَ)[170]، وقَدْ رَوَى قَولَ العَرَبِ الأَزْهَرِيُّ نَقْـلاً عَنِ الفَرَّاءِ، قَالَ: "وَقَالَ الفَرّاءُ: مِن العَرَبِ مَنْ يَقُولَ: امْرَأَةٌ رَبْعَةٌ، ونِسْوَةٌ رَبْعَاتٌ، وكَـذلكَ رَجُـلٌ رَبْعَةٌ، ورِجَالٌ رَبْعُونَ"[171]، وقَالَ في المُحْكَمِ: "وقَالَ اللّحْيانيُّ: رَجُلٌ عَلانِيَةٌ، وقَوْمٌ عَلانُونَ"[172].

واعْتَمَدُوا أَيْضًا في رأْيِهِمْ عَلَى القِيَاسِ، قَالُوا: "إِنَّمَا قُلْنَا: إِنّهُ يَجُوزُ جَمْعُهُ بالوَاوِ والنّـونِ، وذلكَ لأَنَّهُ في التَّقْدِيْرِ جَمْعُ (طَلْحٍ)؛ لأَنّ الجَمْعَ قَدْ تَسْتَعْمِلُه العَرَبُ عَلَى تَقْدِيْرِ حَذْفِ حَـرْفٍ مِـن الكَلِمَةِ"[173]، فالتَّاءُ قَدْ حُذِفَتْ عِنْدَ الجَمْعِ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشّهْرِ الأَصَمّ[174]

وقِيْلَ عَنْهُم: إنَّ الأَلفَ أَدَلُّ عَلَى التَّأْنِيْثِ، وأَلْزَمُ مِن التّاءِ، فَإِذا جَازَ إِبْطَالُ دَلالَتِهـا عَلَـى التَّأْنِيْثِ في الجَمْعِ، كَانَ إِبْطَالُ دَلالَةِ التّاءِ أَوْلى[175].

أَمّا البَصْرِيُّونَ فَلَمْ يُجِيْزُوا جَمْعَ هذا الاسْمِ بِـالوَاوِ والنُّـونِ، وذلِـكَ لِوُجُـودِ عَلامَـةِ التَّأْنِيْثِ[176]، قَالَ في الإِنْصَافِ: "وذلكَ لأَنَّ في الوَاحِدِ عَلامَةَ التَّأْنِيْثِ، والـوَاوُ والنّـونُ عَلامَـةُ التَّذْكِيْرِ، فَلَوْ قُلْنا: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ بِالوَاوِ والنُّونِ لأَدّى ذلِكَ إِلى أَنْ يُجْمَعَ في اسْمٍ وَاحِدٍ عَلامَتَانِ مُتَضَادّتَانِ وذلكَ لا يَجُوزُ"[177].

وهو رَأْيُ سِيْبَوَيْهِ، قَالَ في كِتَابِهِ: "وقَالُوا: طَلْحَةُ الطّلْحَاتِ، ولَمْ يَقُولُوا: طَلْحَةُ الطَّلْحِـيْنَ، فَهذا يُجْمَعُ عَلَى الأَصْلِ لا يَتَغَيّرُ عَنْ ذلك، كَمَا أَنَّهُ إذا صَارَ وَصْفًا للمُذَكّرِ لَمْ تَذْهَبْ الهَاءَ"[178].

ورَدَّ البَصْرِيُّونَ رَأْيَ الكُوفِيِّيْنَ ومَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ من القِيَاسِ، أَمّا سَمَاعُهُم فَزَعَمُـوا أَنَّـهُ شَاذٌّ[179]، وهذه عَادَةُ البَصْرِيِيْنْ في رَدِّ مَا يُخَالِفُ قَوَاعِدَهُم، وذَكَرُوا أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ من العَرَبِ جَمْعُ هذا الاسْمِ إلاّ بالأَلِفِ والتّاءِ[180]، واسْتَشْهَدُوا بِبَيْتِ عُبَيْدِالله بن قَيْسِ الرّقَيّاتِ:

نَضَّرَ اللهُ أعظُمًا دَفَنُوها بسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ[181]

وأَرَى أَنَّ الكُوفِيّيْنَ كَانُوا أَكْثَرَ مُرُونَةً في هذا الحُكْمِ النَّحْوِيِّ، فَهُم لَمْ يَلْتَزِمُوا بِوَجْهٍ وَاحِدٍ؛ وذلكَ لأَنّ السَّمَاعَ قَدْ سَمَحَ لَهُم بالخُرُوجِ عَن هذا الوَجْهِ إلى وَجْهٍ آخَرَ، وهُم لَـمْ يُنْكِـرُوا جَمْعَـهُ بالأَلِفِ والتّاءِ، وإِنَّمَا أَجَازُوا في هذا الاسْمِ الوَجْهَيْنِ مَا دَامَ السَّمَاعُ قَدْ وَرَدَ بِذلكَ.

7- مَنْعُ تَقْدِيمِ خبَرِ (لَمْ يَزَلْ)، و(لَنْ يَزَالَ) عَلَيْها

ذَهَبَ جُمْهُورُ البَصْرِيِّيْنَ إلى أَنَّ تَقْدِيْمَ الخَبَرِ عَلَى (زَال) إنْ نُفِيَتْ بِـ(مَا) غَيْرُ جَائزٍ[182]، وأَجَازُوا ذلكَ إذا كَانَ النَّفْيُ بغَيْرِ (مَا)[183]، واحْتَجَّ البَصْرِيُّونَ عَلَى ذلكَ بأَنّ (مَا) النَّافِيَةَ لَهَا صَدْرُ الكَلامِ، فَجَرَتْ مَجْرَى حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ، وهي أَصْلُ حُرُوفِ النَّفْيِ[184]، وأَمّا التَّقْدِيْمُ مَع غَيْرِها مِنْ حُرُوفِ النّفْيِ فَلأنَّ (مَا) أَقْوَى مِنْها، فهي فَرْعٌ عَلَى (مَا) في مَعْنَى النّفْيِ[185]، ولِهذا تَنْفِي بِها الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ والفعْلِيّةَ، ولا يَلْزَمُ مِنْ مَنْعِ التّقْدِيْمِ عَلَى القَوِيِّ مَنْعُ التَّقْدِيْمِ عَلَى الضّعِيْفِ، وقِيْلَ: لأنّ (لَمْ) و(لَنْ) مُخْتَصّانِ بالفعْلِ، فَهُمَا كالجُزْءِ منْه، فَكَمَا يَجُوزُ تَقْدِيْمُ المَفْعُولِ عَلَيْه كَذلكَ يَجُوزُ مَع مَا هو كالجُزْءِ منْه[186].

ونَقَلَ ابْنُ الحَاجّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ النَّحّاسِ أَنَّ مَذْهَبَ البَصْرِيّيْنَ جَوَازُ التّقْدِيْمِ، ونَقَلَ ابْنُ خَرُوفٍ ذلكَ عَنْهُم أَيْضًا[187]، والثّابِتُ ممّا ذَكَرَهُ النُّحَاةُ مَا ذَكَرْتُهُ عَنِ البَصْرِيّيْنَ، وقَدْ أَجَازَ التَّقْدِيْمَ جَمَاعَةٌ مِن النُّحَاةِ، مِنْهُم الكُوفيُّونَ مَا عَدَا الفَرّاءَ[188]، والأَخْفَشُ[189]، وابْنُ كَيْسَانَ[190]، والنَّحّاسُ[191]، والزَّجَّاجِي[192]، واحتجّ المُجِيْزُونَ بأَنَّ (مَا) لَيْسَتْ مَصْدَرِيّةً، وإنَّمَا هي نَافِيَةٌ، والنَّفْيُ فيْها لَيْسَ للفعْلِ، إنّمَا هو لمُفَارَقَةِ الفعْلِ، فالكَلامُ في الجُمْلَةِ مَعْنَاهُ الإِثْبَاتُ؛ لأنّ النَّفْيَ إذَا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ صَارَ إِثْبَاتًا، وفي الإِثْبَاتِ لا يَمْتَنِعُ التَّقْدِيْمُ[193].

وذَهَبَ دُرَيْودٌ إلى أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقْدِيْمُ الخَبَرِ عَلَى إنْ كَانَ النَّفْيُ بِـ(مَا)، وأَلْحَقَ بها النَّفْيَ بِـ(لَمْ)، و(لَنْ)[194]، وذَكَرَ ابْنُ عقيْلٍ ذلكَ المَنْعَ عَنْ بَعْضِهِمْ، فَقَالَ: "ومَفْهُومُ كَلامِهِ أَنَّه إذَا كَانَ النَّفْيُ بغَيْرِ (مَا) يَجُوزُ التَّقْدِيْمُ، فَتَقُولُ: (قَائمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ)، و(مُنْطَلِقًا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو) ومَنَعَهُمَا بَعْضُهُم"[195]، ولَعَلَّهُ يُشِيْرُ بِذلِكَ إلى دُرَيْود.

فقد اتّفَقَ دُرَيْودٌ مَع البَصْرِيِّيْنَ في مَنْعِ التَّقْدِيْمِ إذا كَانَ النَّفْيُ بِـ(مَا)، لكنَّهُ لَمْ يَتَّفِقْ مَعهم في العلَّةِ؛ لأَنَّ (لَمْ) و(لَنْ) لَيْسَ لَهُما صَدَارَةُ (مَا) وقُوَّتُها، والظَّاهِرُ أَنَّهُ اعْتَمَدَ في رَأْيِهِ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهما: الاشْتِرَاكُ في مَعْنى النَّفْيِ، وقَدْ كَانَتْ هذه علَّةَ مَنْ أَجَازَ التَّقْدِيْمَ، حَيْثُ قَالُوا: إنَّ (لَمْ) و(لَنْ) تَشْتَرِكَانِ في مَعْنى النَّفْيِ مَع (مَا)[196]، فأَجَازُوا التَّقْدِيْمَ في (مَا) قِيَاسًا عَلَى (لَمْ)، و(لَنْ).

وثَانيْهما: السَّمَاعُ، فَلَمْ يَرْوِ النُّحَاةُ سَمَاعًا عَن العَرَبِ في تَقْدِيْمِ الخَبَرِ عَلى المَنْفيِّ بِـ(لَمْ)، و(لَنْ)، ومَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَدِلَّةٍ وأَمْثِلَةٍ مَا هي إلاّ أَمْثِلَةٌ صِنَاعِيَّةٌ، وأَدِلَّةٌ عَقْلِيَّةٌ، والدَّلِيْلُ عَلَى ذلكَ أَنّه لَمْ يُلْحِقْ بِهذه النَّفْيَ بِـ(لا)؛ وذَلكَ لأَنَّهُ وَرَدَ السَّمَاعُ بِتَقْدِيْمِ الخَبَرِ عَلَى الفعْلِ المَنْفِيِّ بِها، وذلِكَ مَا جَاءَ في قَوْلِه:

وَرَجٍّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيْدُ[197]

فالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ سَمَاعًا في تَقْدِيْمِ خَبَرِ المَنْفِيِّ بـــ(لَمْ)، و(لَنْ).

ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ دُرَيْوِدٌ قَدْ تَأَثَّرَ بِرَأْيِ الفَرَّاء، فَقَد ذَهَبَ إِلى مَنْعِ التَّقْدِيْمِ مَـــع كُـــلِّ أَدَوَاتِ النَّفْيِ[198]، فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ نَفْيٍ بـــ(مَا) ونَفْيٍ بغَيْرِها، فَكُلُّها تَشْتَرِكُ في مَعْنَى النَّفْيِ، ورَأْيُ دُرَيْـــوِدٍ أَقْرَبُ إِلى رَأْيِ الفَرَّاءِ مِنْ رَأْيِ البَصْرِيِّيْنِ؛ لأَنَّه زَادَ في المَنْعِ.

ويَبْدُو أَنَّنا نَحْتَاجُ إِلى سَمَاعٍ في جَوَازِ التَّقْدِيْمِ في هذه المَسْأَلَة، ومَا يَدُلُّ عَلَى هذه الحَاجَةِ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَأْتُوا بِسَمَاعٍ عَن العَرَبِ في تَقْدِيْمِ خَبَرِ (كَان) عَلَيْها، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: "ويُحْتَاجُ في تَقْدِيْمِ خَبَرِ (كَانَ) إلى (صَارَ) عَلَيْها في نَحْوِ: (قَائمًا كَانَ زَيْدٌ) إِلى سَمَاعٍ مِن العَرَبِ، ولَمْ نَجِدْهُم ذَكَرُوا سَمَاعًا في ذلكَ"[199]، ونُقِلَ عَن الكُوفِيِّيْنَ مَنْعُ تَقْدِيْمِ الخَبَرِ عَلَى كَانِ، واحْتَجّوا بِأَنَّـــه يُـــؤدّي إِلـــى الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ[200]، واحْتَجُّوا أَيْضًا بِعَدَمِ السَّمَاعِ[201].

ويَظْهَرُ أَنَّ في رَأْيِ الكُوفِيِّيْنَ في جَوَازِ تَقْدِيْمِ خَبَرِ (مَا زَالَ) عَلَيْها شَكًّا، واسْـــتِغْرَابًا؛ إِذْ كَيْفَ يَمْنَعُونَ تَقْدِيْمِ خَبَرِ (كَانَ)، ويُجِيْزُونَ ذلكَ في (مَا زَال)، وعِلَّةُ المَنْعِ مَوْجُودَةٌ في الحَـــالَتَيْنِ، وقَدْ تَنَبَّهَ إِلى ذلكَ ابْنُ فلاحِ اليَمَنِي، فقال: "وأَصَحُّ النَّقْلِ عَن البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ مَنْعُ التَّقْـــدِيْمِ؛ لأنّ الكُوفِيِّيْنَ يَمْنَعُونَ تَقْدِيْمَ خَبَرِ (كَانَ) لئلاّ يُؤدّي إِلى الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ، فَكَيْـــفَ يَقُولُـــونَ بِـــالجَوَازِ هَاهُنا وعِلَّةُ المَنْعِ وَاحِدَةٌ"[202].

وهذا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْتُهُ من الحَاجَةِ إِلى السَّمَاعِ في هـــذه المَـــسْأَلَة؛ وذلـــكَ لأَنَّ الكُوفِيِّيْنَ يَعْتَمِدُونَ كَثِيْرًا في نَحْوِهِمْ عَلَى السَّمَاعِ، ولَوْ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، فَإِذا صَحَّ أَنَّهُم مَنَعُوا التَّقْدِيْمَ - كَما ذَكَرَ ابْنُ فَلاحٍ- دَلَّ عَلَى أَنَّهُم لَمْ يَجِدُوا شَوَاهِدَ عَلَى ذلكَ، وأَرَى أَنَّ هذا هو مَا اعْتَمَـــدَ عَلَيْـــهِ دُرَيْوِدٌ في مَنْعِه التَّقْدِيْمَ إذا كَانَ الفِعْلُ مَنْفِيًّا بـــ(لَمْ)، و(لَنْ).

8- هل يَجُوزُ رَفْعُ الظَّرْفِ المَحْدُود؟

يَرَى النُّحَاةُ أَنَّ الظَّرْفَ المُخْتَصَّ المُتَمَكِّنَ المُتَصَرِّفَ المَحْـــدُودَ يَجُـــوزُ أَنْ يَقُـــومَ مَقَـــامَ الفَاعِلَ، فَيُرْفَعُ[203]، والأَصْلُ فيْه أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا مُسْتَحِقًّا للنَّصْبِ، والعِلَّةُ في رَفْعِه أَنَّ هذا الظَّرْفَ يَخْرُجُ عَنْ ظَرْفِيَّتِه، فَيَرْتَفِعُ، قَالَ النِّيْلِيُّ: "والظَّرْفُ لا يُقَامُ مَقَامَه حَتَّى يَخْرُجَ عَن الظَّرْفِيَّةِ، ويُجْعَلَ مَفْعُولاً عَلَى الاتِّسَاعِ"[204].

وإِذا كَانَ الظَّرْفُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَجُزْ رَفْعُهُ، وهذا حُكْمُ (سَحَرَ) إذا كَانَتْ مَعْرِفَةً، قَالَ سِيْبَوَيْه: "ومِمّا لا يَحْسُنُ فيْه إِلاّ النَّصْبُ قَوْلُهُم: (سِيْرَ عَلَيْهِ سَحَرَ)، لا يَكُونُ فِيْـــه إِلاّ ظَرْفًـــا"[205]، فإِذا نَكَّرْتَهُ، وأَرَدْتَ سَحَرًا من الأَسْحَارِ جَازَ رَفْعُهُ[206].

وهذا مَذْهَبُ خَطّابِ المَارِديِّ، قَالَ في التَّرْشِيْحِ: "وأَمّا الأيّامُ المَعْرُوفَةُ بأَعْيَانِهَا كيَوْمِ السَّبْتِ، ويَوْمِ الأَحَدِ، والأَزْمِنَةِ المَحْدُودَةِ كالشّتَاءِ، والصّيْفِ، والرَّبِيْعِ، وأَوْقَاتِ اللّيْلِ والنّهَارِ، مِثْلُ: (بُكْرَةٍ)، و(عَشِيّةٍ)، و(سَحَرٍ) إذا أَرَدْتَ وَاحِدًا من الأَسْحَارِ، والظّهْرِ، والعَصْرِ، والمَغْرِبِ، والعِشَاءِ، فإنّكَ تُقِيْمُها مَقَامَ الفَاعِلِ جُمَع"[207]، ورأى أَنَّ هذه مَسْأَلَةٌ لَمْ يَخْتَلِفْ فِيْها النَّحَاةُ، قَالَ: "وهذا ممّا لا اخْتِلافَ فِيْهِ؛ لأنّهُ مَوْقُوتٌ مَحْدُودٌ مَحْصُورُ العَدَدِ"[208].

ونَقَلَ خَطّابٌ عَنْ دُرَيْودٍ أَنَّهُ خَالَفَ النُّحَاةَ في ذلكَ، قَالَ: "وكَانَ دُرَيْودٌ لا يَرَى ذلكَ، ويَقُولُ: كُلُّ وَقْتٍ مَحْدُودٍ حَسُنَ فِيْهِ (ائْتِني) فانْصِبْهُ أَبَدًا، كقَوْلِكَ: (سِيْرَ بِهِ يَوْمَ الجُمْعَةِ)، و(غدوةً)، و(عشيّةً) بالنّصْبِ لا غَيْرُ؛ لأنّكَ تَقُولُ: (ائْتِني يَوْمَ الجُمْعَةِ)"[209].

وغَلَّطَهُ خَطّابٌ، فقَالَ: "وهذا غَلَطٌ منْهُ؛ لأنّكَ تَقُولُ: (ائْتِني شَهْرَ رَمَضَانَ)، و(ائْتِني أَيّامَ التَّشْرِيْقِ)، ثُمَّ تُقِيْمُ ذلك مَقَامَ الفَاعِلِ، فتَقُولُ: (سِيْرَ عَلَيْهِ شَهرُ رَمَضَانَ)، و(أَيّامُ التَّشْرِيْقِ)"[210].

والظّاهِرُ مِنْ كَلامِ دُرَيْودٍ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ هذه الظُّرُوفَ مَا دَامَتْ قَدْ جَازَ فِيْهَا أَنْ تَكُونَ مُفْعُولاً فِيْهِ للفعْلِ (ائْتِني)، فلا يَجُوزُ فِيْها أَنْ تَخْرُجَ عَنْ الظَّرْفِيَّةِ إلى الفَاعِلِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، وهي مُلازِمَةٌ للظَّرْفِيَّةِ عِنْدَه، وهذا النَّصْبُ هو الأَصْلُ فِيْها، أَمّا الرَّفْعُ والجَرُّ فَعَلى سَبِيْلِ الاتِّسَاعِ.

وقَدْ صَارَتْ هذه الظّرُوفُ المُتَصَرِّفَةُ مُشَابِهَةً للظُّرُوفِ غَيْرِ المُتَصَرِّفَةِ في مُلازَمَتِها النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، ولَمْ يَمْنَعْ دُرَيْودٌ أَنْ تَقُومَ هذه الظُّرُوفُ مَقَامَ الفَاعِلِ، ولكنَّهُ مَنَعَ الرَّفْعَ فِيْها، وهذا هو رَأْيُ الأَخْفَشِ في غَيْرِ المُتَصَرِّفِ من الظُّرُوفِ[211]، فَقَدْ أَجَازَ نِيَابَةَ غَيْرِ المُتَصَرِّفِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى النَّصْبِ.

9- صَرْفُ (غُدَيَّةَ) و(بُكَيْرَةَ)

ذَكَرَ خَطّابُ المَارِديِّ في التَّرْشِيْحِ أَنَّ دُرَيْودًا يُجِيْزُ صَرْفَ (غُدَيَّةَ) و(بُكَيْرَةَ)، وأَشَارَ إلى أَنَّهُ أَجَازَ صَرْفَ الاسْمَيْنِ، وهُما مُصَغَّرَانِ، ومَعْرِفَتَانِ، قِيَاسًا عَلَى (سَحَرَ)، فَإِنَّهُ إذا صُغِّرَ صُرِفَ، ورَدَّهُ خَطّابٌ، فقَالَ: "وذلك غَلَطٌ مِنْه، وإِنَّمَا صَرَفْتَهُ في تَصْغِيْرِهِ، وهو مَعْرِفَةٌ؛ لأنّهُ قَدْ تَغَيَّرَ لَفْظُ البِنَاءِ الّذي كَانَ فِيْهِ مَعْدُولاً"[212].

وذَهَبَ خَطّابٌ إلى أَنَّ هذين الاسْمَيْنِ لا يَنْصَرِفَانِ في حَالِ التَّصْغِيْرِ؛ لأَنّهُما مَعْرِفَتَانِ، ومُؤَنَّثَانِ، قَالَ: "وأَمّا (غُدَيَّةُ) و(بُكَيْرَةُ) فإنّها إذا كَانَتْ مَعْرِفَةً لا تَنْصَرِفُ، وإِنْ صُغّرَتْ؛ لأنّ عَلامَةَ التَّأْنِيْثِ المَانِعَةَ لَها من الانْصِرَافِ بَاقِيَةٌ فِيْها غَيْرُ مُفَارِقَةٍ لَها"[213].

وأَرَى أَنَّ هذه المَسْأَلَةَ تَحْتَاجُ إلى نَظَرٍ، وأَنَّ رَدَّ خَطّابٍ عَلَيْهِ لَيْسَ بِدَقِيْقٍ، ولا أَرَى أَنَّ دُرَيْودًا قَاسَ ذلكَ عَلَى (سَحَرَ) إذا صُغِّرَ؛ لأَنَّهُما يَخْتَلِفَانِ في عِلَّةِ المَنْعِ في حَالِ التَّكْبِيْرِ، فعِلّةُ المَنْعِ في (سَحَرَ) العَدْلُ والتَّعْرِيْفُ[214]، والعِلّةُ في (غُدْوَةَ)، و(بُكْرَةَ) التَّعْرِيْفُ والتَّأْنِيْثُ[215]، فالقِيَاسُ

والحَالُ هذه مُسْتَبْعَدٌ؛ لأَنَّ التَّصْغِيْرَ يُؤَثِّرُ عَلَى العَدْلِ عِنْدَ خَطّابٍ وغَيْرِهِ من النُّحَاةِ[216]، فيُزِيْلُ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ، فيُصْرَفُ، ولا يُؤَثِّرُ عِنْدَهُم عَلَى التَّأْنِيْثِ والعَلَمِيَّةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ القِيَاسُ؟ ولا يَصِحُّ رَأْيُ دُرَيْودٍ إلاّ إذا كَانَ يَرَى أَنَّ التَّصْغِيْرَ يُؤَثِّرُ عَلَى العَلَمِيَّةِ، أَوِ التَّعْرِيْفِ، أَوْ التَّأْنِيْثِ.

وأَرَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ خَطّابٍ منْ أَنَّ عَلامَةَ التَّأْنِيْثِ هي المَانِعَةُ من الانْصِرَافِ قَوْلٌ غَيْرُ دَقِيْقٍ بِدَلِيْلِ زَوَالِ التَّأْنِيْثِ مَع بَقَاءِ العَلامَةِ، قَالَ في المُقْتَضَبِ: "فَإِنْ ذَكَّرْتَ صَرَفْتَ، فَقُلْتَ: سِيْرَ عَلَيْهِ غُدْوَةٌ من الغُدُوَاتِ وبُكْرَةٌ من البُكَرِ"[217].

وممّا يَدْعَمُ رَأْيَ دُرَيْودٍ أَنَّ النُّحَاةَ مُخْتَلِفُونَ في صَرْفِ (غُدْوَةٍ)، و(بُكْرَةٍ)، وهُمَا مُكَبَّرَانِ، فالفَرَاءُ يَرى أَنَّهُ يَجُوزُ فيْهِما الصَّرْفُ وَعَدَمُه، وزَعَمَ أَنَّ الأَكْثَرَ في (غُدْوَةَ) تَرْكُ الصَّرْفِ، وفي (بُكْرَةَ) الصَّرْفُ[218]، وهذا مُخَالِفٌ لرَأْيِ البَصْرِيّيْنَ الّذِيْنَ يَرَوْنَ مَنْعَهُمَا للتَّعْرِيْفِ والتَّأْنِيْثِ[219]، فَإِذا جَازَ صَرْفُهُما وهُمَا مُكَبَّرَانِ عِنْدَ الفَرَّاءِ فَصَرْفُهُما عِنْدَ التَّصْغِيْرِ أَوْلَى.

وممّا يَدْعَمُ رَأْيَ دُرَيْودٍ تَأْثِيْرُ التَّصْغِيْرِ عَلَى العَلَمِيَّةِ، فالتَّصْغِيْرُ بِنَاءٌ جَدِيْدٌ يَحْمِلُ مَعْنىً جَدِيْدًا غَيْرَ المَعْنى الّذي كَانَ مَوْجُودًا، ولِذلِكَ يَرَى بَعْضُهُم أَنَّ "القِيَاسَ أَنْ يَنْصَرِفَ العَلَمُ في نَحْوِ (حُمَيْزَةَ) تَصْغِيْرُ (حَمْزَةَ) لعُرُوضِ الوَصْفِ المُنَافِي للعَلَمِيَّةِ"[220]، فهذا رَأْيٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هناكَ مَنَافَاةً بَيْنَ العَلَمِيَّةِ والوَصْفِ المَفْهُومِ من التَّصْغِيْرِ، وقَدْ صَرَّحَ في النَّجْمِ الثَاقب أَنّ بَعْضَ النُّحَاةِ ذَهَبَ إلى أَنّ التَّصْغِيْرَ يُزِيْلُ العَلَمِيَّةَ[221].

ولأَجْلِ ذلكَ كُلِّهِ أَرَى أَنَّ دُرَيْودًا لَمْ يَقِسْ صَرْفَ (غُدَيَّةَ)، و(بُكَيْرَةَ) عَلَى (سَحَرَ) إذا صُغِّرَ، وإِنّما أَجَازَ ذلكَ لأَمْرٍ آخَرَ، فقَدْ يَكُونُ هو نَفْسُهُ القَائِلَ بزَوَالِ العَلَمِيَّةِ عِنْدَ التَّصْغِيْرِ، وقَدْ يَكُونُ ذلكَ مُتَابَعَةً لرَأْيِ الفَرّاءِ في جَوَازِ صَرْفِ (غُدْوَةَ)، و(بُكْرَةَ).

10- البَدَلُ في قَوْلِه تَعَالَى: "لَوْكَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا"[222].

ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إلى أَنَّ قَوْلَهُ: (إلاّ اللهُ) في الآيَةِ الكَرِيْمَةِ نَعْتٌ لـ(آلِهَةٌ)، قَالَ في الكِتَابِ: "هذا بَابُ مَا يَكُونُ فيْهِ (إلاّ) ومَا بَعْدَهُ وَصْفًا بِمَنْزِلَةِ مثْلٍ وغَيْرٍ، وذلكَ قَوْلُكَ: (لَوْ كَانَ مَعَنا رَجُلٌ إلاّ زَيْدٌ لَغُلِبْنَا)، والدَّلِيْلُ عَلَى أَنَّه وَصْفٌ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (لَوْ كَانَ مَعَنا إلاّ زَيْدٌ لَهَلَكْنا) وَأَنْتَ تُرِيْدُ الاسْتِثْنَاءَ لَكُنْتَ قَدْ أَحَلْتَ، ونَظِيْرُ ذلك قَوْلُهُ عَزّ وَجَلَّ: "لَوْ كَانَ فيْهِما آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا"[223].

وَوَافَقَ سِيْبَوَيْهِ في هذا الرّأيِ كَثِيْرٌ من النَّحَاةِ، مِنْهُم الأَخْفَشُ[224]، والمُبَرِّدُ[225]، والزَّجّاجُ[226]، وابْنُ السَّرّاجِ[227]، والصَّيْمَرِيُّ[228]، والثَّمَانِيْنِيّ[229]، والجُرْجَانِيُّ[230]، والأَنْبَارِيُّ[231]، والزَّمَخْشَرِيُّ[232]، والعُكْبُرِيُّ[233]، والأَعْلَمُ[234]، والبَاقُولي[235]، وابْنُ الأثيرِ الجزْرِي[236]، وابْنُ خَرُوفٍ[237]، والخَوَارِزْمِيُّ[238]، وابْنُ الحَاجِبِ[239]، وابْنُ يَعِيْشَ[240]، وابْنُ مالك[241]، والرّضيّ[242]، والنِّيليُّ[243]، والقَوّاسُ المُوصِلِيُّ[244]، وأَبُو حَيَّانَ[245]، والسَّمِيْنُ

الحَلَبِيُّ[246]، وابْنُ هِشَامٍ[247]، والدّمامِيْنِي[248]، والجَامِي[249]، والأزْهَـرِيُّ[250]، ونُـسِبَ إِلَـى جُمْهُورِ النُّحَاةِ[251].

ولا يُجِيْزُ سِيْبَوَيْه ومَنْ تَبِعَهُ البَدَلَ في هذه الآيَةِ، وذلكَ لأنَّ البَدَلَ لا يَكُونُ إلاّ إذا كَـانَ الاسْتِثْنَاءُ مَسْبُوقًا بِنَفْيٍ، فلا يَجُوزُ البَدَلُ في المُوجَبِ، و(لَوْ) في الآيَةِ لا تُفِيْدُ النَّفْـيَ، وإنَّمَـا هِـيَ عِنْدَهُم شَرْطٌ بِمَنْزِلَةِ (إنْ)[252]، قَالَ في الأعلَمُ: "اعْلَمْ أَنَّ البَدَلَ لا يَكُونُ في (لَوْ) بَعْدَ (إلاّ)؛ لأَنَّهـا في حُكْمِ اللّفْظِ تَجْرِي مَجْرَى المُوجَبِ، وذلكَ أَنَّها شَرْطٌ بِمَنْزِلَةِ (إنْ)"[253].

ولا يَجُوزُ عِنْدَهُم البَدَلُ مِنْ حَيْثُ المَعْنى أَيْضًا، فالبَدَلُ يُشْتَرطُ فيْهِ صِحَّةُ الاسْتِغْنَاءِ عَـنِ الأَوّلِ، وإذا كَانَ كذلكَ فالتَّقْدِيْرُ يَصِيْرُ: لَوْ كَانَ فِيْهِما إلاّ اللهُ لفَسَدَتا، وهـذا المَعْنـى فَاسِـدٌ[254]، والمَعْنى المُرَادُ: لَوْ كَانَ فِيْهِما آلِهَةٌ مُنْفَرِدَةً غَيْرُ اللهِ لَحَصَلَ الفَسَادُ[255]، وهذا المَعْنى لا يَكُـونُ إلاّ علَى الوَصْفِيَّةِ.

ونَسَبَ أَبُو حَيَّانَ إِلى دُرَيْودٍ القَوْلَ بِجَوَازِ البَدَلِ في الآيَةِ[256]، وشَبَّهَ ذلكَ بِقَوْلِه تَعـالَى: "ومَنْ يَغْفِرْ الذُّنُوبَ إلاّ اللهُ"[257] بالرّفْعِ عَلَى البَدَلِ مِنْ (مَنْ)، أَوْ مِن الضَّمِيْرِ في (يَغْفِرُ)، وقَدْ جَازَ هذا في الآيَةِ لأَنَّ في الكَلامِ مَعْنى النَّفْي، والتَّقْدِيْرُ: لا يَغْفِرُ أَحَدٌ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ[258]، ويُفْهَمُ مِنْ هذا أَنْ (لَوْ) تُفِيْدُ النَّفْيَ عِنْدَ دُرَيْودٍ؛ ولِذلكَ صَحَّ التَّفْرِيْغُ، ثُمّ صَحَّ البَدَلُ.

وقَدْ جَاءَتْ نِسْبَةُ هذا الرَّأيِ في الأُصُولِ لأَبِي العَبّاسِ المُبَرِّدِ، قَالَ: "قَـالَ أَبُـو العَبّـاسِ رَحِمَهُ اللهُ: (لَوْ كَانَ مَعَنا إلاّ زَيْدٌ لَغُلِبْنا) أَجْوَدُ كَلامٍ وأَحْسَنُهُ، والدّلِيْلُ عَلَى جَوْدَتِه أَنّهُ بِمَنْزِلَةِ النّفْيِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاّزَيْدٌ)"[259]، ولَمْ أَجِدْ هذا النّصَّ عِنْدَ المُبَرِّدِ، وقَد اعْتَمَدَ ابْنُ وَلاّدٍ في الانْتِصَارِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرّاجِ، ورَدَّ عَلَيْهِ[260]، وتَابَعَه فـي هـذه النِّـسْبَةِ جَمْهَـرَةٌ مِـن النُّحَاةِ[261].

والصَّحِيْحُ أَنَّ المُبَرِّدَ قَدْ تَابَعَ سِيْبَوَيْه في أَنَّ قَوْلَهُ: (إلاّ اللهُ) وَصْفٌ لا بَـدَلٌ، قَـالَ فـي المُقْتَضَبِ: "هذا بَابُ مَا تَقَعُ فيْه (إلاّ) ومَا بَعْدَها نَعْتًا بِمَنْزِلَةِ (غَيْرٍ) ومَا أُضِيْفَتْ إِلَيْه، وذلكَ قَوْلُكَ: (لَوْ كَانَ مَعَنا رَجُلٌ إلاّ زَيْدٌ لَهَلَكْنا)، قَالَ اللهُ عَزّ وجَلَّ: "لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا"، المَعْنـى واللهُ أَعْلَمُ: لَوْ كَانَ فِيْهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللهِ، و(لَوْ كَانَ مَعَنا رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ)"[262]، وقَدْ بَيَّنَ ابْنُ مَالِـكٍ في شَرْحِ التَّسْهِيلِ هذا اللَّبْسَ في النِّسْبَةِ[263]، وتَبِعَهُ أبو حيّانَ[264].

وقَد أَخَذَ بِهذا الرّأيِ مُتَابِعًا ما نُسِبَ إِلَـى المُبَـرِّدِ، ابْـنُ الـضّائِعِ[265]، وأَبُـو عَلِـيٍّ الشّلَوبِيْنَ[266]، قَالَ ابْنُ مَالِك: "وقَدْ قَبِلَ مَا نَسَبَ ابْنُ السَّرّاجِ إلى المُبَـرِّدِ ابْـنُ وَلاّدٍ، ورَدَّ عَلَيْـه، وقَبِلَهُ أَيْضًا أَبُو عَلِيٍّ الشّلُوبِيْن قَبُولَ رَاضٍ بِه، وأَمّا ابْنُ خَرُوفٍ فَأَنْكَرَ ثُبُوتَ ذلكَ عَـنْ المُبَـرِّدِ، وأَنْكَرَ عَلَى ابْنِ وَلاّدٍ الاشْتِغَالَ بِرَدّ مَا لَمْ يَصِحَّ ثُبُوتُه"[267].

ونَقَلَ أَبُو حَيّانَ قَوْلَ الشّلوبِيْنَ وابْنِ الضّائِعِ، فَقَالَ: "وقَالَ الأُسْتَاذُ أَبُوعَلِيٍّ الـشّلُوبِيْنَ فـي مَسْأَلَةِ سِيْبَوَيْهِ: "لَوْ كَانَ مَعَنا رَجُلٌ إلاّ زَيْدٌ لَغُلِبْنا" أَنَّ المَعْنى: لَوْ كَانَ مَعَنا رَجُلٌ مَكَانَ زَيْدٍ لَغُلِبْنـا، فـ(إلاّ) بِمَعْنى (غَيْرِ) الّتي بِمَعْنى مَكَانٍ، وقَالَ شَيْخُنَا الأُسْتَاذُ أَبُو الحَسَنِ بنُ الـضّائِعِ: لا يَـصِحُّ المَعْنى عِنْدِي إلاّ أَنْ تَكُونَ (إلاّ) في مَعْنى (غَيْرٍ) الّذي يُرَادُ بِها البَدَلُ، أَيْ: لَوْ كَانَ فِيهِمَـا آلِهَـةٌ عِوَضَ وَاحدٍ، أَيْ: بَدَلَ الوَاحِدِ الّذي هو اللّهُ لَفَسَدَتَا"[268].

وأَرَى أَنَّ القَوْلَ بالبَدَلِيَّةِ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ دُرَيْدٍ، سَوَاءٌ ثَبَتَ عن المُبَرّدِ أَمْ لَمْ يَثْبُتْ، فَقَـدْ جَاءَ هذا القَوْلُ في كَلامِ ابْنِ السَّرّاجِ مَنْسُوبًا، فَلَيْسَ مِن البَعِيْدِ أَنْ يَكُونَ دُرَيْدٌ قد اطّلَعَ عَلَـى مَـا ذَكَرَه ابْنُ السَّرّاجِ مَنْسُوبًا للمُبَرِّدِ، وأَخَذَ بِهِ، ومَع هذا فدُرَيْدٌ هو أَوّلُ مَنْ ثَبَتَ لَهُ نِسْبَةُ هذا الرَّأيِ.

11- (لَوْلا) و(هَلاّ) حَرْفَا اسْتِفْهَامٍ

يَشْتَرِكُ الاسْتِفْهَامُ والتَّحْضِيضُ في مَعْنى الطَّلَبِ، فالاسْتِفْهَامُ هو طَلَبُ المُتَكَلِّمِ مِنْ مُخَاطِبِهِ أَنْ يَحْصُلَ في ذِهْنِه مَا لَمْ يَكُن حَاصِلاً عَلَيْه ممّا سَأَلَهُ عَنْه[269]، ويُعَرّفُهُ البَلاغيُّونَ بِأَنَّـه طَلَـبُ المُرَادِ من الغَيْرِ عَلَى جِهَةِ الاسْتِعْلامِ[270]، أَمّا التَّحْضِيْضُ فهو طَلَبٌ بِحَثٍّ وإِزْعَاجٍ[271]، ويَفْتَرِقَانِ في أَنَّ الاسْتِفْهامِ طَلَبُ الفَهْمِ مُجَرَّدًا مِنْ غَيْرِ حَثٍّ عَلَى القِيَامِ بِالفِعْلِ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنى الحَثِّ عَلَى الفِعْلِ مَوْجُودًا في أَسْلُوبِ الكَلامِ لَكَانَ هذا طَلَبًا لا يَخْتَلِفُ عَن الاسْتِفْهَامِ.

وتَخْتَلِفُ أَفْهَامُ النُّحَاةِ في النَّظَرِ إلى المَعْنى المَوْجُودِ في التَّرْكِيْبِ، فَقَدْ يَرَى بَعْضُهُمْ مَعْنى الحَثِّ في تَرْكِيْبٍ مَا، فَيَحْكُمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَسْلُوبُ تَحْضِيْضٍ، وأَنَّ الأَدَاةَ أَدَاةٌ تُفِيْدُ التَّحْضِيْضَ، ولا يَرَى آخَرونَ ذلكَ، فَيَلْمَسُونَ مَعْنًى آخَرَ، كَالعَرْضِ، أَو الاسْتِفْهَامِ، فَيَحْكُمُونَ اعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِهِـم أَنَّـهُ أُسْلُوبُ عَرْضٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ.

وقَدْ ذَكَرَ خَطّابُ المَارِدِيّ في التَّرْشِيْحِ أَنَّ دُرَيْدًا جَعَلَ (لَوْلا)، و(هَـلاّ) مِـنْ حُـرُوفِ الاسْتِفْهامِ[272]، والظّاهِرُ لِي أَنَّ خَطّابًا قَدْ تَابَعَهُ في ذلكَ، فأَشَارَ إِلى أَنَّ مَعْنى الاسْتِفْهامِ مَوْجُودٌ في هاتين الأَدَاتَيْنِ، قَالَ: "ومَعْنى الاسْتِفْهَامِ فِيْها مَوْجُودٌ؛ لأنّك إِذَا قُلْتَ: (هَلاّ قُمْتَ) فَمَعْنَاهُ: لِمَ تَرَكْـتَ القِيامَ، قَالَ تَعَالَى: "لَوْلا نُزّلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جملةً واحدةً"[273] أيْ: هَلاّ"، ثُمَّ قَالَ: "فهذا تَصْحِيْحُ مَـا ذَهَبَ إِلَيْه دُرَيْدٌ"[274].

واعْتَمَدَ دُرَيْدٌ وَخَطّابٌ في هذا الرّأْيِ عَلَى المَعْنى، فَقَدْ اسْتَنَدَ خَطّابٌ إِلـى مَـا ذَكَـرَهُ الزَّجّاجُ في مَعْنى الآيَةِ السّابِقَةِ، قَالَ: "وقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: هذا يَدُلُّ عَلَى مَعْنىً: لِمَ نُزّلَ عَلَيْه مُتَفَرّقًا، فأُعْلِمُوا لِمَ ذلكَ، أيْ: لِيَثْبُتَ في قَلْبِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ"[275]، وقَدْ أَخَذَ بِهذا المَعْنى في هذه الآيَةِ جُمْلَةٌ من النُّحاةِ والمُفَسِّرِيْنَ، مِنْهُم النَّحَّاسُ[276]، والفَخْرُ الرّازِي[277]، وأَبُو حَيّانَ[278].

والظّاهرُ لي أنَّ هذا الرَّأيَ قَدْ اجتَمعَ في عَصْرٍ وَاحدٍ لِثَلاثَةٍ مِـن العُلَمَـاء، فهـذا رَأيُ الزَّجّاج (ت311)، فَقَدْ صرَّحَ في مَوْضعٍ بهذا الرَّأيِ، قَالَ: "ومَعْنى (لَوْلا) : (هلاّ)، وتأْويْلُ (هَلاّ) الاسْتِفْهَامُ"(279)، وأَشَارَ إلى ذلكَ في مَعْنى الآيَةِ السّابِقَةِ، قَالَ: "لأَنَّ مَعْنى قَوْلِهِم: لَوْلا نُـزِّلَ عَلَيْـهِ القرآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً يَدُلُّ عَلَى مَعْنى: لِمَ نُزِّلَ عَلَيْـهِ القُـرآنُ مُتَفَرِّقًـا، فـأُعْلِمُوا لِـمَ ذلِـكَ، أيْ: للتَّثْبِيْتِ"(280).

وهو رَأيُ دُرَيْودٍ (ت325) كَما ذَكَرَ خَطّابٌ، وذَهَبَ إليْهِ الهَرَوِيّ (آخر القَرْنِ الرّابِـعِ)، قَالَ في الأُزْهِيَةِ: "(لَوْلا) تَكُونُ اسْتِفْهَامًا بِمَعْنى (هَلاّ)"(281)، ونَسَبَهُ ابْنُ هشَامٍ لَـهُ، قَـالَ: "قَالَـهُ الهَرَوِيُّ وَأَكْثَرُهُم لا يَذْكُرُهُ"(282)، ونَسَبَهُ السُّيُوطِيُّ إلى ابْنِ مَالِكٍ(283)، ولَيْسَ لَهُ، ويَبْـدُو لـي أَنَّ السُّيُوطِي نَقَلَ الكَلامَ عَن ابْنِ هشَامٍ، وغَلَطَ في نِسْبَةِ الرَّأْيِ.

فهؤلاء الثّلاثَةِ عَاشُوا في عَصْرٍ وَاحدٍ، وفي أَمَاكِنَ مُخْتَلفَةٍ، فالزَّجَّاجُ في بَغْدَادَ، ودُرَيْـودٌ في الأَنْدَلُسِ، والهَرَوِيُّ في فَارسَ، والرَّأيُ يُعَدُّ للزَّجّاجِ، وأَرَى أَنَّهُ مِن البَعيْدِ أَنْ يَكُونَ دُرَيْودٌ قَـدْ أَخَذَ وتَأَثَّرَ بِرَأيِ الزَّجَّاجِ، وذلك لِبُعْدِ المَسَافَةِ مَع قُرْبِ الزَّمَنْ، وكَذَلِكَ الهَرَوِيُّ، وأَرَى أَنَّهُم جَمِيْعًـا تَأَثَّرُوا بِتَفْسيْرِ أَهْلِ التَّأْويْلِ، فَقَدْ وَرَدَ هذا المَعْنى في تَفْسِيْرِ الصَّحَابَةِ والتّابعيْن، فَقَدْ جَاءَ عَنْهُم أَنَّها بِمَعْنى (هلاّ) كَما ذَكَرَ الزَّجّاجَ، جَاءَ "عَن ابنِ عبّاسٍ: "وَقَالَ الّذينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْـهِ القُـرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً"، قَالَ: يَقُولُونَ: هَلاّ أُنْزِلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً"(284)، ووَرَدَ هـذا المَعْنـى عَـنْ غَيْرِهِ(285).

وقدْ جَاءَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ في الآيَةِ سُؤالاً، قَال: "قَالَتْ قُرَيْشٌ: مَا للقُرْآنِ لَمْ يَنْزِلْ عَلَى النّبِيِّ صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، قَالَ اللهُ في كِتَابِه: "وَقَالَ الَّذِيْنَ كَفَـرُوا لَـوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذلكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيْلا" قَالَ قَلِيْلاً قَلِيْلاً"(286)، وهذا هو تَفْسِيْرُ الزَّجّاجِ نَفْسُهُ عِنْدَ قَوْلِه: "يَدُلُّ عَلَى مَعْنى: لِمَ نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرآنُ مُتَفَرِّقًا، فأُعْلِمُوا لِمَ ذلكَ"(287).

ويَظْهَرُ في هذا الرَّأْيِ أَثَرُ المَعْنى في الحُكْمِ النَّحْوِي، ومَدَى اهْتِمَامِ النُّحَاةِ بِه، فَمَنْ نَظَـرَ دَلالَةَ الاسْتِفْهَامِ جَعَلَ هاتَيْنِ الأَدَاتَيْنَ اسْتِفْهامًا، ومَنْ رآهُمَا تَدُلاّنِ عَلَى الحَثِّ أو العَرْضِ جَعَلَهُمَـا من التَّحْضِيْضِ والعَرْضِ، وظَهَرَ هذا في رَدِّ ابْنِ هشَامٍ عَلَى الهَرَوِيِّ، قَالَ: "الرَّابِـعُ: الاسْـتِفْهامُ، نَحْوُ: "لَوْلا أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيْبٍ"(288)، "لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ"(289) قَالَهُ الهـرَوِيُّ، وَأَكْثَـرُهُم لا يَذْكُرُهُ، والظَّاهِرُ أَنّ الأولى للعَرْضِ، وأَنّ الثَّانِيَةَ مِثْلُ: "لَوْلا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ(290)"(291).

ويَظْهَرُ أَيْضًا في هذا الرَّأْيِ تَأْثِيْرُ التَّفْسِيْرِ بالمَأثور عَلَى الحُكْمِ النَّحْوِيِّ، فأَرَى أَنَّ الزَّجّاجَ وغَيْرَهُ قَدْ اسْتَنَدُوا إلى أَقْوَالِ ابْنِ عَبّاسٍ وغَيْرِهِ في تَفْسِيْرِ هذه الآيَةِ وغَيْرِها، وقَدْ ظَهَرَ ذلِـكَ فـي

مُوَافقة تَفْسيْرِ الزَّجَّاجِ لِمَا نُقِلَ عَن ابنِ عَبّاسٍ، وأرَى أنّ دُرَيْودًا والهَرَوِيَّ تَأثّرَا أيْضًا بالمَعْنى الّذي نُقِلَ عَنْهُم.

12- خَبَرُ (لَوْلا)

نُقِلَ عَنْ دُرَيْودٍ أنّهُ أجَازَ إثْبَاتَ الخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلا)، قَالَ البَغْدَاديُّ نَقْلاً عَنْ أبِي حَيَّانَ: "وَذَكَرَ دُرَيْودٌ في كِتَابِهِ في غَيْرِ مَوْضعٍ منْه أنّ إثْبَاتَهُ جَائزٌ، والجَيِّدُ إضْمَارُ الخَبَرِ"[292]، وقَدْ نَقَلَ أبُو حَيّانَ ذلكَ في التّذْكِرَةِ عَنْ تَرْشيْحِ خَطّابِ المَارِديِّ، ونَسَبَهُ إلى قَوْمٍ من النّحْويِّيْنَ، والظَّاهِرُ منْ نَقْلِ البَغْدَادي أنّهُ يَقْصدُ دُرَيْودًا؛ لأنّ كِتَابَ التّرْشيْحِ جَاءَ مُعَارَضَةً لكِتَابِ دُرَيْود.

والظّاهِرُ أنّ هذا الجَوَازَ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بكَوْنٍ خَاصٍّ أوْ عَامٍّ، فَجَوَازُ الإثْبَاتِ عنْدَهُ مُطْلَقٌ، وقَدْ ذَكَرَ خَطّابُ المَارِديّ في التّرْشيْحِ أنّهُ يَجُوزُ إظْهَارُهُ عنْدَ قَوْمٍ، وقَالَ: "وعَلَى كُلِّ حَالٍ، فَحَذْفُهُ أكْثَرُ، وغَيْرُهُ قَليْلٌ"[293]، ولَمْ أجِدْ في كُتُبِ النَّحْوِ هذا الإطْلاقَ في الجَوَازِ إلا مَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ، فالظّاهِرُ أنّ هذا رَأْيٌ تَفَرَّدَ به دُرَيْودٌ.

وخَالَفَ في هذا الرَّأْيِ مَا ذَهَبَ إلَيْهِ الجُمْهُورُ، فَمَذْهَبُهُم أنّ الخَبَرَ بَعْدَ (لَوْلا) وَاجِبُ الحَذْفِ مُطْلَقًا، ولا يَكُونُ هذا الخَبَرُ إلاّ كَوْنًا مُطْلَقًا، كالوُجُودِ والحُصُول[294]، وذَكَرَ ابْنُ أبِي الرَّبيْعِ أنّهُ لا خِلافَ في أنَّ هذا الخَبَرَ لا يَظْهَرُ[295]، ونُقِلَ عَن الأخْفَشِ أنّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْ العَرَبِ الإتْيَانُ بَعْدَ الاسْمِ الوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلا) بالحَالِ أوْ بالخَبَرِ[296]، والمَفْهُومُ مِنْ رَأيِهِم أنّهُم لا يُجِيْزُونَ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ كَوْنًا خَاصًّا، قَالَ ابْنُ أبِي الرَّبيْعِ: "وإنّمَا تَقُولُ العَرَبُ هُنَا: (لَوْلا قِيَامُ زَيْدٍ لأكْرَمْتُكَ)، وكَذلكَ: (لَوْلا جُلُوسُ عَمْرٍو لأتَيْتُكَ)، ولا يُقَالُ: (لَوْلا زَيْدٌ جَالِسٌ لأكْرَمْتُكَ)"[297]، ولِذلكَ لَحَّنُوا المَعَرّي[298] في قَوْلِه:

يُذِيْبُ الرُّعْبُ منْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسكُهُ لَسَالا[299]

فالخَبَرُ لَيْسَ كَوْنًا مُطْلَقًا، كأنْ تَقُولَ: مَوْجُودٌ أوْ حَاصِلٌ، وتَأوّلَهُ بَعْضُهُم[300]، وكَذلكَ اعْتَرَضُوا عَلَى مَا جَاءَ في الحَدِيْثِ، وهو قَوْلُهُ صَلّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّمَ: "لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيْثُو عَهْدٍ بِجَاهِليَّةٍ لأقَمْتُ البَيْتَ"[301]، وذَكَرُوا مَرَّةً أنّه مَرْوِيٌّ بالمَعْنى[302]، ومَرَّةً قَالُوا: دَخَلَهُ التَّحْرِيْفُ، ولَهُ رِوَايَاتٌ أُخْرَى[303]، وتَأوّلَهُ بَعْضُهُم[304].

وذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إلى نَظَرٍ آخَرَ في هذه المَسْألَةِ، فَلَمْ يُخَالِفُوا الجُمْهُورَ بإطْلاقِ جَوَازِ الحَذْفِ والإثْبَاتِ، ونَظَرُوا إلى هَيئَةِ الخَبَرِ، ومَا دَفَعَهُم إلى هذا النَّظَرِ كَثْرَةُ مَا رُوِيَ مِنْ شَوَاهِدَ شِعْرِيَّةٍ ونَثْرِيَّةٍ عَلَى إثْبَاتِ الخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلا)، فَمِنْ ذلكَ الحَدِيْثُ السّابِقُ، وقَوْلُ المَعَرِّي، ومِنْ ذلكَ أيْضًا قَوْلُ الشّافِعيِّ:

وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بالعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ اليَوْمَ أشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ[305]

ومِنْهُ قَوْلُ أَبِي عَطَاءِ السِّنْديّ:

لَوْلا أَبُوكَ ولَولا بَعْدَهُ عُمَرُ   أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدُ بِالمَقَالِيدِ[306]

ومِنْهُ:

فَوَاللهِ لَوْلا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُه   لَزُعْزِعَ مِنْ هذا السَّرِيْرِ جَوَانِبُه[307]

ومِنْهُ:

فَلَوْلا بَنُوها حَوْلَها لَخبَطْتُها   كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ ولَمْ أَتَلَعْثَمِ[308]

وغَيْرُ ذلكَ من الشّوّاهِد الشِّعْرِيَّةِ[309].

وقَدْ ذَهَبَ ابْنُ الشَّجَرِيّ[310] إلى أَنَّ مِنْ ذلكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: "ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم وَرَحْمَتُه لاتَّبَعْتُم الشَّيْطَانَ"[311]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: "ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُم وَرَحْمَتُه لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُم أَنْ يُضِلُّوكَ"[312]، ومِنْ ذلكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: "لَوْلا كِتَابٌ من اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم"[313].

وقَدْ نُسِبَ هذا النَّظَرُ إلى الرُّمّانيِّ[314]، وابْنِ الشَّجَرِيِّ[315]، وأَبِي عَلِيٍّ الشَّلَوبِيْن[316]، وابْنِ مَالِك[317]، ونُقِلَ عَنْ هؤلاءِ أَنَّ الخَبَرَ إِذا كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا وَجَبَ حَذْفُهُ، وإِنْ كَانَ مُقَيَّدًا ودَلَّ عَلَيْهِ دَلِيْلٌ جَازَ حَذْفُهُ وإِثْبَاتُه، وإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ شَيءٌ وَجَبَ إِثْبَاتُه[318].

وأَرَى أَنَّ صَوَابَ مَا جَاءَ عَن الرُّمّانيِّ هو أَنَّ الخَبَرَ إِنْ كَانَ مَعْلُومًا وَجَبَ حَذْفُهُ، وإِنْ كَانَ مَجْهُولاً وَجَبَ ذِكْرُه[319]، دُونَ النَّظَرِ إلى الكَوْنِ المُطْلَقِ والكَوْنِ المُقَيَّد، أَمّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ فَلَمْ يَرِدْ في كِتَابِهِ إلا جَوَازُ الحَذْفِ والإِثْبَات، فَصَرّحَ بِظُهُورِ الخَبَرِ[320] دُونَ تَقْيِيْدِهِ بِكَوْنٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ، ولَيْسَ هُنَاكَ تَصْرِيْحٌ للشَّلَوبِيْن في التَّوْطِئَة وشَرْحِ الجَزُولِيَّةِ بِجَوَازِ الإِثْبَاتِ[321]، وأَرَى أَنَّ الإِشَارَةَ إلى الكَوْنِ المُقَيَّدِ لَمْ تَرِدْ إِلاّ عِنْدَ ابْنِ مَالِك[322]، فَقَدْ ذَكَرَ ذلكَ، ثُمَّ قَالَ: "وهذا الّذي ذَهَبْتُ إِلَيْهِ هو مَذْهَبُ الرَّمّانيِّ والشَّجَرِيِّ والشَّلَوبِيْنِ، وغَفَلَ عَنْهُ أَكْثَرُ النّاسِ"[323]، أَمّا غَيْرُهُ فالصَّحِيْحُ أَنَّهُم أَجَازُوا الإِثْبَاتَ والحَذْفَ دُونَ تَقْيِيْدٍ، ويُؤيّدُ ذلكَ أَنَّ هذا التَّقْيِيْدَ لَمْ يَرِدْ إِلاّ في مُؤلّفَاتِ النُّحَاةِ بَعْدَ ابْنِ مَالِك.

ولابْنِ الطَّرَاوَةِ رَأْيٌ في هذه المَسْأَلة، فهو يَرَى أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَأ هو جَوَابُ (لَوْلا)[324]، ورَدَّهُ ابْنُ هِشَامٍ بِقَوْلِه: "ويَرُدُّهُ أَنَّه لا رَابِطَ بَيْنَهُما، وإِذَا وَلِيَ (لولا) مُضْمَرٌ فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيْرَ رَفْعٍ نَحْوُ: "لَوْلا أَنْتُم لَكُنّا"[325]، ومِنْ ثَمَّ كَانَ مَرْدُودًا قَوْلُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ في (لولا زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ) : إِنّ (لأَكْرَمْتُكَ) هو الخَبَرُ"[326].

أَمّا الكُوفيُّونَ فَذَهَبُوا إلى أَنّ الاسْمَ بَعْدَ (لَوْلا) ليسَ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأ، فَلا تَحْتَاجُ الجُمْلَةُ عِنْدَهُم إلى خَبَرٍ ، والاسْمُ عِنْدَهُم مَرْفُوعٌ عَلَى أَنّه فَاعِلٌ[327]، قَال في الإنصاف: "لأَنَّها

نَائِبَةٌ عَن الفعْلِ الّذي لَوْ ظَهَرَ لَرَفَعَ الاسْمَ؛ لأنَّ التَّقْدِيْرَ في قَوْلِكَ: (لَوْلا زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ) : لَوْ لَمْ يَمْنَعْني زَيْدٌ منْ إكْرَامِكَ لأكْرَمْتُكَ، إلاّ أنَّهُم حَذَفُوا الفعْلَ تَخْفيفًا"[328].

وردَّ خَطّابُ المَارِديُّ مَا ذَهَبَ إلَيْه دُرَيْودٌ بقَوْله: "ولَيْسَ مَا ذَكَرُوهُ بجَيِّد؛ لأنَّ ذلكَ لَمْ يَأْتِ في قُرآنٍ، ولا شعْرٍ فَصيْحٍ، وهذا الخَبَرُ عنْدَ جُلَّةِ النَّحْوِيِّيْنَ منَ المُضْمَرِ الّذي لا يَجُوزُ إظْهَارُه"[329].

وأرَى أنَّ دُرَيْودًا لَمْ يَكُنْ مُخْطئًا في قَوْله: "إنّ إثْبَاتَهُ جَائزٌ، والجَيِّدُ إضْمَارُ الخَبَر"[330]، فَقَدْ جَاءَ بإثْبَاتِ الخَبَرِ كَثيْرٌ من الشَّوَاهد، وأرَى أنَّ هذا هو رَأيُ الرُّمّانيِّ وابنِ الشَّجَريِّ والشَّلَوبيْنَ، فَلَمْ يُشر هؤلاءِ إلى التَّقْييْدِ الّذي ذَكَرَه ابْنُ مَالِكَ، وأرَى أنَّ تَفْسيْرَ ابْنِ مَالِكٍ كَانَ أكْثَرَ تَقْييْدًا للحُكْمِ النَّحْويِّ.

13- اللاّمُ في جَوَاب "لو" و"لولا"

تَدْخُلُ اللاّمُ في جَوَابِ (لَوْ)، و(لَوْلا)، وقَدْ سَمّاها بَعْضُهُم لامَ التَّسْويْف؛ لأنَّها تَدُلُّ عَلَى تأخيْرِ وُقُوْعِ الجَوَابِ عَن الشَّرْط وتَرَاخيْه عَنْهُ، كَمَا أنَّ إسْقَاطَها يَدُلُّ عَلَى تَعْجيْلِ وُقُوعِ الشَّرْط[331]، ويَرَى ابنُ الحَاجبِ أنَّ هذه اللاّمَ تُؤذنُ بأنَّ مَا دَخَلَتْ عَلَيْه هو اللاّزمُ للمَجيء[332]، ويَذْهَبُ أبو عَليٍّ الفَارسيّ إلى أنَّ هذه اللاّمَ لامُ القَسَم[333]، وتَابَعَهُ ابْنُ جنّيّ، قَال: "فَهذه اللاّمُ الّتي في جَوَابِ (لَوْلا) إنَّما هي جَوَابُ القَسَم"[334]، وردَّ ابنُ هشَامٍ هذا الرَّأي في المُغْني[335].

ولَمْ يَخْتَلف النُّحَاةُ في أمْرِ هذه اللاّمِ إذا كَانَ جَوَابُ (لَوْ)، و(لَوْلا) مَنْفيًّا، واخْتَلَفَتْ آرَاؤهم في حَذْفِ هذه اللاّمِ إذا كَانَ الجَوابُ مَاضيًا مُثْبَتًا، ولَهُمْ في ذلكَ عدَّةُ أقْوَالٍ:

الأَوّلُ: أنَّ حَذْفَهَا لا يَجُوزُ، وهو رَأيُ ابْنِ عُصْفُورٍ في شَرْحِ الجُمَل، وقَدْ خصَّ جَوَازَ حَذْفها بضَرُورَةِ الشِّعْر، قَالَ: "ويَلْزَمُ خَبَرَها اللاّمُ، ولا يَجُوزُ حَذْفُها إلاّ في ضَرُورَةِ الشِّعْر"[336]، واسْتَشْهَدَ بشَاهدَيْنِ شعْريّيْن، منْهما قولُ الشّاعر:

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْد القَيْس طَعْنَةَ ثَائرٍ لها نَفَذٌ لَوْلاَ الشُّعَاعُ أَضَاءَها[337]

وذَكَرَ في المُقَرِّب رَأْيًا غَيْرَهُ[338]، وكَانَ هذا في حَديْث ابْنِ عُصْفُور عنْ لامِ (لَوْ) و(لولا)، ولَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُما، أَمّا رَأْيُه الأَوّلُ في شَرْحِ الجُمَلِ فَكَانَ في حَديْثه عَنْ لامِ (لَوْلا).

والثّاني: ذَكَرَ ابْنُ مَالك أنَّ حَذْفَها لا يَجُوزُ إلاّ في الصِّلَة[339]، وذلكَ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى: "ولْيَخْشَ الّذين لَو تَرَكُوا منْ خَلْفهم ذُرِّيَّةً ضعَافًا خَافُوا عَلَيْهم"[340]، وقَدْ أَشَارَ ابْنُ عَقيْلٍ إلَى أنَّ عبَارَةَ ابْنِ مَالكٍ في هذا المَوْضعِ سَقَطَتْ منْ نُسْخَةٍ عَلَيْها خَطُّ المُصَنِّف[341]، وهذا الرَّأيُ جَاءَ في حَديثه عَنْ (لَوْ).

والثَّالثُ: أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُها، واقْتَرَنَ الجَوَازُ بالقلَّة، وهذا مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحاة[342]، قَالَ أبو حَيّانَ في جَوَابِ (لَولا): "والأكْثَرُ أَنَّهُ إذَا كَان مُثْبَتًا تَدْخُلُهُ اللاّمُ، ولَمْ يَجِيء في القُرآنِ مُثْبَتًا إلاّ باللاّمِ إلاّ فيما زَعَمَ بَعْضُهُم أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: "وَهَمَّ بِهَا"[343] جَوَابُ (لَوْلا) قُدِّمَ، فإنّه لا لامَ مَعَه، وقَدْ جَاءَ في كَلامِ العَرَبِ بِغَيْرِ لامٍ"[344]، وقَالَ ابْنُ النّاظِمِ في جَوَابِ (لَوْ): "وقَلَّمَا يَخْلُو مِن اللاّمِ إنْ كَانَ مُثْبَتًا"[345].

والرّابِعُ: أَنَّهُ يَجُوز حَذْفُها دُونَ التَّقْيِيْدِ بِقِلَّةٍ أَوْ بِضَرُورَةٍ، وهذا مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ، حَيْثُ ذَهَبَ إلى أَنَّ هذه اللاّمَ لامُ القَسَمِ[346]، قَالَ ابْنُ جِنِّيٍّ: "وكَانَ أَبُو عَلِيٍّ قَدْ قَالَ لِي قَدِيْمًا: إنّ اللاّمَ في جَوَابِ (لولا) زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ، واسْتَدَلَّ عَلَى ذلكَ بِجَوَازِ سُقُوطِها، وكَذلكَ مَذْهَبُهُ في (لَوْ) عَلَى هذا القِيَاسِ لِجَوَازِ خُلُوِّ جَوَابِها من اللاّم"[347]، وقَدْ ذَهَبَ هذا المَذْهَبَ ابنُ عَقِيْل في جَوَابِ (لَوْ)، قَالَ: "فقد نَصَّ النّاسُ عَلَى أَنَّ المُثْبَتَ الوَاقِعَ جَوَابًا لـ(لَو) يَجُوزُ دُخُولُ اللاّمِ عَلَيْهِ وحَذْفُها، والحَذْفُ في كَلامِ العَرَبِ كَثِيْرٌ، ونَطَقَ بِه القُرآن"[348]، وهو ما أَخَذَ بِه ابْنُ الحَاجِبِ في (لَوْ)، و(لَوْلا)[349]، وخَطّابُ المَارِدِيِّ في (لَوْلا)[350].

والخَامسُ: التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حَذْفِ اللاّمِ وإِثْبَاتِها في (لَوْ) و(لَوْلا)، وهو رَأْيُ دُرَيْدٍ[351]، وهو قَرِيْبٌ مِنْ رَأْيِ الفَارِسِيِّ، فقدَ أَجَازَ الحَذْفَ دُونَ تَقْيِيدٍ بِضَرُورَةٍ أَوْ قِلَّةٍ، ومَا يُمَيِّزُ رَأْيَهُ عَمّا سَبَقَ أَنَّهُ يَجْعَلُ الحَذْفَ والإِثْبَاتَ في جَوَابِ (لَوْ)، و(لَولا) سَوَاءٌ، فلا يُفَاضِلُ بَيْنَهُما، ولا يُقَيِّدُ أَحَدَهُما بِحَالَةٍ مُعَيَّنَة، ولَعَلَّ مَا دَفَعَ دُرَيْدَ إلى هذا كَثْرَةُ مَا جَاءَ مِنْ شَوَاهِدَ عَلَى الحَذْفِ.

وأَرَى أَنَّ النُّحَاةَ قَد اضْطَرَبُوا في هذه المَسْأَلَة، فَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُهم بَيْنَ اللاّمِ في جَوَابِ (لَوْ)، وبَيْنَها في جَوَابِ (لَوْلا)، إلاّ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ لَمْ يُرَاعِ الفَرْقَ بَيْنَهُما، وتَحَدَّثُوا عَنْهُما في بَحْثٍ وَاحِد، وقَدْ ظَهَرَ الفَرْقُ بَيْنَهُما في كَلامِهِم، فهذا أَبُو حَيّانَ يَقُولُ في جَوَابِ (لَوْلا): "ولَمْ يَجِيء في القُرْآنِ مُثْبَتًا إلاّ باللاّم"[352]، وهذا ابْنُ عَقِيْل يَقُولُ في جَوَابِ (لَوْ) : "والحَذْفُ في كَلامِ العَرَبِ كَثِيْرٌ، ونَطَقَ بِه القُرآنُ"[353]، فالظّاهِرُ أَنَّ بَيْنَهُما فَرْقًا.

والظّاهِرُ لِي أَنَّ رَأيَ ابْنِ عُصْفُورٍ خَاصٌّ بِلامِ جَوَابِ (لَوْلا)، ويُؤَيِّدُ ذلكَ قَوْلُ أَبِي حَيَّانَ السّابِقُ، وكَلامُ خَطّابِ المَارِدِيِّ في التَّرْشِيْحِ، حَيْثُ قَالَ: "حَذْفُ اللاّمِ مَع (لَوْلا) جَائِزٌ، وأَكْثَرُ مَا تَأتِي في الشِّعْرِ"[354]، وقَولُ السّيُوطِي في (لَوْلا): "وحَذْفُها أَي اللاّمُ ضَرُورَةٌ خَاصٌّ بالشِّعْرِ، أو قَلِيلٌ في الكَلامِ"[355]، وقَدْ جَاءَتْ عَلَى ذلكَ شَوَاهِدُ شِعْرِيَّةٍ، مِنْها مَا ذَكَرْتُهُ، ومِنْها أَيْضًا قَولُ الشّاعِرِ:

لَوْلا الحَيَاءُ، وبَاقِي الدّيْنِ، عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَا فِيْكُما، إِذْ عِبْتُما عَوَرِي[356]

وقَوْلُه:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هُوى بأَجْرَامِه منْ قُلَّة النِّيْقِ مُنْهَوِي[357]

أَمّا لامُ جَوَابِ (لَوْ) فَقَدْ حُذِفَتْ في القُرْآنِ كَثِيْرًا، وجَاءتْ في الشِّعْرِ أَيْضًا مَحْذُوفَةً، وتَخْصِيْصُ ابْنِ مَالك حَذْفَها بالصِّلَة غَيْرُ صَحِيْحٍ، فَمْنْ ذلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا"[358]، وقَوْلُه: "لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِم"[359]، وقَوْلُه: "لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم"[360]، ومن الشِّعْرِ قَوْلُه:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ[361]

وقَوْلُهُ:

فَلَو أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُم نَطَقْتُ ولكنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّت[362]

فالظَّاهِرُ لِي أَنَّ حَذْفَ لامَ جَوَابِ (لَوْلا) كَثِيْرٌ في الشِّعْرِ، قَلِيْلٌ في الكَلامِ حَتَّى إِنَّها لَمْ تَرِدْ في القُرآنِ، أَمّا حَذْفُ لامُ جَوَابِ (لَوْ) فهو كَثِيْرٌ في الشِّعْرِ والكَلامِ، فَبَيْنَهُما فَرْقٌ، وأَرَى أَنَّ دُرَيْودًا قَدْ أَخَذَ بالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ في (لَوْلا)، كَما هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّيْنَ حِيْنَ يُجِيْزُونَ التَّرْكِيْبَ إِنْ جَاءَ فِيْهِ شَاهِدٌ شِعْرِيٌّ وَاحِدٌ، أَوْ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَمَلَ (لَوْلا) عَلَى (لَوْ)، فَلَمَّا رَأَى الحَذْفَ والإِثْبَاتَ في جَوَابِ (لَوْ) كَثِيْرًا جَعَلَ ذلكَ سَوَاءً في (لولا) أَيْضًا؛ لأَنَّها أُخْتُها.

14- العَطْفُ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ المُضَافِ إلى نَكِرَةٍ

أَجَازَ دُرَيْودٌ الإِفْرَادَ والجَمْعَ في ضَمِيْرِ النَّكِرَةِ المُضَافَةِ إلى أَفْعَلِ التَّفْضِيْلِ إذا وُصِفَتْ بِظَرْفٍ، وهذا يَظْهَرُ في العَطْفِ عَلَيْه، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِأَعْقَلِ رَجُلٍ عِنْدَكُم وأَنْبَلِه)، و(مَرَرْتُ بِأَعْقَلِ رَجُلٍ عِنْدَكُم وأَنْبَلِهِم)، قَالَ في الارْتِشَافِ نَقْلاً عَنْ تَرْشِيْحِ المَارِدِيِّ: "وَدُرَيْودُ يُجْرِي هذا المَوْصُوفَ مَجْرَى غَيْرِه من النَّكِرَةِ في إِجَازَةِ الإِفْرَادِ والجَمْعِ في ضَمِيْرِه"[363].

وقَدْ ذَكَرَ خَطَّابُ المَارِدِيُّ في التَّرْشِيْحِ نَقْلاً عَنْ ابْنِ الحَضَّارِ أَنَّ ضَمِيْرَ هذه النَّكِرَةِ يَكُونُ جَمْعًا أَبَدًا، قَالَ: "وقَالَ ابْنُ الحَضّارِ: إِنْ وَصَفْتَ النَّكِرَةَ بِظَرْفٍ كَانَ ضَمِيْرُها جَمْعًا أَبَدًا، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِأَعْقَلِ رَجُلٍ عِنْدَكُم وَأَنْبَلِهِم)، و(هذا أَعْقَلُ رَجُلٍ ثَمَّ وَأَنْبَلِهِم)"[364].

ويَظْهَرُ لِي ممّا وَرَدَ في الارْتِشَافِ أَنَّ دُرَيْودَ يُجِيْزُ الإِفْرَادَ والجَمْعَ في ضَمِيْرِ هذه النَّكِرَةِ دُونَ النَّظَرِ إِلى مَا وُصِفَتْ بِه مِنْ ظَرْفٍ أَوْ غَيْرِه، أَوْ وَرَدَتْ بلا وَصْفٍ، وقَدْ ظَهَرَ هذا في قَوْلِه: "وَدُرَيْودُ يُجْرِي هذا المَوْصُوفَ مَجْرَى غَيْرِه من النَّكِرَةِ في إِجَازَةِ الإِفْرَادِ والجَمْعِ في ضَمِيْرِه"[365]، فهذا يَجْرِي عَلى ضَمِيْرِ كُلِّ النَّكِرَاتِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِأَعْقَلِ رَجُلٍ وَأَنْبَلِهِم)، و(مَرَرْتُ بِأَعْقَلِ رَجُلٍ وأَنْبَلِه).

وأَشَارَ المَارِديُّ في التَّرْشِيْحِ إلى أَنَّهُ لا يَجُوزُ في هذا الضَّمِيْرِ إلاّ الإفْـرَادَ، قَـالَ فـي الارْتِشَافِ: "وفي التَّرْشِيْحِ: وإذا عَطَفْتَ عَلَى النَّكِرَةِ المُضَافِ إلَيْها أَفْعَلُ، قُلْتَ: (هذا رَجُلٌ أَفْـضَلُ رَجُلٍ وأَعْقَلُهُ)، و(هذه أَكْرَمُ امْرَأَةٍ عِنْدَنا وأَعْقَلُهُ)، و(هؤلاء أَكْرَمُ نساءٍ وَأَعْقَلُه)، وأَفْـضَلُ رجَـالٍ وأَعْقَلُهُ)، تُذَكَّرُ الضَّمِيْرَ في الاثْنَيْنِ والجَمْعِ والوَاحِدِ من المُذَكَّرِ والمُؤَنَّث"[366]، فالضَّمِيْرُ لَهُ مَجْرَىً وَاحِدٌ في الأَحْوَالِ جميْعِها، وهو الإفْرَادُ، وقَالَ الصَّبَّانُ في هذا الأَمْرِ: "وَظَاهِرُهُ وُجُـوبُ تَـذْكِيْرِ الضَّمِيْرِ وإفْرَادِه في نَحْوِ: (هذه أَكْرَمُ امْرَأَةٍ وأَعْقَلُهُ)، و(هذان أَكْرَمُ رَجُلَيْنِ وَأَعْقَلُهُ)"[367].

فالنُّحَاةُ في هذه المَسْأَلَةِ يَرَوْنَ إفْرَادَ الضَّمِيْرِ إذا لَمْ تَكُنْ النَّكِرَةُ مَوْصُوفَةً بظَرْفٍ، ويَرَوْنَ وُجُوبَ جَمْعِ الضَّمِيْرِ إذا كَانَ مَوْصُوفًا بظَرْفٍ، وسَبَبُ هذا التَّغْيِيْرِ في الحُكْمِ مَا فَعَلَهُ الظَّرْفُ مِـنْ تَحْدِيْدٍ للنَّكِرَةِ، فقَرَّبَها من المعْرِفَةِ، وَأَخَذَتْ حُكْمَها، وهو جَمْـعُ ضَـمِيْرِها وتَثْنِيَتُـه، قَـالَ فـي الارتشَافِ: "فَإِنْ أَضَفْتَ (أَفْعَلَ) إلى مَعْرِفَةٍ ثَنَّيْتَ وَجَمَعْتَ، وهو القِيَاسُ، فَقُلْتَ: (هذا أَكْرَمُ الرِّجَالِ وأَفْضلُهُم)، و(اَكْرَمُ الرَّجُلَيْنِ وأَحْسَنُهُما)، و(أَكْرَمُ النِّسَاءِ وأَفْضَلُهُنَّ)"[368].

وقَدْ خَرَجَ أُنَاسٌ عَنْ هذا القِيَاسِ في المَعْرِفَةِ، فأَجَازُوا الإفْرَادَ[369]، ومِنْهُم سِيْبَوَيْه، قَالَ: "كَمَا تَقُولُ: (هو أَحْسَنُ الفتْيَانِ وأَجْمَلُهُ)، و(أَكْرَمُ بَنِيه وأَنبلُه)"[370]، وابنُ جِنِّيّ، قَالَ: "ومِـنْ بَـابِ الوَاحِدِ والجَمَاعَةِ قَوْلُهُم: (هو أَحْسَنُ الفتْيَانِ وَأَجْمَلُه) أَفْرَدَ الضّمِيْرَ؛ لأنَّ هذا مَوْضِـعٌ يَكْثُـرُ فيْـهِ الوَاحِدُ"[371]، واسْتَشْهَدُوا بقَولِ ذي الرّمّة:

فَمَيّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا　　　وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالا[372]

فَإذا جَازَ في ضَمِيْرِ المَعْرِفَةِ أَنْ يَأْتِي مُفْرَدًا عَلَى خِلافِ القِيَاسِ فَكَيْـفَ لا يَجُـوزُ فـي ضَمِيْرِ النَّكِرَةِ المَحْدُودَةِ بالظَّرْفِ المُشَبَّهَةِ بالمَعْرِفَةِ أَنْ يَأْتِي جَمْعًا وإفْرَادًا، والأصل فيه الجَمْعُ كَما هو في المَعْرِفَةِ؟! وأَرَى أَنَّ هذا هو مَا اسْتَنَدَ إلَيْهِ دُرَيْودُ في إجَازَةِ الإفْرَادِ والجَمْعِ فـي ضَـمِيْرِ النَّكِرَةِ المَحْدُودَةِ بالظَّرْفِ، وهذا رَأْيٌ في ضَمِيْرِ النَّكِرَةِ المَحْدُودَةِ تَفَرَّدَ بِهِ دُرَيْودُ، فَلَمْ أَجِدْهُ عِنْـدَ غَيْرِه في حُدُودِ اطّلاعي.

وكَذلِكَ جَوَازُ الإفْرَادِ والجَمْعِ في ضَمِيْرِ النَّكِرَةِ المُضَافَةِ إلى (أَفْعَلَ) دُونَ وَصْفٍ، فهـو رَأْيٌ مِنْ آرَاءِ دُرَيْودٍ، ولَمْ أَجِدْهُ عِنْدَ غَيْرِه في حُدُودِ اطّلاعي، وأَرَى أَنَّ النَّحَـاةَ يَجْعَلُـونَ إفْـرَادَ الضَّمِيْرِ هو القِيَاسَ مُعَارَضَةً لِضَمِيْرِ المَعْرِفَةِ المُضَافَةِ إلى (أَفْعَل)، والّذي قِيَاسُه جَـوازُ التَّثْنِيَـةِ والجَمْعِ.

وقَدْ أَجَازَ أَيْضًا الإفْرَادَ والجَمْعَ في هذا الضَّمِيْرِ الصَّبَّانُ، قَالَ: "وَظَاهِرُهُ وُجُوبُ تَـذْكِيْرِ الضَّمِيْرِ وإفْرَادِهِ في نَحْوِ: (هذه أَكْرَمُ امْرَأَةٍ وأَعْقَلُهُ)، و(هذان أَكْرَمُ رَجُلَـيْنِ وَأَعْقَلُـهُ)، وهكـذا، والوَجْهُ عِنْدِي جَوَازُ المُطَابَقَةِ إنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً أَوْ أَوْلَى"[373].

15- هَاءُ السَّكْت

نَقَلَ في االتَّرْشيْحِ أَنَّ دُرَيْودًا يَرَى أَنَّ هَاءَ السَّكْتِ زِيْدَتْ لِعلَّتَيْنِ: السَّكْتِ، والعِوَضِ، قَالَ: "وفي التَّرْشيْحِ: هَاءُ السَّكْتِ سَاكِنَةٌ أَبَدًا، وزَعَمَ دُرَيْودٌ أَنَّها زِيْدَتْ للسَّكْتِ، ولِتَكُــونَ عِوَضًــا مِــن الألِفِ الذَاهِبَةِ"[374].

ومَا ذَكَرَهُ دُرَيْودٌ مَوْجُودٌ في كَثِيْرٍ مِنْ كُتُبِ النَّحْوِ، فَقَوْلُهُ: "إِنَّها زِيْدَتْ للسَّكْتِ" قَوْلٌ لَيْسَ بِغَرِيْبٍ؛ ولِذلِكَ سُمِّيَتْ هَاءَ السَّكْتِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ: "إِنَّمَا قِيْلِ للهَاءِ هَــاءُ الــسَّكْتِ؛ لأَنَّــهُ يُــسْكَتُ عَلَيْها"[375].

وأَمّا قَوْلُهُ: "ولِتَكُونَ عِوَضًا مِن الألِفِ الذَاهِبَةِ" فَقَدْ صَرَّحَ جُمْلَةٌ مِن النُّحَاةِ أَنَّ هاء السَّكْتِ تَأْتي للعِوَضِ عَن الحَرْفِ في نَحْوِ (قِهْ)، و(عِهْ)، قَالَ في الهَمْعِ: "وكَانَ لُزُومُهَا في الوَقْفِ عِوَضًا مِن المَحْذُوفِ الّذي هو الفَاءُ والعَيْنُ"[376]، وقَالَ الجَنَدِيُّ: "لِبَيَانِ الحَرَكَةِ، وعِوضًا عَمّا يُحْذَفُ مِــن الحُرُوفِ"[377].

واعْتَرَضَ خَطّابٌ المَارِدِيُّ عَلَى القَوْلِ بِالعِوَضِ، فقَالَ: "ولا أَرَى قَوْلَــهُ؛ لأَنَّ العِــوَضَ يَكُونُ لازِمًا، وهَاءُ السَّكْتِ لَيْسَتْ لازِمَةً إِلاّ في كُلِّ فِعْلٍ يَعُودُ إِلى حَرْفٍ وَاحِــدٍ، نَحْــوُ: (قِــهْ)، و(عِهْ)، انْتَهَى"[378].

وقَدْ قَصَدَ دُرَيْودٌ بِالعِوَضِ عَن الألِفِ الذّاهِبَةِ في نَحْوِ: (لِمَه؟)، و(عَمَّه؟)[379]، وقَد ذَكَــرَ بَعْضُ النُّحَاةِ في هذا المَوْضِعِ أَنَّ الهَاءَ جَاءَتْ حِفَاظًا عَلَى الفَتْحَةِ الدّالَّةِ عَلَى الأَلِــفِ[380]، وذَكَــرَ آخَرُونَ أَنَّها جَاءَتْ لِبَيَانِ الحَرَكَةِ[381]، والمَقْصُودُ مِن ذلكَ بَيَانُ الفَتْحَةِ الدّالَّةِ عَلَى الألِفِ، قَالَ ابْــنُ يَعِيْشَ: "والأَصْلُ: (فِيْما)، و(لِمَا)، و(عَمّا) دَخَلَتْ حُرُوفُ الجَرِّ عَلَى (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةِ، ثُمَّ حُــذِفَتْ الأَلِفُ للفَرْقِ بَيْنَ الإِخْبَارِ والاسْتِخْبَارِ، وبَقِيَتْ الفَتْحَةُ تَدُلُّ عَلَى الألِفِ المَحْذُوفَةِ، ثُمَّ كَرِهُوا أَنْ يَقِفُوا بِالسُّكُونِ فَيَزُولُ الدّلِيْلُ والمَدْلُولُ عَلَيْهِ، فَأَتَوا بالهَاءِ لِيَقَعَ الوَقْفُ عَلَيْها بِالسُّكُونِ، وتَسْلَمُ الفَتْحَةُ الّتــي هي دَلِيْلٌ عَلَى المَحْذُوفِ"[382].

والفَرْقُ بَيْنَ كَلامِ دُرَيْودٍ وخَطّابٍ أَنَّ دُرَيْودًا يَرَى أَنَّها للعِوَضِ، وهذا يَعْنِي أَنَّها وَاجِبَــةٌ ولازِمَةٌ في هذا المَوْضِعِ، وخَطّابٌ لا يَرَاها لازِمَةً ها هنا، فالخِلافُ عَلَى اسْتِعْمَالِ مَفهُومِ العِوَضِ، وقَدْ صَرَّحَ النُّحَاةُ أَنَّ الوَقْفَ بِالهَاءِ في هذا المَوْضِعِ أَجْوَد في قِيَاسِ العَرَبِيَّةِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "فَــإِنْ كَانَتْ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةُ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ جَازَ أَنْ يُوقفَ عَلَيْها بالهَاءِ وبِدُونِها، والوَقْفُ بِالهَاءِ أَجْوَدُ في قِيَاسِ العَرَبِيَّةِ"[383].

أَمّا القَوْلُ بِوُجُوبِ هَاءِ السَّكْتِ في مِثْلِ (لِمَه)، و(عَمّه) فَلَمْ يَقُلْ بِه أَحَدٌ إِلاّ دُرَيْودٌ، وقَــدْ وَجَبَ عِنْدَ النُّحَاةِ إِلْحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ بــ(مَا) إِذا كَانتْ مَجْرُورَةً بَاسْمٍ، نَحْو: (مِثْلُ مَه؟)، و(مَجــيءُ

مَه؟)[384]، فَلَعَلَّ دُرَيْودًا جَعَلَ الأَمْرَيْنِ سَوَاءً في الوَجُوبِ، فــ(مَا) فِيْهِمــا مَجْــرُورَةٌ، ومَحْذُوفَــةُ الأَلِفِ، فَلِمَاذا لا يَكُونُ الأَمرَانِ سَواءً في لُزُومِ هَاءِ السَّكْتِ؟!.

مَعَالِمُ مَذْهَبِه النَّحْوِيِّ

يَظْهَرُ جَلِيًّا مَذَهَبُ دُرَيْودٍ مِنْ خلالِ شَرْحِه لِكِتَابِ الكِسَائِيِّ، فهو لَمْ يَقُمْ بِشَرْحِهِ إلاّ إعْجَابًا بِه، ولَمْ يَقُمْ خَطَّابٌ المَارِديِّ بِمُعَارَضَتِهِ إلا انْتِصَارًا للمَدْرَسَةِ البَّصْرِيَّة، فالّــذي أَرَاهُ أَنّ المَدْرَسَــةَ الكُوفِيَّةَ لَمْ تَتَمَثَّلْ في الأَنْدَلُسِ إلاّ بِدُرَيْودٍ، ولَمْ أَرَ غَيْرَه مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ يَهْــتَمُّ بِهــذه المَدْرَســةِ، ويَشْرَحُ كِتَابًا لِشَيْخِ الكُوفِيّيْنَ، وقَدْ بَحَثْتُ عَنْ شَرْحٍ آخَرَ لِكِتَابِ الكِسَائِي في المَشْرِقِ والمَغْرِبِ فَلَــمْ أَجِدْ غَيْرَ هذا الشَّرْحِ، فدُرَيْودٌ شَيْخُ الكُوفِيِّيْنَ في الأَنْدَلُسِ.

وممّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخَذَ بِمَنْهَجِ الكُوفِيِّيْنَ مُتَابَعَتُهُ لِلكِسَائِيِّ في أَكْثَرِ مِنْ مَسْأَلَةٍ، فَتَابَعَهُ فــي إعْرَابِ المَنْصُوبِ في (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ)، فقَدْ ذَهَبَا إلى أَنَّهُ حَالٌ، وتَابَعَهُ في جَوَازِ جَمْــعِ المُؤَنّــثِ اللّفْظِيِّ، نَحْوُ: (طَلْحَةَ) جَمْعًا مُذَكَّرًا سَالِمًا، وهذا رَأيُ جُمْهُورِ الكُــوفِيِّيْنَ، أَمّــا البَــصْرِيُّونَ فــلا يُجِيْزُونَ إلاّ جَمْعَهُ جَمعًا مُؤَنَّثًا سَالِمًا.

ومِنْ مَعَالِمِ المَنْهَجِ الكُوفِيِّ الّتِي ارْتَسَمَتْ في نَحْوِ دُرَيْودٍ الاعْتِمَادُ في الرَّأْيِ النَّحْوِيِّ عَلَى السَّمَاعِ، وإنْ كَانَ قَلِيْلاً، وهذا يُعْطِي للنَّحْوِيِّ مُرُونَةً في الحُكْمِ النَّحْوِيِّ، ويَبْتَعِدُ عَنْ قَسْرِيَّةِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيّةِ، وذلكَ وَاضِحٌ مِنْ خِلالِ رَأْيِه في اسْمِ الإشَارَةِ في (حَبَّذا)، فقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى شَاهِدٍ وَاحِدٍ في رأْيِه، وكَذلكَ رَأْيُه في مَسْأَلَةِ الإضْمَارِ في (عَسَى)، ومَسْأَلَةِ جَمْعِ (طَلْحَةَ)، وأَخَذَ بالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ في حَذْفِ لام جَوَابِ (لَوْلا).

وَمِنْ مَعَالِمِ النَّحْوِ الكُوفِيِّ أَنَّهُ لا يُجِيْزُ حُكْمًا نَحْوِيًّا بلا سَمَاعٍ، ويَتَحَرَّجُ من اعْتِمَادٍ عَلَــى القِيَاسِ وَحْدَهُ دُونَ سَمَاعٍ، ويَبْتَعِدُ النَّحْوُ الكُوفِيُّ أَيْضًا عَنِ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوعَةِ، فهــي لَيــست مــن السَّمَاعِ، وإنَّما هي أَمْثِلَةٌ رُسِمَتْ لأَجْلِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، ويُلاحَظُ هذا عِنْدَ دُرَيْودٍ في مَنْعُ تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَمْ يَزَلْ)، و(لَنْ يَزَالَ) عَلَيْها، فهو لَمْ يَأْخُذْ بِالأَمْثِلَةِ الّتِي وَضَعَها البَصْرِيُّونَ، وقَدْ أَشَارَ كَثِيْرٌ مِــن النُّحَاةِ إِلى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ سَمَاعٌ بِذلكَ.

واهْتَمَّ دُرَيْودٌ في نَحْوِهِ بالمَعْنى أَكْثَرَ من الاهْتِمَامِ بالقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وهذا مِنْ مَعَالِمِ النَّحْوِ الكُوفِيِّ، فَمِنْ ذَلكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ عَدِّ (لَوْلا)، و(هَلاَّ) مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ، مُعْتَمِدًا في ذلكَ عَلَى المَعْنى، وأَيَّدَهُ خَطّابٌ في أَنَّ المَعْنى يَدُلُّ عَلَى ذلكَ، قَالَ: "ومَعْنى الاسْتِفْهَامِ فِيْها مَوْجُودٌ؛ لأنّك إذَا قُلْتَ: (هَلاّ قُمْتَ) فَمَعْنَاهُ: لِمَ تَرَكْتَ القِيامَ".

وأَرَى أَنَّ دُرَيْودًا كَانَ مِنْ قُدَمَاءِ الكُوفِيِّيْنَ، بَلْ هُو أَوَّلُ شَخْصِيَّةٍ نَحْوِيَّةٍ كُوفِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ في الأَنْدَلُسِ، ويَتَمَيَّزُ الكُوفِيُّونَ أَنَّ لَهُم مَنْهجًا يَسِيْرُونَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيْدٍ في الآرَاءِ لِبَعْضِهِم، فَتَجِدُ أَنَّ

لكلِّ عَالمٍ منْهُم شَخْصيَّتُهُ المُستَقلَّة المُتَميِّزَة عَنْ غيْرِه، وهذا مَا وَجَدْتُهُ عنْدَ دُرَيْود، فَهو شَخْصيَّةٌ مُستَقلَّةٌ عَنْ غيْرِه، وإِنْ كَانَ يَسيْرُ عَلَى مَنْهَجِ الكُوفيِّيْن، وممّا يَدُلُّ عَلَى تَميُّزِ شَخْصيَّتِه تَفَرُّدُهُ بِمَجْمُوعَةٍ من الآرَاء، مُستَنِدًا بذلِكَ إِلى الدّلِيْل من السَّمَاعِ أَوْ المَعْنى، وهذه الآرَاءُ هي:

- (ذَا) في (حَبَّذا) حَرْفٌ زَائدٌ.
- تَجَرُّد (عَسَى) من الضَّميْرِ أَجْوَدُ من الإضْمَارِ.
- تَخْصيْصُ التَّثْقِيْلِ بالرَّفْعِ والتّخْفيْف بالخَفْضِ بَعْدَ (لاسيَّما).
- مَنْعُ تَقْدِيمِ خَبَرِ (لَمْ يَزَلْ)، و(لَنْ يَزَالَ) عَلَيْها.
- لا يَجُوزُ رَفْعُ الظَّرْفِ المَحْدُود نَائبًا عَن الفَاعلِ.
- جَوَازُ صَرْف (غُدْيَّة) و(بُكَيْرَة).
- (لَوْلا) و(هَلاَّ) حَرْفا استِفْهَامِ.
- جَوَازُ الإفْرَادِ والجَمْعِ في ضَميْرِ النَّكرَة دُونَ النَّظَرِ إلى مَا وُصفَتْ به منْ ظَرْف أَوْ غَيْرِه، أَوْ وَرَدَتْ بلا وَصْفٍ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بأَعْقَلِ رَجُلٍ وَأَنْبَلِهم)، و(مَرَرْتُ بأَعْقَلِ رَجُلٍ وأَنْبَلِه).
- وُجُوبُ هَاءِ السَّكْتِ في مثْلِ (لِمَه)، و(عَمّه).

وممّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دُرَيْودًا شَخْصيَّةٌ مُتَميِّزَةٌ في نَحوِها، وكَانَ لَهُ نَظَرُه الخَاصُّ وَفْقَ المَنْهَجِ الكُوفي أَنَّهُ خَالَفَ الكُوفيِّيْنَ في بَعْضِ الآرَاء، وهذا لا يَنْفي عَنْهُ نَهْجَهُ الكُوفيَّ، فَإنَّكَ تَجِدُ الفَرَاءَ يُخَالفُ شَيْخَه الكسَائيَّ في عدَّة آرَاءَ، وهُما كُوفيّان، ومنْ تِلْكَ الآرَاءِ أَنَّ دُرَيْودًا يَرَى أَنَّ الاسْمَ المَرْفُوعَ بَعْدَ (لَوْلا) مُبْتَدأٌ، ولَيْسَ هذا رأْيَ الكُوفيِّيْنَ.

نَتَائجُ البَحْث وخَاتمَتُهُ

يَتَّضحُ منْ عُنْوانِ هذا البَحْثِ (دُرَيْودٌ وآرَاؤهُ النَّحْويَّةُ) أَنّ البَاحثَ يَهْدفُ إلى التَّعَرُّفِ عَلَى شَخْصيَّةِ هذا العَالمِ منْ خلالِ درَاسَة آرَائه واخْتِيَارَاته النَّحْويَّة، فَتَحَدَّثَ في البدَايَة عَنْ عَصْرِ هذه الشَّخْصيَّة، ثُمّ تَنَاولَ مُعَارَضَةَ خَطّابِ المَارِديِّ لِكتَابه، ودَرَسَ بَعْدَ ذلكَ ما نُسبَ إليه منْ آرَاءٍ واخْتِيَارَاتٍ وتَوْجِيْهَاتٍ نَحويةٍ، ثُمَّ بَيَّنَ مَذْهَبه النَّحْويَّ.

ويودُّ الباحثُ هنا أنْ يُشيرَ إلى ما استطاعَ التوصُّلَ إليه منْ نَتائجَ يَجْدرُ به أنْ يُوجزَ أهمَّها:

أَوَّلاً: يَرَى البَاحثُ أَنَّ القَرْنَ الثّالثَ الهجْري كَانَ جُزءًا منْ مَرْحَلَة البنَاءِ الحَضَاريّ، ولذلكَ اهْتَمَّ عُلَمَاءُ الأَنْدَلُسِ في هذه الفَتْرَة بدِرَاسَة جُهُود المَشْرقِيِّيْنَ، وكَانَ دُرَيْودٌ وَاحدًا منْ أَوّلِ العُلَمَاءَ الَّذينَ شَارَكُوا في هذا البنَاء.

ثانيًا: وَرَدَ لَقَبُ (دُرَيْودٍ) في كُتُبِ التَّرَاجِمِ لِعَالِمَيْنِ، والثَّابتُ أَنَّ دُرَيْودًا الَّذي جَاءَتْ آرَاؤُهُ في كُتُبِ النَّحْوِ هو صَاحِبُ شَرْحِ كِتَابِ الكِسَائِيِّ الّذي عَارَضَهُ خَطّابٌ المَارِدِيّ في كِتَابِهِ المَوْسُومُ بالتَّرْشِيْحِ، وقَدْ تَأَكَّدَ عِنْدَ البَاحِثِ أَنَّهُ عَبْدُالله بنُ سُلَيْمَانَ بن المُنْذِر.

ثالثًا: يَبْدُو أَنَّ اعْتِمَادَ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ في القَرْنِ الثَّالِثِ الهِجْرِيّ كَانَ عَلَى دِراسَةِ الكُتُبِ الّتي تَصِلُ مِن المَشْرِقِ، فَلَمْ يَأْتِ مِنْهُم مُؤَلَّفاتٌ في النَّحْوِ قَبْلَ دُرَيْودٍ(324هـ) إلاّ القَلِيْلَ، وهذا يُشِيْرُ إلى أَنَّ (شَرْحَ كِتَابِ الكِسَائِيِّ) لِدُرَيْودٍ مِنْ أَوّلِ كُتُبِ الأَنْدَلُسِيّيْنَ في النَّحْوِ.

رابعًا: لا تُشِيْرُ مُصَنَّفاتُ الأَنْدَلُسِيّيْنَ إلى اهْتِمَامٍ بِنَحْوِ الكوفِيِّيْنَ ومُصَنَّفَاتِهم، ولَمْ يَجِدْ البَاحِثُ ذلكَ إلاّ عِنْدَ دُرَيْودٍ، حَيْثُ قَامَ بِوَضْعِ شَرْحٍ عَلَى كِتَابِ الكِسَائِيَّ، والظّاهِرُ أَنَّهُ شَرْحٌ لِكِتَابِهِ المَتَعَلِّقِ بِمَعاني القُرآنِ، ويَقَعُ هذا الشَّرْحُ في سِتَّةِ أَجْزَاءٍ، وهو يُشِيْرُ إلى إعْجَابِ دُرَيْودٍ بِنَحْوِ الكِسَائِيِّ.

خامسًا: وَضَعَ خَطّابٌ المَارِدِيُّ كِتَابًا في مُعَارَضَةِ كِتَابِ دُرَيْودٍ سَمَّاهُ التَّرْشِيْحَ، ويَبْدُو لِي أَنَّ هذه مُعَارَضَةً لآرَاءِ الكُوفِيِّيْنَ، فهذا الكِتَابُ يُشِيْرُ إلى مَدَى عَدَمِ اهْتِمَامِ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ بِنَحْوِهم.

سادسًا: لَمْ يصِلْ إلَيْنا كِتَابُ دُرَيْودٍ، وكَذلكَ كِتَابُ التَّرْشِيْحِ، وكِتَابُ الكِسَائِيّ، ولَمْ تَصِلْ آراءُ دُرَيْودٍ إلاّ مِن خِلالِ النُّقُولِ عَنْ كِتَابِ التَّرْشِيْحِ الّتي وَضَعَها أَبُوحَيّان الأَنْدَلُسِيُّ في كُتُبِه.

سابعًا: يَرَى البَاحِثُ أَنَّ دُرَيْودًا كَانَ كُوفِيَّ المَذْهَبِ، وقَدْ بَدَا ذلِكَ مِن خِلالِ شَرْحِه لِكِتَابِ الكِسَائِيِّ، فَهو يَقُمْ بِشَرْحِه إلاّ إعْجَابًا بِنَحْوِ الكِسَائِيِّ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ ذلكَ إعْجَابًا لَمَا قَامَ خَطّابٌ المَارِدِيِّ بِمُعَارَضَتِه انْتِصَارًا للمَدْرَسَةِ البَّصْرِيَّة، فالّذي أَرَاهُ أَنّ المَدْرَسَةَ الكُوفِيَّةَ لَمْ تَتَمَثَّلْ في الأَنْدَلُسِ إلاّ بِدُرَيْودٍ، ولَمْ أَرَ غَيْرَه مِنْ نُحَاةِ الأَنْدَلُسِ يَهْتَمُّ بهذه المَدْرَسَة، ويَشْرَحُ كِتَابًا لِشَيْخِ الكُوفِيّيْنَ.

ثامنًا: بَدَتْ النَّزْعَةُ الكُوفِيَّةُ وَاضِحَةً جَلِيَّةً في آرَائِه، فَقَدْ تَابَعَ الكُوفِيِّيْنَ في أَكْثَرِ مِنْ مَسْأَلَةٍ، وظَهَرَ اهْتِمَامُهُ بالسَّمَاعِ والمَعْنى أَكْثَرَ من الاهْتِمَامِ بالقَاعِدَة النَّحْوِيَّة والأَمْثِلَة المَصْنُوعَة.

تاسعًا: تَبَيَّنَ مِنْ خِلالِ دِراسَةِ آرَاءِ دُرَيْود أَنَّهُ شَخْصِيَّةٌ مُتَمَيِّزَةٌ في نَحْوِها، وكَانَ لَهُ نَظَرُه الخَاصُّ وَفْقَ المَنْهَجِ الكُوفِيّ، وقَدَ ظَهَرَ ذلكَ مِنْ خِلالِ مُخَالَفَتِه الكُوفِيّيْنَ في بَعْضِ الآرَاءِ، وبَدَتْ شَخْصِيَّتُهُ المُتَمَيِّزَةُ في الارَاءِ التِسْعَةِ الّتي تَفَرَّدَ بِها.

والحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ

حَوَاشِي البَحْثِ

(1) انظر التّاريخ الأنْدَلسيّ من الفَتح الإسلامي حتّى سقوط غرناطة227-240.

(2) انظر التّاريخ الأنْدَلسيّ 246.

(3) نفح الطيب546/1

(4) انظر قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس60/1

(5) انظر قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس60/1 والتّارِيخ الأندلسي303-304

(6) انظر التّاريخ الأندلسي303

(7) انظر ترجمته في بغية الوعاة251/2 و تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس406/1.

(8) انظر ترجمته في تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس79/2

(9) انظر ترجمته في جذوة المقتبس43

(10) انظر ترجمته في طبقات النّحويّين202.

(11) انظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة231/2 و فهرسة ابن خير الإشبيلي281 وطبقات النّحويّين واللّغويّين 298 وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس93 وبغية الملتمس344 وبغية الوعاة44/2-45 والحلّة السّيراء لابن الأبار6 و هدية العارفين445/1 ومعجم المؤلّفين246/2.

(12) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي281.

(13) انظر التكملة لكتاب الصلة293/1 و نزهة الألباب في الألقاب261/1 و البلغة 190 وإشارة التّعيين299.

(14) انظر ترجمته في بغية الوعاة57/1 وتاريخ العلماء بالأندلس30/2.

(15) انظر ترجمته في بغية الوعاة57/1 و تاريخ العلماء بالأندلس50/2.

(16) انظر ترجمته في البلغة184.

(17) انظر ترجمته في الصلة456.

(18) انظر ترجمته في الصلة395.

(19) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2.

(20) انظر التكملة لكتاب الصلة293/1.

(21) الصحاح (درد).

(22) لسان العرب(درد)166/3.

(23) انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين 298 والتكملة لكتاب الصلة231/2 و بغية الوعـــاة44/2-45 والحلّة السّيراء لابن الأبار 6وهدية العارفين445/1 .

(24) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2 والحلّة السّيراء لابن الأبار 6 وهدية العارفين445/1.

(25) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2.

(26) انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين 298 والتكملة لكتاب الصلة231/2.

(27) انظر الحلة السيراء197.

(28) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2 وهدية العارفين445/1.

(29) طبقات النّحويّين واللّغويّين 298.

(30) انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين 298 والتكملة لكتاب الصلة231/2.

(31) انظر التكملة لكتاب الصلة 14/1،293/1 و البلغة190.

(32) البلغة59.

(33) انظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة 14/1 و البلغة190.

(34) انظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة148/4.

(35) التكملة لكتاب الصلة294/1.

(36) فهرسة ابن خير الإشبيلي281.

(37) انظر مرآة الجنان332/2.

(38) الفهرست 55.

(39) انظر ترجمته في التكملة لكتاب الصلة201/1 ومعجم الأدباء403/2.

(40) انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين298 و التكملة لكتاب الصلة293/1، 231/2 و فهرســـة ابن خير الإشبيلي281/1 وجذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس93 و بغيـــة الملـــتمس344 و بغية الوعاة44/2-45 وهدية العارفين445/1.

(41) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي281/1.

(42) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2.

(43) طبقات النّحويّين واللّغويّين298.

(44) انظر بغية الوعاة44/2-45.

(45) انظرها في بغية الملتمس344 و بغية الوعاة44/2-45 وجذوة المقتـــبس فـــي ذكـــر ولاة الأندلس93 والحلّة السّيراء لابن الأبار 6.

(46) انظر طبقات النّحويّين واللّغويّين298.

(47) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2 و بغية الوعاة44/2-45وهدية العارفين445/1 .

(48) انظر التكملة لكتاب الصلة231/2.

(49) انظر بغية الوعاة44/2-45وهدية العارفين445/1.

(50) التكملة لكتاب الصلة231/2.

(51) انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي181.

(52) انظر تذكرة النّحاة278.

(53) انظر خطّاب الماردي ومنهجه في النّحو112.

(54) تذكرة النّحاة278.

(55) تذكرة النّحاة303.

(56) انظر تذكرة النّحاة309.

(57) تذكرة النّحاة298.

(58) الارتشاف1335/3 وتذكرة النّحاة291.

(59) الارتشاف1336/3 وتذكرة النّحاة291.

(60) الارتشاف821/2.

(61) تذكرة النّحاة278.

(62) تذكرة النّحاة279.

(63) تذكرة النّحاة281.

(64) تذكرة النّحاة283.

(65) تذكرة النّحاة285.

(66) تذكرة النّحاة286.

(67) تذكرة النّحاة290.

(68) انظر رأيَهُ في الارتشاف2060/4 وهمع الهوامع 39/3 وشرح أبيات مغني اللبيب186/7 وانظر هذا الرّأي في التّخْمِير323/3 وأسرار العربية 114.

(69) الرّجز لعبدالله بن رواحة في ديوانه107 وجمهرة اللغة1019/2 ولسان العرب(بدي)67/14 وشرح الكافية الشّافية1116/2والتّصريح427/3 وهو لبعض الأنصار في شَرْحِ التّسهيل24/3وانظر البيت في الارتشاف2060/4 همع الهوامع40/3، 41.

(70) انظر رأيه في شرح الرّضي256/4.
(71) الكتاب 180/2.
(72) انظر الارتشاف2059/4 وانظر شرح التّسهيل23/3.
(73) المقتضب145/2.
(74) انظر الأصول 115/1.
(75) انظر المقرّب106.
(76) انظر الأصول في النحو120/1 والارتشاف2059/4 والتّصريح429/3.
(77) الأصول في النحو 120/1.
(78) انظر شرح ابن عقيل171/3.
(79) انظر الارتشاف2059/4 والتّصريح429/3.
(80) انظر البغداديات 201-203.
(81) انظر المفصّل365.
(82) انظر شرح جمل الزّجّاجي لابن خروف599/2.
(83) انطر الإيضاح في شرح المفصّل97/2.
(84) انظر ابن يعيش 138/7 .
(85) شرح جمل الزّجّاجي لابن خروف599/2.
(86) انظر شرح الكافية الشّافية1118/2 وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك285/3 والتّصريح431/3.
(87) انظر شرح الرّضي256/4 والتّخمير323/3.
(88) انظر أسرار العربيّة 114.
(89) انظر التّخمير323/3.
(90) انظر شرح الرّضي256/4 وهمع الهوامع40/3.
(91) انظر شرح الرّضي256/4.
(92) انظر هذين الاستعمالين في اللمع 145 والفوائد والقواعد581 وشرح التّسهيل396/1 وشرح الكافية الشّافية458/1وابن النّاظم115 والبيان في شرح اللّمع486 وشرح ابن عقيل343/1 والارتشاف1231/3ومنهج السّالك71 والصّفوة الصّفيّة50/2 وتوجيه اللّمع396 والبديع في علم العربيّة482/1وأوضح المسالك323/1 وتوضيح المقاصد520/1 وتعليق

الفرائد301/3وشرح الأشموني395/1 ونتــائج التّحــصيل1324/4وهمــع الهوامــع481/1 والتّصريح701/1.

(93) انظر الارتشاف1231/3والبيان في شرح اللّمع486.

(94) البيان في شرح اللّمع486.

(95) انظر الارتشاف1231/3.

(96) نتائج التّحصيل1324/4 وانظر همع الهوامع481/1.

(97) انظر منْهَجَ السّالك71.

(98) انظر شرح ابن عقيل343/1 وشرح الأشموني395/1 والتّصريح701/1.

(99) انظر الارتشاف1232/3 وهمع الهوامع481/1.

(100) الحجرات:11.

(101) انظر أوضح المسالك323/1 والتصريح703/1.

(102) محمد:22.

(103) ارتشاف الضّرب1232/3.

(104) انظرالمــساعد598/1 والارتــشاف1552/3 و تــذكرة النّحــاة298 ،309 وهمــع الهوامع288/2.

(105) انظر الارتشاف1552/3 وهمع الهوامع288/2.

(106) انظر الارتشاف1552/3.

(107) انظر الارتشاف1552/3.

(108) انظر الارتشاف1552/3 و تذكرة النّحاة298 ،309 وهمع الهوامع285/2.

(109) انظرالمساعد598/1 والارتشاف1552/3 و تذكرة النّحاة298 ،309 وشرح ألفيّــة ابــن معطٍ للقوّاس الموصلي605/1 والمرتجل190والصّفوة الصّفيّة539/1 ومغني اللبيب186وهمع الهوامع288/2.

(110) انظر شرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس الموصلي605/1.

(111) انظر شرح التّسْهِيل319/2 والمساعد598/1 همع الهوامع288/2.

(112) البيت بلا نسبة في شرح التّسْهِيل319/2 والمساعد598/1 ومغنــي اللبيــب186 وهمــع الهوامع288/2 وشرح أبيات مغني اللّبيب219/3 والشّاهد فيه تخفيف الياء في (سيما).

(113) انظر مغني اللبيب186

(114) انظر الارتشاف1552/3 وهمع الهوامع288/2.

(115) انظر الملخّص406 وشرح الكافية الشّافية724/2 وشرح الرّضي135/2 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس250/1 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس606/1والصّفوة الصّفيّة539/1 والمرتجل190 والمساعد597/1.

(116) انظر شرح الرّضي135/2 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس250/1 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس606/1 والمساعد597/1.

(117) انظر الملخّص406 وشرح الكافية الشّافية724/2 والمساعد597/1 وشرح الرّضي135/2 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس606/1وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس250/1 والمرتجل190.

(118) انظر شرح الرّضي135/2 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس250/1 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس606/1.

(119) انظر شرح الرّضي135/2.

(120) انظر شرح كافية ابن الحاجب للقوّاس250/1.

(121) انظر الملخّص406.

(122) البيت لامرئ القيس في ديوانه112 وانظر البيت في شرح التّسهيل318/2 وشرح الكافية الشّافية725/2 وشرح الرَّضِي134/2والمساعد597/1 وابن يعيش86/2والارتشاف1550/3والجنى الدّاني334، 443 والصّفوة الصّفيّة539/1 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس606/1 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس250/1والشّاهد في البيت الرّواية بنصب ما بَعد (لا سيّما).

(123) شرح الرَّضِي134/2.

(124) انظر الملخّص406 وشرح التَّسْهيل319/2 وشرح الكافية الشّافية725/2.

(125) انظر شرح الرَّضِي134/2 وشرح التَّسْهيل319/2 وشرح الكافية الشّافية725/2 والمساعد597/1.

(126) انظر شرح الرَّضِي134/2 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس606/1.

(127) انظر الارتشاف1552/3 و تذكرة النّحاة298، 309.

(128) تذكرة النّحاة298.

(129) انظر رأيه في الارتشاف1552/3 و تذكرة النّحاة298، 309 و همع الهوامع285/2.

(130) تذكرة النّحاة298 والارتشاف1552/3.

(131) انظر شرح التَّسْهيل319/2.

(132) تذكرة النّحاة298.

(133) انظر هذه المسألة في المساعد129/2 وابن يعيش130/7وتوضيح المقاصد913/2 والارتشاف2048/4 وتعليق الفرائد173/7 وشرح الأشموني62/3 وهمع الهوامع 30/3 وحاشية الصبان32/3-33.

(134) انظر المساعد129/2وابن يعيش130/7وتوضيح المقاصد913/2والارتشاف2048/4وتعليق الفرائد173/7وشرح الأشموني62/3وهمع الهوامع 30/3.

(135) انظر رأي الفرّاء في المساعد129/2 وتوضيح المقاصد913/2 والارتشاف2048/4 وتعليق الفرائد173/7 وشرح الأشموني63/3وهمع الهوامع 30/3.

(136) انظر ابن يعيش130/7و علل النحو293.

(137) انظر ابن يعيش130/7.

(138) انظر حاشية الصبان على الأشموني 226/1.

(139) انظر شرح التّصريح370/3.

(140) انظر علل النحو 293 و اللباب445/1 وهمع الهوامع78/3.

(141) علل النحو 392.

(142) انظر رأي الكسائيّ في المساعد129/2 وتوضيح المقاصد913/2 والارتشاف2048/4 ومغني اللبيب635 وتعليق الفرائد173/7 وشرح الأشموني63/3وهمع الهوامع 30/3.

(143) انظر الارتشاف2048/4 وهمع الهوامع30/3.

(144) حاشية الصبان26/3.

(145) انظر التّخمير313/3 والتّعليقة على المقرّب115والفاخر280/1.

(146) التّصريح405/3.

(147) انظر الإنصاف97/1 و ائتلاف النصرة 115وأمالي ابن الشّجري 404/2 وشرح التّسهيل5/3 وشرح الكافية الشّافية1102/2 والمساعد120/2وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس967/2 وابن يعيش127/7وتوضيح المقاصد902/2 والصّفوة الصّيّة114/2والتّصريح401/3.

(148) المقرّب99.

(149) انظر تعليق الفرائد139/7 والفاخر280/1والمساعد121/2.

(150) توضيح المقاصد902/2 وانظر هذا القول في التّعليقة على المقرّب115 وتعليق الفرائد139/7.

(151) انظر رأي البصريّين في الإنصاف في مسائل الخلاف439/2 وائتلاف النّصرة55 وتوضيح المقاصد327/1 وعلل النحو389وشرح المقدّمة الجزوليّة412/1 والارتشاف558/2 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي106/1.

(152) انظر الارتشاف558/2.

(153) انظر رأي الكوفيّين في الإنصاف في مسائل الخلاف439/2 وائتلاف النّصرة55 وتوضيح المقاصد327/1 وشرح المقدّمة الجزوليّة412 والارتشاف558/2 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصلي106/1.

(154) الإنصاف في مسائل الخلاف441/2.

(155) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف440/2 وائتلاف النّصرة55 وتوضيح المقاصد327/1 وعلل النحو389.

(156) البيت من الرّجز لَمْ يُعْرَف قائله، وانظر البيت في معاني القرآن للفرّاء142/1 والإنصاف في مسائل الخلاف440/2 واللباب399/1 وعلل النحو389 وشرح الرّضي93/1 وائتلاف النّصرة55 وتوضيح المقاصد327/1 وخزانة الأدب140/1 ونتائج التّحصيل379/1 وهمع الهوامع152/1.

(157) انظر المساعد42/1 والارتشاف558/2 ونتائج التّحصيل378/1

(158) انظر معاني القرآن للفرّاء184/1

(159) انظر هذا اللّغة في معاني القرآن للفرّاء184/1وشرح الكافية الشّافية187/1 والمساعد42/1 وتوضيح المقاصد326/1 والفاخر94/1 والارتشاف558/2 وشرح الرّضي92/1 والتّصريح232/1 ونتائج التّحصيل378/1

(160) انظر الارتشاف558/2

(161) نتائج التّحصيل378/1

(162) معاني القرآن للفرّاء184/1

(163) انظر الارتشاف558/2 وتوضيح المقاصِد326/1

(164) انظر هذه اللغة في توضيح المقاصد326/1 وشرح الرَّضِي92/1 والفاخر94/1

(165) نتائج التّحصيل376/1

(166) انظر ارتشاف الضّرب572/2.

(167) انظر رأي الكوفيّين في الإنصاف40/1 والتّبيين219وائتلاف النّصرة30 واللباب121/1 وشرح الجمل لابن عصفور147/1والمساعد50/1 وشرح ابن عقيل60/1 وشرح الرّضيّ372/3 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي285/1 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصليّ450/2وارتشاف الضّرب572/2 وهمع الهوامع166/1 وخزانة الأدب10/8.

(168) انظر شرح اللّمع لابن برهان705/2.

(169) انظر الإنصاف40/1 والتّبيين219وشرح اللّمع لابن برهان705/2 واللباب121/1 وشرح الرّضيّ372/3 وشرح ألفيّة ابن معط للقوّاس الموصلي285/1 وشرح كافية ابن الحاجب للقوّاس الموصليّ450/2وارتشاف الضّرب572/2 وخزانة الأدب10/8.

(170) المساعد50/1 وهمع الهوامع166/1.

(171) تهذيب اللغة225/2.

(172) المحكم والمحيط الأعظم158/2.

(173) الإنصاف40/1 وانظر التّبيين221 وشرح الجمل لابن عصفور147/1 وهمع الهوامع167/1و خزانة الأدب10/8.

(174) الرَّجز بلا نسبة في الإنصاف40/1 والتّبيين221 وشرح الجمل لابن عصفور148/1 وهمع الهوامع167/1و خزانة الأدب10/8ولسان العرب(صوي)472/14.

(175) انظر التَّبْيين221.

(176) انظر الإنصاف41/1وائتلاف النّصرة30والكافي في الإفصاح279 وشرح الجمل لابن عصفور147/1.

(177) الإنصاف41/1.

(178) كتاب سيبويه394/3.

(179) انظر التَّبْيين223 وهمع الهوامع167/1.

(180) انظر اللباب122/1 وائتلاف النّصرة30.

(181) البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيّات في ديوانه 20وانظر البيت في المقتضب188/2 والتّبيين220 وشرح اللّمع لابن برهان704/2 والكافي في الإفصاح280 وشرح ألفيّة ابن معط

للقوّاس الموصلي285/1 وشرح الرّضي372/3 وائتلاف النّصرة30 وهمع الهوامع179/3 و خزانة الأدب10/8.

(182) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف155/1 واللباب167/1 وتوجيه اللّمع139 و ابن يعيش113/7 والتّصريح609/1 وهمع الهوامع430/1.

(183) انظر الارتشاف1170/3 والمساعد261/1 وتعليق الفرائد202/3وهمع الهوامع430/1.

(184) انظر المقتصد407/1 وأسرار العربية136 والانصاف159/1وتوجيه اللّمع139 والكافي في الإفصاح762 والتّعليقة على المقرّب201 وشرح التّسهيل351/1 والمساعد262/1 وابن يعيش 113/7 والتّصريح609/1 وهمع الهوامع430/1.

(185) انظر اللباب168/1.

(186) انظر ابن يعيش 113/7.

(187) انظر ارتشاف الضّرب1171/3.

(188) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف155/1 وتوجيه اللّمع139 و ابن يعيش113/7 واللباب168/1والمساعد262/1و الارتشاف1171/3 وتعليق الفرائد203/3 والتّصريح609/1 وهمع الهوامع430/1.

(189) انظر شرح الجمل لابن خروف418/1 والارتشاف1171/3.

(190) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف155/1 والحلل في إصلاح الخلل161 وشرح المقدّمة الجزوليّة774/2 واللباب168/1وابن يعيش113/7 وشرح التّسهيل لابن مالك351/1 وشرح ابن عقيل276/1والارتشاف1170/3 وتعليق الفرائد203/3 والتّصريح609/1.

(191) انظر شرح ابن عقيل1/ 276والحلل في إصلاح الخلل161 والارتشاف1171/3 .

(192) انظر الجمل 42.

(193) انظر أسرار العربية136و اللباب168/1 والإنصاف في مسائل الخلاف155/1 وتعليق الفرائد203/3.

(194) انظر ارتشاف الضّرب1171/3 وهمع الهوامع429/1.

(195) شرح ابن عقيل 276/1.

(196) انظر ابن يعيش114/7.

(197) البيت للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني85 وهو بلا نسبة في الكتاب222/4 والأصول في النحو173/3 وسر صناعة الإعراب378/1 والخصائص110/1 وتحصيل عين

الذهب575 وشرح أبيات سيبويه للنحاس190 وحـروف المعـاني81 ومغنـي اللبيـب890 والتّصريح609/1والشاهد فيه تقديم معمول خبر (لا يزال) عليها.

(198) انظر الإنصاف في مسائل الخـلاف155/1 واللبـاب167/1 وشـرح الجمـل لابـن خروف418/1 و ابن يعـيش113/7 والارتـشاف1170/3وتعليـق الفرائـد203/3وهمـع الهوامع430/1 والتّصريح609/1.

(199) الارتشاف1170/3.

(200) انظر المغني لابن فلاح 811 وهمع الهوامع428/1.

(201) انظر النّجم الثّاقب1036/2.

(202) المغني لابن فلاح 815.

(203) انظر شرح التّـسهيل لابـن مالـك127/2 والمـساعد398/1 وشـرح الجمـل لابـن عصفور536/1 وشرح الرّضـي221/1 وتوجيـه اللّمـع131 وتوضـيح المقاصـد604/2 الارتشاف1333/3 والصّفوة الصّفيّة555/1 والتّعليقة على المقرّب134وهمع الهوامـع586/1 والتّصريح323/2.

(204) الصّفوة الصّفيّة555/1 وانظر التّعليقة على المقرّب134 والتّصريح323/2.

(205) الكتاب225/1.

(206) الكتاب225/1.

(207) الارتشاف1335/3 وتذكرة النّحاة291.

(208) الارتشاف1335/3 وتذكرة النّحاة291.

(209) الارتشاف1335/3 وتذكرة النّحاة291.

(210) الارتشاف1335/3 وتذكرة النّحاة291.

(211) انظر شرح التّسهيل لابن مالك128/2 وتوضيح المقاصد604/2 وشرح الرّضي221/1 و الارتشاف1334/3.

(212) الارتشاف1336/3 وتذكرة النّحاة291.

(213) الارتشاف1336/3 وتذكرة النّحاة291.

(214) انظر شرح الكافية الشّافية1479/3 والمساعد36/3 وشرح الجزوليّة الكبير719/2.

(215) انظر المقتضب354/4 وشرح الجزوليّة الكبير717/2-718.

(216) انظر شرح الكافية الشّافية1503/3 والمساعد41/3 والارتشاف891/2.

(217) المُقْتَضَب354/4.

(218) انظر إعراب القرآن للنَّحّاس298/4.

(219) انظر المقتضب354/4 وشرح الجزوليّة الكبير717/2-718 وإعراب القرآن للنَّحّاس298/4.

(220) شرح الرّضي179/1 وانظر شرح الجمل لابن عصفور222/2.

(221) انظر النّجم الثّاقب176/1.

(222) الأنبياء:22.

(223) كتاب سيبويه332/2.

(224) انظر شرح التّسهيل299/2 و التَّذييل والتّكميل41/3 ل.

(225) انظر المقتضب408/4.

(226) انظر معاني القرآن وإعرابه388/3.

(227) انظر الأصول في النحو 301/1.

(228) انظر التّبصرة والتّذكرة383/1.

(229) انظر الفوائد والقواعد322.

(230) انظر المقتصد712/2.

(231) الإنصاف في مسائل الخلاف272/1.

(232) انظر الكشاف111/3 و المفصل99.

(233) انظر التبيان في إعراب القرآن914/2.

(234) انظر النّكت635/1.

(235) انظر كشف المشكلات861/2 وشرح اللّمع للأصفهاني497/2.

(236) انظر البديع217/1.

(237) انظر شرح الجمل لابن خروف961.

(238) انظر التّخمير473/1 وترشيح العلل165.

(239) انظر الإيضاح في شرح المفصّل333/1.

(240) انظر شرح المفصّل لابن يعيش89/2.

(241) شرح التّسهيل299/2.

(242) انظر شرح الرّضي131/2.

(243) انظر الصّفوة الصّفيّة531/1.

(244) انظر شرح ألفيّة ابن معط595/1.

(245) انظر البحر المحيط282/6.

(246) انظر الدّرّ المصون142/8.

(247) انظر مغني اللبيب99.

(248) انظر تعليق الفرائد90/6.

(249) انظر الفوائد الضّيائيّة427/1.

(250) انظر التّصريح548/2.

(251) انظر فتح القدير 402/3.

(252) انظر هذه الحجّة في الكشاف111/3وشرح الجمل لابن خروف961/2 والنّكت635/1 وشرح التّسهيل299/2 والإيضاح في شرح المفصّل333/1 وابن يعيش89/2 وشرح الرّضي130/2 وتذكرة النّحاة297 والبحر المحيط282/6 والنّجم الثّاقب485/1 وتعليق الفرائد90/6.

(253) النّكت635/1 .

(254) انْظُر فَسَاد المعنى في المقتصد712/2 وكشف المشكلات861/2 وشرح اللّمع للأصفهاني497/2 والتّخمير473/1 وترشيح العلل165والفريد في إعراب القرآن المجيد482/3 والإيضاح في شرح المفصّل333/1 وابن يعيش89/2 وشرح التّسهيل299/2 والصّفوة الصّفيّة531/1 وشرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس597/1والإقليد583/2 والنّجم الثّاقب485/1 والبحر المحيط283/6 وتعليق الفرائد91/6 وتاج علوم الأدب789/2 والفوائد الضّيائيّة427/1.

(255) انظر شرح اللّمع للأصفهاني497/2 وتعليق الفرائد91/6.

(256) انظر تذكرة النّحاة296 والارتشاف1528/3.

(257) آل عمران:135.

(258) انظر الارتشاف1528/3.

(259) الأصول في النحو301/1-302.

(260) انظر الانتصار166-169.

(261) انظر نسبة هذا الــرّأي إلـــى المبــرّد فـــي شـــرح الرّضـــي130/2 وتفـــسير البحـــر المحيط283/6والدّرّ المصون144/8 والمجيد في إعراب القران المجيد للصفاقـــسي152/2ل والنّجم الثّاقب485/1وتعليق الفرائد90/6.

(262) المقتضب408/4.

(263) انظر شرح التّسهيل299/2.

(264) انظر التّذييل والتّكميل41/3ل.

(265) انظر التّذييل42/3ل وتفسير البحر المحـــيط283/6 والـــدّر المـــصون144/8 و مغنـــي اللبيب99.

(266) انظر شرح التّسهيل299/2 والتّـــذييل42/3ل وتفـــسير البحـــر المحـــيط283/6 والـــدّر المصون144/8 و مغني اللبيب99.

(267) شرح التّسهيل299/2.

(268) تفسير البحر المحيط283/6 وانظر مغني اللبيب99 والدّر المصون144/8 والمجيـــد فـــي إعراب القران المجيد للصفاقسي152/2ل.

(269) انظر الأشباه و النظائر 70/4.

(270) انظر الطراز 287/3.

(271) انظر مغني اللبيب361 والتّصريح433/4.

(272) انظر الارتشاف1672/4.

(273) الفرقان:32.

(274) الارتشاف1672/4.

(275) الارتشاف1672/4.

(276) انظر معاني القرآن للنّحّاس25/5.

(277) التفسير الكبير69/24.

(278) تفسير البحر المحيط455/6.

(279) معاني القرآن وإعرابه58/4.

(280) معاني القرآن وإعرابه66/4.

(281) الأزْهِية166.

(282) مغني اللبيب362.

(283) انظر همع الهوامع 576/2-577.

(284) تفسير ابن أبي حاتم2690/8.

(285) انظر تفسير ابن أبي حاتم2690/8.

(286) الدر المنثور255/6.

(287) معاني القرآن وإعرابه66/4.

(288) المنافقون:10.

(289) الأنعام: 8.

(290) النّور 4.

(291) مغني اللبيب362.

(292) شرح أبيات مغني اللّبيب119/5.

(293) شرح أبيات مغني اللّبيب119/5.

(294) انظر تَوضِيح المقاصد487/1 والمساعد209/1 وتعليق الفرائد28/3 ونتائج التّحصيل966/3 وأوضح المسالك223/1 ومغني اللبيب887.

(295) انظر الكافي في الإفصاح458.

(296) انظر الارتشاف1090/3 وتعليق الفرائد28/3 و مغني اللبيب360.

(297) الكافي في الإفصاح459.

(298) انظر شرح الجمل لابن عصفور351/1 وتعليق الفرائد28/3 وشرح أبيات مغني اللّبيب118/5و الارتشاف1090/3 والتّعليقة على المقرّب159 والنَّجْمُ الثّاقب269/1 وتَوضِيح المقاصد487/1وأوضح المسالك223/1 ومغني اللبيب360 والفاخر190/1ونتائج التّحصيل967/3 وهمع الهوامع393/1 والتّصريح571/1.

(299) البيت لأبي العلاء المعرّي في شرح سقط الزّند104وانظر المقاصد النّحويّة349/1 وشرح الكافية الشّافية356/1 وشرح التّسهيل276/1وتعليق الفرائد28/3 والتّصريح570/1 والارتشاف31089 ونتائج التّحصيل966/3وشرح أبيات مغني اللبيب118/5 والنّجم الثّاقب268/1 ومصباح الرّاغب134/1 والفاخر190/1 والمساعد209/1 وابن النّاظم87 و شرح ابن عقيل251/1 ومغني اللبيب360 وهمع الهوامع393/1.

(300) انظر الارتشاف1090/3 وتعليق الفرائد28/3 والنَّجْمُ الثّاقب269/1 ونتائج التّحصيل967/3 والتّصريح572/1.

(301) لَمْ أَجِدْ الحَدِيْثَ بهذا اللّفْظِ في كتب الحديث، وقَدْ جَاء بِروايات عِدّة، فجاء في صحيح مسلم969/2 بلفظ: "لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية" وانظر هذا اللّفظ في صحيح البخاري 573/2، وجاء في صحيح البخاري 574/2: بلفظ: "لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت"، وانظر الرّوايتين في الجمع بين الصحيحين43/4، وفي صحيح ابن خزيمة217/4: "لولا حدثان قومك بالكفر".

(302) انظر أوضح المسالك223/1 والتّصريح572/1.

(303) انظر تَوضِيح المقاصد487/1 والتّصريح572/1.

(304) انظر تَوضِيح المقاصد487/1.

(305) البيت للشّافعيّ رضي الله عنه في ديوانه39 والنّجم الثّاقب268/1 وتاج العروس (لبد)130/9 وهو بلا نسبة في الفوائد الضّيائيّة296/1 والشّاهد في البيت ذكر الخبر بعد لولا، وذلك إذا كان كونًا خاصًّا.

(306) البيت لأبي عطاء في شرح التّسهيل277/1 و المساعد209/1 ونتائج التّحصيل967/3 وشرح ابن عقيل248/1 والمقاصد النّحويّة370/1 والأغاني334/17 و الأمالي للقالي47/3 .

(307) البيت لامرأة كان زوجها فى بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه، انظره في التّعليقة على المقرّب159 وسر صناعة الإعراب394/1 والنّجم الثّاقب268/1 ومغني اللبيب360 و الحماسة البصرية36/2 وخزانة الأدب357/10.

(308) البيت للزّبير بن العوّام رضي الله عنه في المقاصد النّحوية382/1 وابن النّاظم87 والفاخر189/1.

(309) انظر الفاخر190/1 وشرح ألفيّة ابن معطٍ للقوّاس844/2.

(310) انظر أمالي ابن الشّجري510/2.

(311) النّساء83/4.

(312) النّساء113/4.

(313) الأنفال:68.

(314) انظر المساعد209/1 والارتشاف1089/3والنّجم الثّاقب267/1 وتعليق الفرائد27/3 وتوضيح المقاصد487/1 ونتائج التّحصيل966/3 والتّصريح571/1 ومغني اللبيب360 وهمع الهوامع 393/1.

(315) انظر المساعد209/1 والارتشاف1089/3والنّجم الثّاقب268/1 ونتائج التّحــصيل966/3 والتّصريح571/1 وتوضيح المقاصد487/1 ومغني اللبيب360 وهمع الهوامع 393/1.

(316) انظر المساعد209/1 والارتشاف1089/3ونتــائج التّحــصيل966/3 والتّــصريح571/1 وتعليق الفرائد27/3 وتوضيح المقاصد487/1 ومغني اللبيب360 وهمع الهوامع 393/1.

(317) انظر شرح الكافية الــشّافية354/1-355 والارتــشاف1089/3والــنّجم الثّاقــب267/1 والتّصريح571/1 ومغني اللبيب360 وهمع الهوامع 393/1.

(318) انظر الارتــشاف1089/3 وتعليــق الفرائــد27/3والتّــصريح567/1-569 وتوضــيح المقاصد487/1 وأوضح المسالك221/1 وشرح ابن عقيل250/1 ومغني اللبيب360 وهمــع الهوامع 393/1.

(319) انظر التّعليقة على المقرّب158.

(320) انظر أمالي ابن الشّجريّ 510/2.

(321) انظر شرح الجزوليّة749/2 والتّوطئة219.

(322) انظر شرح الكافية الشّافية354/1-355 وشرح التّسهيل276/1.

(323) شرح التَّسْهِيل276/1

(324) انظر مغني اللبيب360 والارتشاف1089/3 والجنى الدّاني601.

(325) سبأ:31.

(326) مغني اللبيب 652-653.

(327) انظر المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف70/1 والتّبيين239و اللباب132/1 والتعليقة على المقرّب159وهمع الهوامع394/1والتّصريح573/1.

(328) الإنصاف في مسائل الخلاف71/1.

(329) تذكرة النَّحاة284.

(330) شرح أبيات مغني اللّبيب119/5.

(331) انظر التّصريح419/4.

(332) انظر الإيضَاح في شرح المفصّل266/2.

(333) انظر المسائل المنثورة228.

(334) سر صناعة الإعراب394/1.

(335) انظر مغني اللبيب310.

(336) شرح الجُمَل لابن عصفور442/2.

(337) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه3 وانظر البيت في الحماسة المغربية610/1 والأغاني5/3 وخزانة الأدب33/7 والمحكم والمحيط الأعظم65/1 والأمالي للقالي263/2 وشرح الجمل لابن عصفور2/ 442 وتاج العروس (نفذ)490/9 ومقاييس اللغة167/3 وتهذيب اللغة82/15

(338) انظر المقرّب136.

(339) انظر شرح التّسهيل100/4والمساعد194/3.

(340) النّساء9/4.

(341) المساعد195/3.

(342) انظر شرح الرّضي454/4 وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك51/4، 55 وتوضيح المقاصد1304/3وتذكرة النحاة40 والتّصريح419/4 وابن النّاظم507 والارتشاف1905/4 وتفسير البحر المحيط408/1.

(343) يوسف:24.

(344) تفسير البحر المحيط408/1.

(345) ابن النّاظم507.

(346) انظر المسائل المنثورة228.

(347) سر صناعة الإعراب395/1.

(348) المساعد195/3.

(349) انظر الإيضاح في شرح المفصّل266/2.

(350) انظر الارتشاف1905/4.

(351) انظر الارتشاف1905/4.

(352) تفسير البحر المحيط408/1.

(353) المساعد195/3.

(354) الارتشاف1905/4.

(355) همع الهوامع 575/2.

(356) البيت لابن مُقْبل في ديوانه76 وانظره في الكشاف535/2 وتهذيب اللغة310/1 ولسان العرب (بعض)120/7 وتفسير البحر المحيط431/5 والمحرر الوجيز 351/3 ونتائج

التّحصيل918/3 والمقرّب136 والجنى الدّاني597 ورصف المباني242 وهمع الهوامع575/2.

(357) البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب329/5 والمفصل174والكشاف246/2 وتفسير البحر المحيط6/5 وسر صناعة الإعراب395/1 وشرح المقدّمة الجزوليّة للشلوبين835/2 وشرح ابن عقيل9/3 وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب78 وهمع الهوامع458/2 والمحكم والمحيط الأعظم4/ 451 وتاج العروس(جرم)388/31.

(358) الواَقعة:70.

(359) الأعراف:100.

(360) الأعراف:155.

(361) نُسِب البيت لأكثر من شاعر، منهم المثقّب العبدي، والفرزدق، وأوس انظر خزانة الأدب454/7، وانظر البيت في المقتضب231/1 و الأصول في النحو324/3 والجمل في النحو لابن شقير240 والمفصل231 وسر صناعة الإعراب395/1 والإنصاف357/1 وشرح المقدّمة الجزوليّة للشلوبين542/2 والمقرّب439 وابن يعيش151/4 ورصف المباني242 والمحكم والمحيط الأعظم409/9 وتاج العروس(دمي)63/38 وتهذيب اللغة254/7.

(362) البيت لعمرو بن معدي كرب في إصلاح المنطق257 وخزانة الأدب10/ 357 وكتاب التنبيه1للبكري 49 وسر صناعة الإعراب393/1 وشرح التّسهيل لابن مالك22/2 والمفضّل في شرح المفصّل390وتهذيب اللغة256/10 ومقاييس اللغة411/1.

(363) الارتشاف2324/5-2325.

(364) الارتشاف2324/5.

(365) الارتشاف2324/5-2325.

(366) الارتشاف2324/5.

(367) حاشية الصبّان على الأشموني47/3.

(368) الارتشاف2324/5.

(369) انظر الارتشاف2324/5.

(370) كتاب سيبويه80/1.

(371) الخصائص 419/2.

(372) البيت لذي الرّمّة في ديوانه1521/3، والنْظر البيــت فــي الارتــشاف2324/5-2325 والزّاهر في معاني كلمات النّاس281/2 وخزانة الأدب395/9والخصائص419/2 وجمل ابن شقير75 وشرح التّسهيل لابن مالك128/1 والمستوفي لابن فرخان135/1 وابن يعــيش96/6 والمفصّل298.

(373) حاشية الصّبّان على الأشموني47/3.

(374) الارتشاف820/2.

(375) المفضّل في شرح المفصّل439 وانظر ابن يعيش45/9.

(376) همع الهوامع439/3.

(377) الإقليد1877/4 وانظر التَّخْمِيْر191/4.

(378) الارتشاف821/2.

(379) انظر الارتشاف820/2.

(380) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك349/4.

(381) انظر الإيضاح في شرح المفصّل278/2 وابــن يعــيش45/9 و المفــضّل فــي شــرح المفصّل439 والتَّخْمِيْر191/4.

(382) ابن يعيش45/9.

(383) شرح الكافية الشذافية1999/4 وانظر شرح الرّضي501/4 والمقرّب427.

(384) انظــر المقــرّب427 وشــرح الكافيــة الــشّافية1999/4 وشــرح الرّضــي501/4 والمساعد325/4.

قائمة المصادر والمراجع

1- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م.

2- الأزهري، خالد بن عبد الله، التّصريح بمضمون التّوضيح، دراسة وتحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط1، 1997.

3- الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكــريم مجاهد، ط1، مكتبة الرسالة - بيروت - 1415هــ 1996م.

4- الأشموني، شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، حققه د.عبد الحميد السّيّد عبد الحميــد، المكتبــة الأزهريّة للتّراث.

5- الأصبهاني، أبو الفرج الأغاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان.

6- الأعلم الشّنتمريّ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط1، منشورات المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة، الكويت1407هـ_1987م.

7- الأعلم الشّنتمري، تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، ط2، 1994م.

8- امرئ القيس، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحّحه مصطفى عبد الشّافي، بيروت1983م1407هـ.

9- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1412 هـ -1992م.

10-الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت 1987م.

11-الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل - بيروت - 1415هـ 1995م.

12-الباقولي علي بن الحسين، كَشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

13-الباقولي، أبو الحسن الأصفهاني، شرح اللّمع، حققه د.إبراهيم أبو عباة، منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود، ط1، 1410هـ1990م.

14-البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - 1407 – 1987م.

15-ابن برهان، شرح اللُّمع، تحقيق: د. فائز فارس، ط1 الكويت 1984 .

16-ابن بشكوال، الصّلة في تاريخ علماء الأندلس، اعتنى به د.صلاح الدّين الهواري، ط1، المكتبة العصريّة1423هـ2003م.

17-البصري، صدر الدين علي بن الحسن، الحماسة البصرية، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت - 1403هـ- 1983م.

18-البعلي، محمد بن أبي الفتح، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق: د. ممدوح محمد خسارة، ط1، مطبوعات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2002 م.

19- البغدادي، اسماعيل باشا، هدية العارفين وأسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، مؤسّسة التّـــاريخ العربي، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، لبنان.

20- البغدادي، عبد القادر، شرح أبيات مغني اللّبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد دقّاق، ط1، منشورات دار المأمون للتّراث1973م.

21- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمـــد نبيـــل طريفي/اميل بديع اليعقوب، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية - بيروت - 1998م.

22- البكري، أبو عبيد الله بن عبد العزيز، التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، تحقيــق: ألأب أنطوان صالحاني اليسوعي، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية - القاهرة - 2000م .

23- الثّمانيني، عمر بن ثابت،الفوائد والقواعد، تحقيق د.عبـــد الوهـــاب الكحلـــة، ط1، مؤسّـــسة الرّسالة، بيروت 1422هـــ-2002م.

24- الجامي، عبد الرحمن، الفوائد الضّيائيّة شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: أسامة طـــه الرّفاعي، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد 1983.

25- الجراوي التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام، (الحماسة المغربية) مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، تحقيق:محمد رضوان الداية، ط1،دار الفكر المعاصر-بيروت-1991م.

26- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منـــشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، 1982.

27- الجزري، ابن الأثير، البديع في علم العربيّة، تحقيق ودراسة: د.فتحـــي أحمـــد ود. صـــالح العايد، منشورات مركز إحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القرى، ط1،1420هـــ.

28- الجندي، الإقليد في شرح المفصّل، تحقيق د. محمود الدّراويش، منشورات جامعـــة الإمـــام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط1،1423هـــ-2002م.

29- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: د.حـــسن هنـــداوي، دار القلم، ط1، دمشق1985م.

30- ابن جني، ، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية تحقيق: فائز فارس، دار الكتـــب الثقافيـــة – الكويت.

31- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتـــب – بيروت.

32- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت1990م.

33- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير القرآن (تفسير ابن أبي حاتم)، تحقيق أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية – صيدا.

34- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: د.إبراهيم محمّد عبدالله، ط1، دار سعدالدّين، دمشق1425هـ2005م.

35- ابن حجر العسقلاني، احمد بن علي بن محمد، نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، ط1، مكتبة الرشد - الرياض - 1409هـ-1989م.

36- الحجي، د.عبد الرحمن علي، التّاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتّى سقوط غرناطة، ط4، دار القلم، دمشق1415هـ1994م

37- الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تصحيح وتحقيق: محمد الطبخي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

38- الحميدي، محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق: د. علي حسين البواب، الطبعة الثانية، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - 1423هـ - 2002م.

39- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - 1422هـ -2001م.

40- أبو حيّان الأندلسي، منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن1947م.

41- أبو حيّان الأندلسي، تذكرة النّحاة، تحقيق: د.عفيف عبد الرّحمن، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1986م.

42- أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، مخطوط محفوظ في دار الكتب المصريّة برقم6016.

43- أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق د.رجب عثمان محمّد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة1982م.

44- ابن الخبّاز، توجيه اللّمع، دراسة وتحقيق: أ.د فايز دياب، ط1، دار السّلام للطباعة والنّشر1423هـ2002م.

45- ابن خروف الإشْبيليّ، علي بن محمّد، شرح جُمَل الزّجّاجي، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، ط1، منشورات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة 1419هـ.

46- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت - 1390 – 1970م.

47- ابن الخشّاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق 1392هـ1972م.

48- ابن الخطيم، قيس بن الخطيم، ديوان قيس بن الخطيم، نشره د.كوالسكي، ليبزج1914م.

49- الخليل، الخليل بن أحمد، الجمل في النّحو المنسوب للخليل، (لابن شقير)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، مؤسّسة الرّسالة، ط1، بيروت1985م.

50- الخوارزمي، شرح المفصّل الموسوم بالتخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض 1421هـ .

51- الخوارزمي، ترشيح العلل في شرح الجمل، تحقيق عادل محسن العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، ط1، 1419 هـ.

52- ابن خير الاشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي، فهرسة ما رواه ابن خير الاشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - 1419هـ/1998م.

53- ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت - 1987م.

54- الدلائي محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق مصطفى الصادق العربي، بدون دار نشر وسنة نشر.

55- الدّماميني، بدر الدين، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدّى، ط1، 1983، بدون .

56- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت - 1421هـ - 2000م.

57- ابن أبي الرّبيع، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق فيصل الحفيان، ط1، مكتبة الرّشد، الرّياض 2001م .

58- ابن أبي الربيع، الملخّص في ضبط قوانين العربية، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي، ط1، 1985.

59- الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، بدون .
60- الرّقيّات، ديوان عبيدالله بن قيس الرّقيّات، تحقيق: د:محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
61-ذو الرّمّة، ديوان ذي الرّمّة، حقّقه د.عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الرّسالة، ط3، بيروت1414هـ 1993م.
62- ابن رواحة الأنصاري، ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري، تحقيق د.حسن محمّد باجودة، القاهرة1972م.
63- الزّبيدي، طبقات النّحويّين واللّغويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.
64- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
65- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت 1983.
66- الزّجّاجي، الجمل في النّحو، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة ودار الأمل، ط1، 1984م.
67- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1984م .
68- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
69- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال - بيروت – 1993م.
70-سالم، د. السيّد عبد العزيز، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندريّة1984م.
71- السّخاوي، علم الدّين، المفضّل في شرح المفصّل، تحقيق د.يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمّان2002م.
72- ابن السّرّاج، الأصول في النّحو ، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت1985م.
73- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر/وعبد السلام هارون، ط4، دار المعارف – القاهرة.

74- السّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د.أحمد محمّد الخرّاط، ط1، دار القلم، دمشق1986م.
75-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل – بيروت.
76- ابن السّيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطّليعة للطباعة والنشر، بيروت
77- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - 2000م.
78- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال، الدُّرّ المنثور، دار الفكر، بيروت،1993.
79- السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر1384هـ-1964م.
80- السّيوطي، شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق الشّيخ محمّد محمود الشّنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
81- السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1984 .
82- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
83- الشّافعي، محمّد بن إدريس، ديوان الإمام الشّافعي، جمعه محمّد عفيف الزّعبي، دار الجيل، ط3، بيروت1974م.
84- ابن الشّجري، علي بن محمّد بن حمزة العلوي، أمالي ابن الشّجري، تحقيق د.محمود الطّناحي،ط1، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1413هـ-1992م.
85- الشرجي الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1987 .
86- الشلوبين، عمر بن محمد الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، دراسة وتحقيق: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت 1994.
87- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير دار الفكر – بيروت.

88- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني دار إحيــاء الكتــب العربيــة، فيصل عيسى البابي الحلبي .

89- الصفاقسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: موسى محمد زنين، ط1، منــشورات كلية الدعوة الإسلامية 1992م.

90- الصّيمري، التّبصرة والتّذكرة، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، منشورات مركــز البحــث العلمي، مكّة المكرّمة، ط1، 1982م.

91- الضّبّي، أحمد بن يحيى، بغية الملتمس، دار الكاتب العربي 1967م.

92- ابن عصفور، المقرّب، ومعه مثل المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّــد معوّض، منشورات محمّد علي بيضون، ط1، دار الكتــب العلميّــة، بيــروت،1418هـــــ 1998م.

93- ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق : د. صاحب أبــو جنــاح، منــشورات وزارة الأوقاف، بغداد 1982م.

94- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، المحرر الــوجيز فــي تفــسير الكتــاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الــشافي محمــد، ط1، دار الكتــب العلميــة - لبنــان - 1413هـ- 1993م.

95- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق، د.محمّد كامل بركــات، منــشورات مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي في جامعة أمّ القــرى، مكّــة المكرّمــة، دار المدني للطباعة والنّشر والتّوزيع 1405هـ-1984م.

96- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيــق: محمــد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - سوريا - 1405هـ 1985م.

97- العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمّد البجاوي، مطبعــة عيــسى البــابي الحلبي 1976م.

98- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيــق: د.عبــد الإله النبهان وغازي طليمات، ط1، دار الفكر - دمشق - 1416هـ 1995م .

99- العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبــد الــرحمن بــن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986 .

100- العلوي، ايحيى بن حمزة الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة دار الكتب العلميـــة، بيـــروت 1983.

101- العيني، بدر الدّين محمود بن أحمد، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شـــروح الألفيّـــة، (شرح الشّواهد الكبرى)، ، تحقيق: محمّد باسل السّود، منشورات محمّد علي بيضون، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان1426هـــ 2005م.

102- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيــق: عبــد الـــسلام محمد هارون، ط2، دار الجيل- بيروت - لبنان - 1420هـــ - 1999م.

103- الفارسي، أبو عليّ، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الـــدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد .

104- الفارسي، أبو عليّ، المسائل المنثورة، تحقيق: د.شريف عبــد الكـــريم النجّـــار، ط1، دار عمّار للنشر والتّوزيع، عمّان2003.

105- الفرّاء، يحيى بن زياد، مَعانِي القرآن، تحقيق أحمد نَجـــاتي ومحمـــد علـــي النّجّـــار، دار السّرور.

106- الفرخان، كمال الدّين علي بن مسعود، المستوفي في النّحـــو، تحقيـــق: د.محمّـــد بـــدوي المختون، دار الثّقافة العربيّ، القاهرة1407هـــ1987م.

107- ابن الفَرَضي، تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس، عنى بنشره، وصححه الـــسّيّد عـــزّت العطّار الحسيني، ط2، مكتبة الخانجي1408هـــ1988م.

108- ابن فلاح اليمني، المغني في النّحو، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف من الطالب عبد الرازق عبد الرحمن السعدي، جامعة أم القرى1984 .

109- الفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة، تحقيق محمّـــد المـــصري، منـــشورات وزارة الثّقافة، دمشق 1979م.

110- ابن أبي القاسم، الإمام المهدي صلاح بن علي بن محمّد، النّجم الثّاقـــب شـــرح كافيـــة ابـــن الحاجب، تحقيـــق د.محمّـــد جمعـــة، ط1، مؤسّـــسة الإمـــام زيـــد بـــن علـــي الثّقافيّـــة، صنعاء1424هـــ2003م.

111- القالي البغدادي، أبوعلي إسماعيل بن القاسم، الأمالي في لغة العرب، دار الكتب العلميـــة - بيروت - 1398هـــ 1978م

112- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر، الحلة السيراء، تحقيق: د. حسني مؤنس، الطبعة الثانية، دار المعارف - القاهرة - 1985م.
113- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - لبنان - 1415هـ- 1995م.
114- القوّاس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د.علي الشّوملي، ط1، دار الكندي، ودار الأمل، إربد2000م 1421هـ
115- القواس الموصلي، عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، شرح ألفية ابن معط، ، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض 1985.
116- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي بيروت .
117- الكوفي، الشّريف عمر بن إبراهيم، البيان في شرح اللّمع، تحقيق د.علاء الدّين حمويّة، ط1، دار عمّار للنشر والتّوزيع1423هـ 2002م.
118- المالقي، أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار العلم، ط2، دمشق1985م.
119- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث .
120- ابن مالك، ،شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد و د. مُحَمَّد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر 1990.
121- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب–بيروت.
122- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، د.عبدالرحمن سليمان، ط1، دار الفكر العربي 1422هـ-2001م.
123- المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم، دار الآفاق الجديدة، بيروت1983م.
124- المرتضى، أحمد بن يحيى، تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، تحقيق د.نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثّقافة والسّياحة، صنعاء1425هـ2004م
125- المعرّي، أبو العلاء، شرح سقط الزّند، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1945م.

126- المفتي، العلاّمة محمّد بن عزّ الدّين، مصباح الرّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السّيّد، تحقيق عبدالله شمام، ط1،مكتبة التّراث الإسلامي، صعدة، اليمن1426هـ2005م

127- ابن مقبل، ديوان ابن مقبل، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق،1962م.

128- المقري التلمساني، أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت - 1388هـ.

129- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، ط1، دار صادر – بيروت.

130- ابن النّاظم، شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، ط1،دار الكتب العلميّة، بيروت 1420هـ-2000م.

131- النّحّاس، أبو جعفر، معاني القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى - مكة المرمة – 1409هـ.

132- النحاس، ،شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1986.

133- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب - بيروت - 1409هـ- 1988م .

134- ابن النّحّاس، بهاء الدّين، التّعليقة على المقرّب، تحقيق: د.جميل عبدالله عويضة، وزارة الثّقافة، عمّان1424هـ 2004م.

135- ابن النديم، محمد بن إسحاق أبو الفرج، الفهرست، دار المعرفة- بيروت- 1398 - 1978م.

136- النّيليّ إبراهيم بن الحسين، الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، تحقيق محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى1420هـ.

137- الهرويّ، عليّ بن محمّد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق1982.

138- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر - دمشق – 1985م.

139- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الـــدين عبـــد الحميد ط5، دار الجيل - بيروت - 1399هـــ 1979م.
140- الورّاق، علل النّحو تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض 1999.
141- ابن ولاّد، أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996 .
142- اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، مرآة الجنان وعبـــرة اليقظـــان، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - 1413هــ - 1993م.
143- ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجـــم الأدبـــاء أو إرشـــاد الأريب إلى معرفة الأديب، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - 1411 هــ - 1991م.
144- ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.
145- اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد، إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويّين، تحقيق: د.عبـــد المجيد دياب، ط1، مركز الملك فيصل، الرّياض1406هـــ1986م.

الدَّوْريّات

146- الشّاعر، د.حسن موسى، خطاب الماردي ومنهجه في النّحـــو، مجلّـــة الجامعـــة الإســـلاميّة، العددان79، 80 رجب، ذو الحجّة1408هــ.